EYÜP HUSREV PAŞA KÜTÜPHANESİ

Kısım :	Ismihan Sult.
Yeni Kayıt No.	
Eski Kayıt No.	292
Tasnif No.	

Türkiye Yazma Eserler Kurumu

1

المطالع والطوالع

وسلوتها رسالة في الحكمة

المطالع ... الكاتب ... والعرض ... يعلم ...

كان ... في ... الشبات و...

وقال في ... العروض ... بالمشار ... الادراك ...

... الدال و الذال ...

احصد الشوق من دال وذال ...

... يكون ...

ساقه النوبة الى العبد الضعيف المحتاج الى الله الغني

محمد بن علي بن ابراهيم الجيلاني ...

غفر الله له ولوالديه واحسن اليهما واليه

ومتع به وبما ...

امين

... لكل ... الاوائل ...

سلام ... على ...

من ... والسعود ...

... يحتاج الى العلاج

... دولت ...

Süleymaniye ... Kütüphanesi
Yeni ...
Hamidiye Sultan
292

٢٩٧

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

اللهم انا نحمدك والحمد من آلائك ونشكرك والشكر من نعمائك ونسألك هدايا الهداية ونعوذ بك من الغباوة والغواية ونرفع اليك اعلام الحق والمام الصدق فانه لا علم لنا الا ما علمتنا ولا دراية لنا الا ما ألهمتنا انك انت العليم الحكيم والجواد الكريم ونبتهل اليك ان تصلي على محمد سيد المرسلين وخاتم النبيين وعلى آله الطيبين الطاهرين وبعد فهذا مختصر في العلوم الحقيقية والمعارف اليقينية سميته مطالع الانوار ورتبته على طرفين الاول في المنطق والثاني في اربعة اقسام الاول في الامور العامة الثاني في الجواهر خاصة الثالث في الاعراض خاصة والرابع في العلم الالهي خاصة

الطرف الاول في المنطق وهو بابان

الباب الاول في المقدمات وفيه فصول

الفصل الاول

الحاجة الى المنطق العلم اما تصور ان كان ادراكا ساذجا واما تصديق ان كان مع حكم بنفي او اثبات ولا يكتسب كل منهما بالآخر وليس الكل من كل منهما ضروريا والا لما احتجنا في تحصيله الى نظر وهو ترتيب امور حاصلة في الذهن يتوصل بها الى تحصيل غير الحاصل والا لما احتجنا الى تحصيل ولا نظريا والا لما قدرنا على تحصيل العلم من كل منهما نظري يمكن تحصيله من البعض الآخر الضروري بطرق مخصوصة وشرائط مخصوصة لا يعلم وجودها ولا صحتها بالضرورة

ولذلك يعرض الغلط في الفكر كثيرا فاحتيج الى قانون يفيد معرفة طرق الانتقال من المعلومات الى المجهولات وشرائطها بحيث لا يعرض الغلط في الفكر الا نادرا وهو المنطق فان قيل المنطق لكونه نظريا يعرض فيه الغلط فيحتاج الى قانون آخر ويتسلسل ولان كثيرا من الناس يكتسب العلوم والمعارف بدون المنطق قلنا المنطق بعضه ضروري وبعضه نظري كسب من الضروري بطريق ضروري كما يكتسب غير البين من الاشكال الاربعة مثلا من البين منها بطريق بين كما ستعرفه فاستغنى عن منطق آخر ولعل بعض الناس نادر من الاكتساب بدون المنطق

الفصل الثاني

في موضوع المنطق موضوع كل علم ما يبحث فيه عن عوارضه التي تلحقه لما هو هو والتصورات والتصديقات خاصة هي التي يبحث في المنطق عن عوارضها اللاحقة لما هي هي وهي كونها موصلة الى المطلوب تصوري او تصديقي ... او بعيد اي موضوع المنطق والموصل قريبا الى التصور يسمى قولا شارحا والى التصديق حجة والاول مقدم وضعا لتقدم التصور على التصديق طبعا لان الحكم والمحكوم عليه وبه ان لم يتصور بوجه ما امتنع الحكم ولا يشترط في الحكم التصور بحقيقته فقد نحكم على جسم معين ... مع الجهل بحقيقته فان قيل الحكم على الشيء ... المجهول مطلقا ممتنع الحكم عليه وهو ...

ان كان مجهولا مطلقا تناقض فكذب وان كان معلوما من وجه
وكل معلوم من وجه يمكن الحكم عليه فوقت لنا ايضا قلنا هذه
القضية يمتنع صدقها خارجية لامتناع موضوعها في الخارج فان
كل ما وجد في الخارج معلوم من وجه فيمتنع لزومها المقدمها وصدقها
حقيقية يمكن من غير تناقض الفصل الثالث في مباحث
الالفاظ وهي ثلثة الاول الدلالة الوضعية للفظ على تمام ما وضع
له مطابقة وعلى جزئه تضمن وعلى الخارج عنه التزام يمكن من حيث
في كذلك احترز عن اللفظ المشترك بين الكل والجزء وبين اللازم
والملزوم ويعتبر في الدلالة الالتزامية اللزوم الذهني اذ لا فهم
دونه لا الخارجي لحصول الفهم دونه كما في العدم والملكة ودلالة
اللفظ المركب داخلة فيها اذ المعنى من وضع اللفظ لمعنى وضعه
لعينه او اجزائه لاجزائه بحيث يطابق اجزاء اللفظ اجزاء المعنى
ودلالة هيئة التركيبات بالوضع ايضا كالتضمن والالتزام يستلزمان
المطابقة ولا يستلزم المطابقة التضمن لجواز كون المعنى بسيطا
ولا الالتزام لجواز ان لا يكون له لازم بين يلزم تصوره من تصوره
ليس معنى تعين بينه بعد المعنى بل بمعنى انه اذا علم مع المعنى
علم كونه لازما له والمعتبر هو الاول واطلاق اللفظ على مدلوله
المطابقي بطريق الحقيقة وعلى الاخرين بطريق المجاز الثاني
قيل دلالة الالتزام مهجورة في العلوم فان اريد به عدم الدلالة
نقد بان بطلانه اذ لا معنى لدلالة اللفظ على المعنى الا انه يفهم

3

وان اريد به الاصطلاح على عدم استعمال اللفظ في مدلوله الالتزامي
فكيف يطلب بالحجة وقد احتجوا عليه بانها معقلية ونقضه الغزالي
بالتضمن ونشكل بلا تناهي اللوازم واجاب عنه الامام بان البينة
متناهية ونشكل بانه لو اعتبر اللازم البين لم ينضبط لاختلافه
بالاشخاص والامام بعد وجوابه انه لو اعتبر البين مطلقا انضبط
المدلول الثالث اللفظ اما مركب يقصد بجزء منه دلالة على بعض
ما يقصد به حين ما يقصد به واما مفرد يقابله والمركب يسمى قولا
ومؤلفا وقيل المؤلف هذا او المركب ما يدل جزؤه لا على جزء المعنى
والمفرد ينقسم من وجوه الاول انه ان دل على معنى وزمان
فبصيغته فهو الكلمة والا فان دل على معنى تام اي يصح ان يخبر به
وحده فهو الاسم والا فهو الاداة والكلمة اما حقيقية تدل
على حدث ونسبته الى موضوع وزمان لتلك النسبة كضرب واما
وجودية تدل على الاخيرين فقط ككان ويسميها اهل العربية
افعالا ناقصة لدلالتها على معان غير تامة واما الشيخ فقد جعلها
باعتبار لفظ المفرد الدال بالوضع على معنى مجرد من الزمان وهذا يتناول
الاداة وان شرط في الاداة دلالتها على معنى غير تام دخل فيه الكلم
الوجودية وقال الشيخ ليس كل فعل عند العرب كلمة عند المنطقيين
فان لفظ المضارع بني الغائب فعل عندهم ولا يجوز كونه كلمة عند
المنطقيين لكونه مركبا لاحتماله الصدق والكذب ولدلالة الهمزة
والتاء والنون على معنى زائد ثم اورد المضارع الغائب على نفسه

فانه يحتمل الصدق والكذب لدلالته على ان شيئا ما في معين وجد
له المصدر كذلك باقى الفاظ المضارعة على ان شيئا معينا وجد له
ذلك واجاب عنه بانه لو كان معناه ان شيئا مطلقا وجد له المصدر
لصدق بوجوده لاى شئ كان فامتنع حمله على زيد فمعناه ان شيئا
معينا في نفسه وعند القائل مجهولا عند السامع وجد له ذلك فلم
يحتمل الصدق والكذب مالم يصرح بذلك بخلاف باقى الفاظ المضارعة
لدلالته على موضوع معين وهذا ضعيف لان باقى الفاظ المضارعة
لا يحتمل الصدق والكذب الا مع ما يفهم من الضمير الذى هو
اسم الفاعل واما قوله بان الهمزة والياء تدل على معنى زائد
يوجب التركيب قلنا والياء ايضا تدل على معنى زائد يوجب التركيب
وقد سلم ان المضارع الغايب كلمة وقال ايضا الماضى والاسم المشتق
لتركبه من المصدر مع صيغة خاصة تدل كل منهما على بعض المعنى
يجب كونه مركبا واجاب عنه بان المعتبر فى التركيب ان يكون هناك
اجزاء مرتبة اما الفاظ او حروف او معانى مسموعة تلتئم جملتها
جملة والمصدر مع الصيغة ليس كذلك وقال ايضا الاسم المعرب
مركب لدلالة حركة الاعراب على معنى زائد ومن هذا بالغ بعض
المتاخرين وقال لا كلمة فى لغة العرب والفاظ المضارعة مركبة
من اسمين او اسم وحرف لان ما بعد حرف المضارعة ليس فعلا
ماضيا ولا مستقبلا ولا امرا فهو اسم ولفظ المضارعة اما اسم
او حرف وتحقيق ذلك والاطناب فيه الى اهل العربية واورد

4

الامام على قولهم الاسم يخبر عنه والفعل لا يخبر عنه ان قولك الفعل
لا يخبر عنه خبر فالمخبر عنه فيه ان كان اسما كذب وان كان فعلا لزم
تناقض وجوابه ان المراد ان الفعل لا يخبر عن معناه معتبرا عنه
بمجرد لفظه فالمخبر عنه في قولنا الفعل لا يخبر عن معناه معتبرا عنه
بمجرد لفظه معنى الفعل لكن ما عبر عنه بلفظه بل بالاسم وهو قولنا الفعل
ولو قلنا ضرب لا يخبر عن معناه معتبرا عنه بمجرد لفظه كان المخبر عنه
لفظ الفعل وهو قولنا ضرب لكون الضمير عائدا اليه ولو قلنا معنى
ضرب لا يخبر عنه معتبرا عنه بمجرد لفظه كان المخبر عنه معنى الفعل
لكن ما عبر عنه بمجرد لفظه بل مضافا اليه معنى وهو قولنا معنى
فلا تناقض في شئ من ذلك التقسيم الثانى اللفظ ان اتحد معناه
بالتشخص فهو جزئى علما والا مضمر وان اتحد لا بالتشخص وحصوله
في افراده المتفق معنه بالسوية فهو المتواطى والا فهو المشكك وان
تعدد معناه وضع لاحدهما ثم نقل الى الثانى لمناسبة بينهما فان
هجر الاول سمى لفظا منقولا شرعيا او عرفيا او اصطلاحيا باعتبار
اطلاق الناقلين والا سمى بالنسبة الى الاول حقيقة والى الثانى
مجازا ومستعارا ايضا ان كانت المناسبة الاشتراك فى بعض الامور
وان وضع لهما وضعا اولا ويندرج فيه المرتجل وهو ما وضع لمعنى
ثم نقل الى الثانى لا لمناسبة سمى بالنسبة اليهما مشتركا وبالنسبة
الى كل واحد منهما مجملا التقسيم الثالث اللفظ ان وافقه لفظ آخر
فى الحقيقة سميا مترادفين والا فمتباينين واما المركب

وهو اما كلام ان افاد المستمع معنى يصح السكوت عليه فان احتمل الصدق
والكذب فهي قضية وخبر والا فان دل على طلب الفعل دلالة اولية
فمع الاستعلاء امر ونهي ومع الخضوع سؤال ودعاء ومع التساوي
التماس والا فهو التنبيه ويندرج فيه التمني والترجي والقسم والنداء
واما غير كلام ان لم يفده وهو اما تقييدي ان تركب من اسمين
او اسم وفعل تقييد الاول بالثاني واما ان لا يكون كذلك كالمركب
من اسم واداة او فعل واداة وزعموا ان الكلام لا يتألف الا من
اسمين او اسم وفعل ونوقض بالنداء واجيب عنه بان النداء
في تقدير الفعل واجيب عنه بانه لو كان كذلك لاحتمل الصدق
والكذب واجيب عنه بان ما في تقدير الفعل انما يحتملهما اذا كان
اخبارا لا انشاء يدل عليه الفاظ العقود كقولك بعت واشتريت

الباب الثاني في مباحث الكلي والجزئي

وفيه فصول **الاول** في اقسامهما واحكامهما وفيه مباحث

الاول المفهوم ان منع نفس تصوره من الشركة فهو الجزئي والا
فهو الكلي امتنع وجود افراده في الخارج او امكن
ولم يوجد او وجد واحد فقط مع امكان غيره او مع امتناعه او
يوجد كثير متناه او غير متناه ويعتبر في حمل الكلي على جزئياته حمل المواطاة
وهو ان يحمل الشيء بالحقيقة على الموضوع لا حمل الاشتقاق وهو ان
لا يحمل عليه بالحقيقة بل ينسب اليه كالبياض بالنسبة الى الانسان
اذ لا يقال الانسان بياض بل ذو بياض او يشتق منه اسم يحمل بالحقيقة

كالابيض مثلا قاله الشيخ وقيل عليه بان لفظة ذو للنسبة وهي
خارجة عن المحمول فالمحمول بالحقيقة البياض وجوابه ان النسبة
الخارجة عن المحمول ما يربطه بالموضوع وهذه نسبة تكون نفس المحمول
او جزؤه وزعم الامام ان حمل الموصوف على الصفة حمل المواطاة
وعكسه حمل الاشتقاق الثاني الجزئي ايضا يقال على المندرج تحت
الكلي ويسمى جزئيا اضافيا والاول حقيقيا وهذا اعم من الاول
لامكان كونه كليا دون الاول واخص منه مطلقا اذ كل جزئي حقيقي
مندرج تحت كلي من غير عكس وليس جنسا له لامكان تعقل الاول دونه
وبين الكلي من وجه اذ الاضافي قد يكون كليا وقد لا يكون وبالعكس
والحقيقي يباين الكلي وكل مفهوم يباين آخر مباينة كلية او يساويه
او يكون اعم او اخص منه مطلقا او من وجه لانه ان لم يصدق شيء منهما
على شيء مما يصدق عليه الآخر تباينا بالكلية وان صدق كل واحد منهما
على كل ما يصدق عليه الآخر فان استلزم صدق كل منهما صدق
الآخر تساويا وان لم يستلزم صدق شيء منهما صدق الآخر كان
كل منهما اعم من الآخر من وجه وان استلزم صدق احدهما صدق
الآخر من غير عكس فالمستلزم اخص من الآخر مطلقا ونقيضا المتساويين
متساويان ونقيض الاعم مطلقا اخص من نقيض الاخص مطلقا
ونقيض الاعم من وجه لا يلزم كونه اعم من نقيض الآخر او اخص لان
نقيض الخاص قد يكون اعم من عين العام من وجه مع المباينة
الكلية بين نقيض العام وبين الخاص وبين نقيضي المتباينين

مباينة جزئية لان نقيض كل منهما يصدق مع عين الاخر فانه يصدق
مع نقيضه ايضا فاين نقيضا هما تباينا جزئيا والا فكليا فالجزئية
لازمة الثالث مفهوم الحيوان مثلا غير كونه كليا والا فالنسبة
نفس المنتسب وغير المركب منهما والاول هو الكلي الطبيعي والثاني
المنطقي والثالث العقلي ووجود الطبيعي بمعنى لان الحيوان جزء
هذا الحيوان الموجود في الخارج وجزء الموجود موجود فاهو جزء هو
الماهية الحيوان من حيث هو هو او مع قيد وبوجود الاول فالحيوان
بلا شرط شيء موجود وتصوره لا يمنع من الشركة فالكلي الطبيعي موجود
ووجود المنطقي فرع وجود الاماني ووجود العقلي مختلف فيه
وبيانه غير موكول الى نظر المنطقي والكلي اما قبل الكثرة وهو
الصورة المعقولة في المبداء الفياض قبل وجود الجزئيات واما
مع الكثرة وهو الذي في ضمن الجزئيات واما بعدها وهو
المنتزع من الجزئيات بحذف المشخصات واعلم ان الكلي من
حيث هو كلي محمول بالطبع وكل جزئي اضافي من حيث هو له كلي
موضوع بالطبع الرابع الكلي اما تمام ماهية الشيء وهو مابه هو
هو او جزء منها او خارج عنها فالاول هو المقول في جواب ما هو اما
بحسب الخصوصية المحضة ان صلح جوابا حالة افراد الشيء بالسؤال
عن ماهيته دون الجمع بينه وبين غيره كالحد بالنسبة الى المحدود
واما بحسب الشركة المحضة ان كان بالعكس كالجنس بالنسبة الى انواعه
واما بحسبهما ان صلح في الحالتين كالنوع بالنسبة الى افراده والثاني

يسمى ذاتيا في هذا الموضع والشيخ قد يسمى الذاتي بالمعنى الاعم من
نفس الماهية ذاتية بعد التفسير دون الاول وهذه التسمية
اصطلاحية لا لغوية وعلى كل تقدير لا تصح تفسير الدال على الماهية
بالذاتي الاعم لان فصل الجنس ذاتي اعم ولا يدل على الماهية والا
لكان جنسا ولا يكفي دلالته على الماهية بالالتزام لان المراد بالمقول
في جواب ما هو ما يدل على الماهية بالمطابقة وكل جزء منه مقول
في طريق ما هو ان ذكر مطابقة وداخل في جواب ما هو ان ذكر
تضمنا ونحن نريد بالذاتي جزء الماهية وبالعرضي الخارج عنها
والذاتي اما جنس او فصل لانه ان لم يكن مشتركا بين الماهية
ونوع ما مباين لها في الحقيقة كان فصلا لها لانه يصلح للتمييز الذاتي
عما يشاركها في الجنس او في الوجود وان كان تمام المشترك بينها
وبين نوع مباين لها كان جنسا لانه يصلح لان يقال في جواب
ما هو وان كان بعضا من تمام المشترك وجب كونه مساويا لتمام المشترك
بينها وبين نوع اخر دفعا للتسلسل فكان فصلا للجنس فكان فصلا
لها اصطلاحية للتمييز المذكور فبان ان جزء الماهية اما جنس او فصل
والجنس اما قريب ان كان الجواب عن الماهية وعن كل ما يشاركها
فيه واحد او بعيد ان كان متعددا وكلما زاد الجواب زاد مرتبته
في البعد وكلما تباعد الجنس كان الجواب بعد اثبات اقل والفصل
اما قريب ان ميز الماهية عن كل ما يشاركها في الجنس او في الوجود
واما بعيد ان ميز عن البعض فقط والذاتي يمتنع رفعه

6

من الماهية اى اذا تصور مع الماهية امتنع الحكم بسلبه عنها
ويجب اثباته لها اى لا يمكن تصورها الا مع تصور موصوفيته بذلك وينقسم
ايضا الى الوجود الذهنى والخارجى وكذا الى العدمين لكن بالنسبة
الى جزء واحد ويجب كونه معلوما عند العلم بالماهية قال الشيخ
قد لا يكون معلوما مع التفصيل حتى يخطر بالبال وانكره الامام
لان العلم بالشئ يستدعى العلم بامتيازه عن غيره وهو ضعيف
لاقتضائه حصول علوم غير متناهية عند العلم بشئ واحد والكافى
فى غير كتاب الباحوى يقال لما يمتنع انفكاكه عن الشئ او عن
ماهيته او يمتنع رفعه عن ماهيته او يجب اثباته لها وكل منها اخص
مما قبله وكذلك اذا استحق الموضوع موصوفية الشئ او كان مجوزا
له او حاصلا له بالحقيقة او باقتضاء طبيعة او دائما او بلا واسطة او
كان مقوما له او لاحقا له لا باسم ما كان اخص ويقال لهذا الاخير
فى كتاب البرهان عرضا ذاتيا والاعم غريبا اذا كان ذاتيا
او التزاما والعرضى اذا كان لما يقابلات عند الشيخ ويقال
للقائم بذاته موجود بذاته وللقائم بالغير موجود بالعرض والتابع
اما خاصة ان اختص بطبيعة واحدة والا فعرض عام وايضا هو اما
لازم ان امتنع انفكاكه عن الماهية واما غير لازم واللازم اما للوجود
واما للماهية اما بوسط او بغير وسط والوسط ما يقرن بقولنا
لانه حين يقال لانه كذا وكلاهما موجودان والا لما جاز حمل الشئ
على غيره او تسلسلت اللوازم من طرف المبدا الى غير النهاية لان

اللازم الخارج بوسط خارج عن الوسط او الوسط خارج من الماهية
فيعود الكلام فى الخارج الاخر وكل لازم فهو بين الثبوت للملزوم
بمعنى ان تصورهما كاف فى الجزم بنسبته اليه والا احتاج الى وسط
ومنع الفريقين غير بين والا لم يكن بوسط واحتج الامام بانه لو لم يكن كل
لازم فهو بينا لامتنع تعرف المجهول لان المجهول ثبوته للموضوع
كان ثابتا له فاذا لم يعلم بوسط خارج عن الموضوع او خارج عنه المجهول
فينتقل الى وسط ثالث وذلك يتسلسل وجوابه انه لا يلزم من سلب الكل
السلب الكلى فقد ينتهى الى لازم بين وشكك فى نفى اللزوم بان لزوم
الشئ لغيره نسبة بينهما فان لزم ايضا تسلسل والا امكن
انفكاك الملزوم عن اللازم وجوابه منع امتناع التسلسل فى الامور
الاعتبارية اذ الواحد يلزمه نصف الاثنين وثلث الثلاثة وهلم جرا فان
والمسلم ان لزوم الشئ لغيره قد يكون لذات احدهما بوسط او بغير
وقد يكون لامر منفصل كان الملزوم بسيطا او مركبا وقيل لا لزوم
لامر منفصل لان نسبته اليهما كنسبته الى غيرهما وجوابه منع التساوى
النسبتين وقيل لا يلزم البسيط لازم والا لكان قابلا وفاعلا
معا وهو محال وقيل لا يلزم لازمان والا لكان مصدرا لاثنين
وجوابه منع امتناع التالى وبتقدير تسليمه منع وجوب فاعليته
اللازم وغير اللازم مفارق بالقوة او بالفعل سهل الزوال كان
او عسيرا سريعا او بطيئا فظهر مما ذكرنا ان الكليات خمس النوع
والفصل والخاصة والعرض العام

الفصل الثالث

في مباحث الجنس الاول في تعريفه انه الكلي المقول على كثيرين مختلفين بالنوع في جواب ما هو فالمقول كالجنس البعيد والمقول على كثيرين كالجنس الخمسة وقولنا مختلفين بالنوع يخرج النوع وقولنا في جواب ما هو الثلثة الباقية وعلى التعريف شكوك الاول لو كان المقول على كثيرين جنسا الخمسة كان لكونه جنسا خاصا اعم واخص من مطلق الجنس ولكونه جنسا لم اعم منه وجوابه ان المقول على كثيرين باعتبار ذاته اعم من مطلق الجنس وباعتبار كونه جنسا الخمسة اخص منه ولا منافاة الثاني النوع يعرف بالجنس فتعريف الجنس به دور وجوابه ان المعرف بالجنس النوع الحقيقي باعتبار والمعرف بالجنس النوع الاضافي فلا دور الثالث الجنس ان كان موجودا لم يكن مقولا على كثيرين لتشخصه والا لم يكن مقوما للجزئي الموجود في الخارج وجوابه ان التشخص لا يمنع اشتراك كثيرين في معروض التشخص الذي هو واحد بالنوع وزعم الامام ان هذا التعريف حتى قال لانه لا معنى للجنس الا ذلك وهو غير معلوم الثاني في تقويمه للنوع الجنس المنطقي لا يقوم النوع الطبيعي لانه نسبة بينه وبين الجنس الطبيعي بناء على غيره ولا النوع المنطقي اما الاضافي فظاهر واما الحقيقي فلامكان تصوره دونه ولا العقلي لتركبه من جزئين هذا خارج بينهما والجنس الطبيعي يقوم النوع الطبيعي الاضافي دون الحقيقي لجواز كونه بسيطا ولا يقوم النوع المنطقي لان مقوم المعروض لو كان مقوما للعارض لم يكن العارض في الحقيقة الا ذلك القيد الاخير ويقوم النوع العقلي لما عرفت والجنس العقلي لا يقوم شيئا

من الانواع والا لتقوم الجنس المنطقي الثالث الجنس اما فوقه وتحته جنس وهو الجنس المتوسط او لا فوقه ولا تحته وهو المفرد او تحته فقط وهو جنس الاجناس او فوقه فقط وهو الجنس السافل قال الامام الجنس العالي ليس جنسا للثلثة الاربعة لان المركب من العدم والوجود لا يكون نوعا والشيء الواحد لا يكون جنسا بالنسبة الى نوع واحد وفيه نظر فان قلت الجنس لما كان جنس الاجناس احد انواعه وهو عارض لطبايع العشر وهو الجوهر والكم وغيرهما فان اقتضى اختلاف ماهيات المعروضات تنوع الاضافات العارضة لها كان لجنس الاجناس انواع لم يكن نوعا اخيرا والا لكان نوعا اخيرا وفوقه الجنس الى ان ينتهي الى الكلي ثم المضاف فالمضاف جنس الاجناس وجنس الاجناس نوع الانواع

الفصل الثاني في مباحث النوع الاول في تعريفه انه الكلي المقول على كثيرين مختلفين بالعدد فقط في جواب ما هو والقيد الاول يخرج الجنس والاخير الثلثة الباقية وقد يقال النوع للكلي الذي يقال عليه وعلى غيره الجنس في جواب ما هو قولا اوليا وهذا احتراز عن الصنف لانه لا يقال الجنس على الصنف الا بواسطة القول على النوع المقول عليه والاول يسمى نوعا حقيقيا وهذا اضافيا وهما متغايران لجواز تحقق كل منهما دون الاخر ولان الاول منسوب الى ما تحته والثاني الى ما فوقه ولوجوب تركب الثاني من الجنس والفصل دون الاول وتحقق الاول دون الثاني في البسائط وبالعكس في الاجناس المتوسطة الثاني في مراتبه اما الاضافي فمراتبه الاربع المذكورة في الجنس

الا ان السافل هو نوع الانواع فان نوعيته بالقياس الى ما فوقه جنسية

الجنس بالقياس الى ما تحته والنوع الحقيقي منقسم الى النوع الحقيقي مفرد

ابدا اذ لا يكون الحقيقي فوق نوع ومنقسما الى المضاف مفرد او فوقه

نوع والجنس العالي والمفرد يباين جميع مراتب النوع والنوع السافل

والمفرد يباين جميع مراتب الجنس وبين كل واحد من الباقين من

النوع عموم من وجه والنوع السافل يكون حقيقيا اذ لا نوع تحته و

اضافيا لنزول الجنس عليه وباعتبارهما كان نوع الانواع الثالث

الذي هو احد الخمسة هو الحقيقي اذ لو كان هو المضاف لم ينحصر القسم

الخمسة لجواز كلي مقول على كثيرين متفقين بالحقيقة في جواب

ما هو غير مندرج تحت جنس واذ ليس هو المضاف هو الحقيقي هذا اذا

جعل احد الخمسة احدهما وان جعل احد الخمسة النوع بمعنى ثالث

يشتمل الجهالة بكل شيء منهما احد الخمسة واحتج الامام على ان احد

الخمسة الحقيقي بان ما هو احد الخمسة محمول والمضاف موضوع وهذا

ضعيف لان موضوعية المضاف لا يمنع محموليته **الفصل**

الرابع في مباحث الفصل الاول في تعريفه الكلي المحمول على الشيء

في جواب اي شيء هو في جوهره القيد الاخير يخرج الخاصة والاول

الثلثة الباقية وبهذا فسر الشيخ في الاشارات ونقض في

الشفاء بانه الكلي المقول على النوع في جواب اي شيء هو في ذاته

من جنسه وهذا باطل لانه يبطل حصر الجزئية في الجنس والفصل لجواز ان

يتركب الماهية من امرين يساويانها ثم لم يكن شيء منهما جنسا ولا فصلا

وبهذا ابطل تقسيم بكمال الجزء المميز كما فسره الامام وبما قيل من ان الجنس

العالي لا يكون له فصل يقومه الثاني الفصل منقسما الى النوع مقوم له

ومقوم العالي مقوم للسافل من غير عكس ومنقسما الى الجنس مقسم له و

مقسم السافل مقسم للعالي من غير عكس ومنقسما الى حصة النوع من الجنس

قال الشيخ يجب كونه علة لوجودها لان احدهما ان لم يكن علة للآخر

استغنى كل منهما عن صاحبه وليس الجنس علة للفصل والا استلزم فتعين

العكس وجوابه انه لا يلزم من عدم العلية التامة الاستغناء ولا من العلية

العين التامة الاستلزام ومنع الامام وجوبه بان الفصل قد يكون صفة

والصفة لا يكون علة للموصوف وجوابه ان ذلك في الحقيقية ممنوع

ويتفرع على العلية ان الفصل الواحد بالنسبة الى النوع الواحد لا يكون

جنسا ابدا لامتناع كون المعلول علة علته ولا يقارن الاجناس واحدا

ولا يقوم الا نوعا واحدا لئلا يتخلف معلوله عنه ولا يكون القريب الا

واحدا لئلا يتوارد علتان على معلول واحد بالذات وجوز الامام

الثلثة الاول لجواز تركب الشيء من امرين كل منهما اعم من الآخر من وجه

وجوابه منع جواز تركب الماهية الحقيقية منهما وان نقل على الرابع

معللا بان الفصل كالجزء المميز وقد عرفت جوابه وللقائلين بالعلية

ان يحتجوا ذلك الجواب بان الفصل انما يجب كونه علة لما يقومه طبيعته

جنسية الثالث فصل النوع الحقيقي يجب كونه وجوديا دون النوع

الاعتباري وليس لكل فصل فصل لوجوب انتهاء المركب الى البسيط وعدم

دخول الجنس في ماهيته ليس فصلا مميزا عن النوع المشارك في طبيعته

لانه ليس ذاتيا له والا لكان ذاتيا للنوع وليس كل جزء جنسا او فصلا
كاجزاء العشرة والبيت بل الجزء المحمول احدهما فليس كل ماهية مركبة
من الجنس والفصل وكون المركب من جزئين محمولين مشاركا لاحدهما
في طبيعته مخالفا له في الآخر لا يوجب تركبه من الجنس والفصل اذ التي
انما تكون جنسا بالقياس الى نوعين ومنه تظهر عرفت **تنبيه**
فصل الانسان مثلا الناطق لا النطق الذي لا يحمل عليه الا بالاشتقاق
وكذا البواقي وحيث تطلق ذلك فهو مجاز **الفصل الخامس**
في بيان الخاصة والعرض العام الاول الخاصة هي الكلي المقول
على ما تحت طبيعة واحدة فقط قولا عرضيا فخرج بالقيد الاول
العرض العام وبالاخير الثلاثة الباقية وقد يقال الخاصة لما يخص
الشيء بالقياس الى بعض ما يغايره ويسمى هذا خاصة اضافية والاولى
خاصة مطلقة والعرض العام هو الكلي المقول على ما تحت اكثر من
طبيعة واحدة قولا عرضيا فخرج بالقيد الاول الخاصة وبالاخير
الثلاثة الباقية وهذا العرض غير قسيم من الجنس لانه قد يكون جنسا
ومحمولا على الجنس حملا حقيقيا دون ذلك وذكر قد يكون جنسا
دون هذا الثاني كل من الخاصة والعرض العام قد يكون شاملا
لازما وغير لازم وقد يكون غير شامل وقد يخص الخاصة المطلقة
بالشاملة اللازمة لكن يجب تسمية الباقيين بالعرض العام بلا
بطل التقسيم الجنس واعرف الخواص اللازمة البينة
بها في الرسوم الثالث الخاصة اما مركبة وهي المركبة من امور كل منها

اعم مما هو خاصة له واما بسيط وهي التي لا تكون كذلك **خاتمة**
كل من الخمسة قد يشارك غيره مشاركة ثنائية وثلاثية ورباعية
وخماسية ولا يخفى عليك المحصل ذلك وكل واحد منها بالقياس الى
حصصه المتداخلة فهو عليها نوع حقيقي وانما تختلف ذلك بالقياس
الى افراده الحقيقية الخارجية **الفصل السادس**
في التعريفات معرف الشيء ما يجب تقدم معرفته عليه وغير معرف
به ومساو له في العموم واجلى منه فهو اما الداخل فيه او الخارج
عنه او المركب منهما والاول ان ساواه في المفهوم فهو الحد التام
والا فالناقص والثاني يجب كونه خاصة لازمة بينة فهو الرسم
الناقص والثالث ان تركب من الخاصة والجنس القريب فهو
الرسم التام والا فالناقص والكلام في التعريف لاختلال شرط
مما سبق يسمى تعريفا بالمشابهة المحضة هي الرسم ايضا ويرد على التعريف
شكان الاول المعلوم يمتنع طلبه لحصوله وغير المعلوم كذلك
لامتناع توجه الطلب نحو غير المعلوم والمعلوم من وجه يمتنع
طلبه من وجهيه لما سبق لا يقال قولنا كل معلوم يمتنع طلبه
وكل غير معلوم يمتنع طلبه لا يصدقان لانعكاس عكس نقيض
الاول الى منافي الثاني لانا نمنع انعكاس الاول عكس النقيض
في الموجبة بل ينعكس عكس الاستقامة الى منافي الثاني وسنقرر
في عكس النقيض ولو خص المعلوم وغير المعلوم بالفعل لم ينعكس
عكس نقيض الاول الموجب الى منافي الثاني وجواب الشك ان

المعلوم من وجه العلم بجهة اعتبار انه يمكن توجه الطلب نحوه

كما في طلب ماهية المركب والجواب الثاني لا يمكن تعريف الشيء بنفسه

ولا بجميع اجزائه لانه هو ولا ببعضها لان معرف المركب معرف لكل

جزء منه في تعريفه به تعريف الشيء بنفسه وبالخارج وانه لا يجوز

ايضا لان الخارج انما يعرف الماهية اذا اختص بها والعلم باختصاصها

يتوقف على العلم بها وانه دور وعلى العلم بما عداها مفصلا وانه محال

وجوابه ان معرف الكل قد لا يعرف الجزء اذ لا يلزم تقدمه عن التعريف

او لانه عرف بعين موجد الكل لو كان موجد كل جزء لزم النقض

او تقدم المسبب على السبب في المركب من جزئين مترتبين في

الوجود الزماني ثم التعريف بالخارج لا يتوقف على العلم بالاختصاص

اذ العلم بالخاصة قد يوجب العلم بالماهية وان لم يعلم الاختصاص

سلمنا ذلك لكن العلم بالاختصاص يتوقف على العلم بالماهية

من وجه لا بها من حيث هي اذ قد يعلم اختصاص جسم معين بشغل

حيز معين ولا يعلم حقيقته ولا حقيقة ما عداه مفصلا **خاتمة**

المركب محدود دون البسيط فان تركب منهما غيرهما احدهما و[illegible]

فلا وكل ماله خاصة لازمة بينة يمكن رسمه [illegible]

فلا والتعريف التام انما يكون بالقول والناقص قد لا يكون [illegible]

لكن التام لا يقبل الزيادة والنقصان معنى وغيره قد يقبلهما

والعام لكونه اعرف من الخاص يجب تقدمه في التعريف

القسم الثاني في الكتاب المقدمات وفيه ابواب

الباب الاول في اقسام القضية واجزائها واحكامها و

فيه فصول **الاول** في اقسام القضية القضية لا بد فيها من

محكوم به ومحكوم عليه فان كانا قضيتين عند التحليل اي عند حذف

ما به العلاقة بينهما من النسبة الحكمية سميت شرطية وسميا

بالمقدم والتالي والا سميت حملية وسميا بالموضوع والمحمول

والشرطية اما متصلة ان حكم فيها باستصحاب احدهما للآخر في الصدق

او سلبه واما منفصلة ان حكم فيها بعناد احدهما للآخر في الصدق

او في الكذب او فيهما او بسلبه والمقدم في المتصلة وهو المستصحب

متميز عن التالي بالطبع فقد يكون الشيء ملزوما لغيره من غير عكس

وفي المنفصلة لا يتميز الا بالوضع لان عناد احدهما للآخر في قوة

عناد الآخر له ولما كانت الشرطية تنتهي بالتحليل الى الحملية سميت

الحملية بسيطة وابسطها الموجبة لان سلب كل شيء لا يعقل ولا يذكر

الا مسبوقا بالايجاب انه مسبوق بالايجاب في التعقل والذكر وتسمية

الموجبات الثلاث باسمائها بطريق الحقيقة وتسمية سوالبها بطريق

المجاز للمشابهة وتسمية المتصلة بالشرطية بالحقيقة لما فيها من معنى

الشرط واداته وتسمية المنفصلة بها مجاز للمشابهة وتقدم الحملية

طبعا يوجب تقدمها وضعا فلنتكلم فيها اولا **الفصل**

الثاني في اجزاء القضية وفيه بحثان **الاول** القضية تلتئم

من الموضوع والمحمول ونسبة تربط احدهما بالآخر ومن حقها ان يدل عليها

ايضا بلفظ ويسمى ذلك اللفظ رابطة فان ذكرت سميت القضية ثلاثية

والا كانت مفرع في النفس ونفي القضية ثنائية وهي اداة قد تكون
في قالب الكلمة كان اوس قال الامام كهو ولا وربما تسمى زمانية والاخرى
غير زمانية وتختلف اللغات فيما استعمالهما معا او بالتفريق وجوبا
وجوازا وامتناعا وليست حاجة محمول هو كلمة او اسم مشتق الى
الرابطة حاجة الاسم الجامد لما فيهما من الدلالة على النسبة الى موضوع
تام مع ان الحاجة الى الرابطة للدلالة على النسبة الى موضوع معين
فالقضية اذن اما ثلاثية تامة ذكر فيها على النسبة الى موضوع معين
كالمذكور فيها رابطة غير زمانية او ربما يقصد ذكر فيها على النسبة الى
موضوع غير معين كالمذكور فيها رابطة زمانية او التي محمولها كلمة
او اسم مشتق قال الامام القضية التي محمولها كلمة او اسم مشتق
ثنائية بالطبع لان النسبة مدلول عليها ضمنا فذكرها يوجب التكرار
وقد عرفت جوابه فان الزم التكرار لطلب المحمول من الضمير المستكن
لجاز ان لا يطلب المحمول من الضمير بل من الظاهر بوضعه ان المحمول
مقطوع بكونه اسما عند اهل العربية دالا على النسبة الى موضوع
معين والرابطة بخلاف ذلك الثاني نسبة احدهما الى صاحبه
بالموضوعية غير نسبة صاحبه اليه بها وقد يختلفان بالوجوب
ولذلك لا يحفظ العكس جهة الاصل ونسبة احدهما الى صاحبه بالموضوعية لا
بالموضوعية غير نسبة صاحبه اليه بالمحمولية وقد يختلفان ايضا بالوجوب
الجواز ان يمتنع تحقق الموضوع دون كونه محمولا عليه المحمول ولا يمتنع
تحقق المحمول دون كونه محمولا على الموضوع كما في الواجب الاعم وبالعكس

12

كما في الخاصة المفارقة وما يقال من ان هذا اذا كان بحيث يثبت له ذلك
ثبوتا ضروريا كان ذلك بحيث يثبت لهذا ثبوتا ضروريا فيه نظر
لان المقدم معناه انه يمتنع تحقق هذا دون ثبوت ذلك له ومعلوم
انه لا يلزم التالي منه ان اخذ الوجوب بحسب مفهومي الموضوع والمحمول
وان اخذ بحسب الذات التي صدقا عليها امتنع اختلافهما فيه واستدل
الامام على الاختلاف بعدم حفظ العكس جهة الاصل وفيه نظر فان
نسبة المحمول عند العكس بالموضوعية لا بالمحمولية قال الامام في
الملخص الرابطة التي هي جزء القضية موضوعية الموضوع وقال
في شرح الاشارات الرابطة نسبة المحمول الى الموضوع ولذلك
كانت كيفية خارجة القضية وبينهما تناقض والظاهر هو الاول

الفصل الثالث

فان لهم كيفية الموضوعية في الخصوص
والاهمال والحصر وفيه مباحث الاول في اقسام القضية اليها موضوع
القضية ان كان جزئيا سميت مخصوصة موجبة او سالبة وان كان كليا
فان لم يذكر فيها السور وهو اللفظ الدال على كمية افراد الموضوع
سميت مهملة موجبة او سالبة وان ذكر سميت محصورة وسورها في
الموجبة الكلية وسورها كل او جزئية وسورها بعض وواحد واما
السالبة كلية وسورها لا شيء ولا واحد او جزئية وسورها ليس كل وليس
بعض وبعض ليس والاول يسلب الحكم عن الكل بالمطابقة وعن البعض
بالالتزام والاخيران بالعكس والاول ربما قد يذكر لسلب الكلي و
لا يذكر للايجاب البتة والثاني بالعكس وربما كل لفظ سور بجهتها ومن

ومن حقه ان يرد على الموضوع اذ المحمول عليه الشيء قد يشك في كونه كل
الافراد او بعضها وقد لا يعرض ذلك في المحمول على الشيء فاذا ورد
عليه هذا الحرف من الواجب وحيث القضية معرفة واقسامها اربعة
لان المحمول المسور اما جزئي او كلي وكيف كان فموضوعه كذلك وشرط
صدق المنحرفة ان كان احد طرفيها شخصا مسورا او محرفا موجبا كليا
او سالبا جزئيا اختلاف طرفيها في دخول حرف السلب عليه [illegible]
في مادة الامتناع وما يوافقها في الكيف من مادة الامكان وعكسه
في مادة الوجوب وما يوافقها في الكيف من مادة الامكان الثاني
في تحقيق المحصورات اذا قلنا كل ج ب لم نعن به الحكم على الكلي ولا الكل
من حيث هو كل بل كل واحد واحد والفرق بين المفهومات الثلث ظاهر فان الحكم [illegible]
ولو عنينا به احد الاولين لم يتعد الحكم من الاوسط الى الاصغر [illegible]
بالجيم فالحقيقي ج او ما هو موصوف بج والاعم منهما الاعتبارات
الاول ما هو موضوع القضايا بالقوة اذ الحكم [illegible] ذات الاوسط والاصغر
الثاني وجب ان يكون لكل موضوع موضوع ثم اصطلح الشيخ [illegible]
في انا نعني بكل ج كل واحد مما صدق عليه ج بالفعل وكان ما ربما يكون
المستقبل جزئيا انه على هذا الحرف مثلا ج وان صدق عليه ج
[illegible] بذلك والفارابي لم يعتبر الصدق بالفعل بل بالامكان
واذا عرفت هذا فنقول الحكم بالحقيقة انما هو على الذات التي
صدق عليها ج وتسمى ذات الموضوع وما عبر به عنها عنوان الموضوع
ووصفه وقد يتحدان وقد يتغايران [illegible] دوام الوصف بدوام الذات

13

او لم يدم وقولنا كل ج ب بعد رعاية الامور المذكورة قد يعتبر
تارة بحسب الحقيقة اي كل ما هو بحيث لو وجد في الخارج كان ج فهو
بحيث لو وجد في الخارج كان ب وتارة بحسب الوجود الخارجي اي
كل ما وجد في الخارج صادقا عليه ج صدق عليه ب في الخارج
وبينهما فرق فانه لو لم يوجد من الاشكال الا المثلث صدق كل شكل
مثلث بهذا المعنى دون الاول واذا عرفت معنى الموجبة الكلية
عرفت معنى البواقي الثالث في تحقيق المهملة وحكمها مفهوم الانسان
مثلا لا تقتضي الكلية والا امتنع حمله على زيد ولا الجزئية والا امتنع
حمله على الكثيرين بل هو في نفسه معنى وماخوذا كليا معنى وماخوذا
جزئيا معنى وماخوذا مطلقا معنى هو في نفسه صالح لكل ذلك فالمهملة
ما موضوعها المفهوم الذي من حيث هو فقط مثل قولنا الانسان نوع
الا كونه مهملة لانه ماخوذ باعتبار واحد معين نص عليه الشيخ و
هو في قوة الجزئية الموافقة لها في الكيف بمعنى تلازمهما لان بعض ج
متى صدق في بعض ج صدق على ما صدق عليه ج من حيث هو وهما
صدق على ج من حيث هو صدق على بعض ما صدق عليه ج وهذا
صحيح ان معنى بعض ج شيء يصدق عليه ج ولو عنى به شيء صدق
عليه ج من جزئياته ففي صدق الشرطية الثانية نظر الفصل
الرابع في العدول والتحصيل حرف السلب ان كان جزءا
سميت محصلة موجبة وسالبة وان كان جزءا سميت معدولة ويجيء
وغير محصلة موجبة وسالبة فهذه اربع قضايا والضابط في نسبة

بعضها الى بعض ان كل قضيتين توافقتا في العدول والتحصيل
وتخالفتا في الكيف تناقضتا وان كانتا على العكس تعاندتا صدقا
ايجابا ولذا بالسلب وان تخالفتا فيهما كانت الموجبة اخص من
السالبة وانما كان كذلك لتوقف الايجاب على وجود الموضوع
اما تحقيقا كما في الخارجية او تقديرا كما في الحقيقية دون السالبة
ولا التباس في هذه الاربعة الا بين الموجبة المعدولة والسالبة
المحصلة والفرق بينهما ان القضية ان كانت ثلاثية فان تقدمت
الرابطة على حرف السلب كانت موجبة لربط الرابطة ما بعدها
بالموضوع وان تاخرت كانت سالبة لسلب حرف السلب الربط
الذي بعده وان كانت ثنائية فلا فارق الا النية او الاصطلاح
على تخصيص بعض الالفاظ بالايجاب وبعضها بالسلب كتخصيص
لفظ غير ولا بالعدول وليس بالسلب وقيل الموجبة المعدولة
عدم شيء عما من شانه ان يكون له ذلك في الوقت الثاني او فيه او قبله
او بعده الثالث او من شانه او نوعه او بحسب النوع الزائد
او من شانه او نوعه او جنسه القريب او البعيد وبطل الشق الاول
بان قولنا الجوهر ليس بعرض وكل ما ليس بعرض ممتنع عن الموضوع
ينتج ان الجوهر ممتنع عن الموضوع ولا ينتج الا والصغرى موجبة مع ان
العرض ليس من شان الجوهر ولا بحسب جنسه وهذا ضعيف
لاقتضائه ان لا يشترط وجود الموضوع في الموجبة لانتاج قولنا
الخلاء ليس بموجود وكل ما ليس بموجود ليس بمحسوس ولان الصغرى

السالبة في الاول انما لا ينتج اذا لم تتكرر النسبة السلبية كقولنا
لا شيء من ج ب وكل ب ا اما اذا تكررت في المثالين المذكورين
النتيجة والبديهة تشهد به ولقائل ان يقول القياس في المثالين
المتقدمين انما انتج لكون الصغرى موجبة وان كانت سالبة المحمول و
الموجبة السالبة المحمول لشبهها بالسالبة لا تقتضي وجود الموضوع
وهذا هو التحقيق وقال الامام في الملخص لا يشترط وجود الموضوع
في المعدولة لان عدم المحمول الوجود ان صدق على الموضوع
المعدوم فذاك والا فقد صدق نقيضه عليه ولزم المحال والمطلوب
وجوابه ان الصادق ح السالبة المعدولة وهي اعم من الموجبة
المحصلة لا تستلزمها وقال في شرح الاشارات لا ايجاب الا على
موضوع موجود محقق او مقدر لكنه قال انما ثبوت الشيء لغيره
فرع ثبوته في نفسه لم يكن المعدولة موجبة وجوابه ان المعتبر
في الموجبة وجود ذات الموضوع لا وصف الموضوع والمحمول وقد
يصدق امر عدمي على موجود وقد تعتبر العدول في الموضوع مع قلة
الفائدة ويفرق بينه وبين السلب بتقدم حرف السلب على السور
كما في الرابطة واذا اقترن به لفظ تام او ما في معناه جعل ايجابا
توضع القضية الطبيعي ان يجاور السور الموضوع والرابطة المحمول
وحرف السلب المحمول في الثنائية والرابطة في الثلاثية والجهة
في الرباعية ولم يجعل القضية خماسية باعتبار السور كما جعلت
رباعية باعتبار الجهة مع خروجهما عنها للزوم الجهة ايا ما دونه

الفصل الخامس في الجهة وفيه مباحث الاول

في القضية الموجهة كيفية نسبة محمول القضية الى موضوعها بالضرورة
والدوام ومقابليهما في نفس الامر تسمى مادة وعنصرا واللفظ
الدال عليها او حكم العقل بها جهة ونوعا والقضية التي فيها
الجهة موجهة ورباعية ومنوعة ومقابلتها مطلقة وقد تخالف جهة
القضية مادتها ونعني بالضرورة استحالة انفكاك المحمول عن الموضوع
وهي خمس فالاول الضرورة الازلية الثاني الضرورة الذاتية اي
الحاصلة ما دامت ذات الموضوع موجودة اما مطلقة او مقيدة
بنفي الضرورة او الدوام الازلي والقسم الاول اعم من الثاني كما
هو من الثالث والضرورة الازلية اخص من الاول وما بعده
الى الاخير الثالث الضرورة الوصفية اي الحاصلة من وصف الموضوع
اما مطلقة او مقيدة بنفي الضرورة الازلية او الذاتية او بنفي الدوام
الازلي او الذاتي والقسم الاول اعم من الاربعة الباقية والثاني
من الثلثة الباقية والثالث والرابع من الخامس وبينهما عموم
من وجه وكذا بين الضرورة الوصفية والذاتية اذ الضرورة
الذاتية قد لا تكون بشرط الوصف بان لا يكون للوصف مدخل في
الضرورة نعم لو اريد بالضرورة الوصفية الحاصلة ما دام الوصف
كانت اعم من الذاتية مطلقا لاستلزامها اياها من غير عكس الرابع
الضرورة بحسب وقت معين او غير معين اما مطلقا او مقيدا بنفي
الضرورة الازلية او الذاتية او الوصفية او بنفي الدوام الازلي

15

او الذاتي او الوصفي وعلى كل تقدير هو وقت الذات او الوصف
فهذه ثمانية وعشرون قسما الخامس الضرورة بشرط المحمول ولا فائدة
فيها لضرورة كل محمول بشرط وجوده قال الشيخ في الاشارات
الضرورة المطلقة هي الازلية وقال في غيرها هي الذاتية والاولى ان
يطلق في غيرهما لانها تخالطها زيادة معنى كالجزء من المحمول الدوام
ثلثة فالازلي اما مطلقا او مقيدا بنفي الضرورة الازلية
الذاتي اما مطلقا او مقيدا بنفي الضرورة الازلية او الذاتية
او الوصفية او بنفي الدوام الازلي ج الوصفي اما مطلقا او
مقيدا بنفي الضرورة الازلية او الذاتية او الوصفية او بنفي الدوام
الازلي او الذاتي واللاضرورة هو الامكان وهو اربعة فالاول
الامكان العامي وهو سلب الضرورة المطلقة من احد طرفي الوجود
والعدم وهو الجانب المخالف للحكم وهو المستعمل عند الجمهور الثاني
الامكان الخاصي وهو سلبها عن الطرفين جميعا وهو المستعمل
عند الحكماء والمواد بحسبه ثلث مادة الوجوب والامكان والامتناع
وقد تمنع تسمية الاول عاما والثاني خاصا لكون الاول عاما
والثاني خاصا الثالث الامكان الاخص وهو سلب الضرورة
المطلقة والوصفية والوقتية عن الطرفين الرابع الامكان
الاستقبالي والاول اعم ثم الثاني والثالث اخص من الرابع
ومن شرط في امكان الوجود في الاستقبال العدم في الحال
وبالعكس مع ان ممكن الوجود هو ممكن العدم فقد شرط الوجود

والعدم في الحال وقد يخ بعضهم الامكان بانه ان صدق على الواجب
كان ممكن العدم والا كان ممتنعا وجوابه انه لا يلزم من صدق الامكان
العام امكان العدم ولا من نفي الامكان الخاص الامتناع ويخ اخر
الامكان الخاص بان الشيء ان كان موجودا امتنع عدمه وان كان
معدوما امتنع وجوده وجوابه ان الضرورة الحاصلة في حال الوجود
والعدم هي الضرورة بشرط المحمول وليس الامكان في مقابلتها
وفرق بين الامكان والقوة القسيمة للفعل فان ما بالقوة لا يكون
بالفعل ولا ينعكس اي الطرف الاخر والاول دوام اما لا دوام الفعل
وهو الوجودي اللادائم او لا دوام الضرورة وهي الوجودية
اللاضرورية الثاني في المطلقة ونعني بها المشترك بين
الموجهات الفعلية وهي التي نسبة المحمول فيها الى الموضوع نسبة
بالفعل لا المشترك بين الموجهات ولا يمتنع تسميته مقيدا باسم
المطلق اذا غلب ذلك المقيد وقد قال المطلقة للوجودية اللادائمة
او للعرفية وهي التي فيها الدوام الوصفي لفهم اهل العرف
من اطلاقهم المطلقة ذلك قال الامام لو قلنا كل ج ب
بالامكان فان كان الامكان جهة كانت القضية فعلية وهم يقولون
الممكنة الضرورية وان كان محمولا كانت القضية مطلقة الموجبة
وجوابه انا نعني بالموجبة ما فيها النسبة بالثبوت الاعم من
الثبوت بالفعل وبالمطلقة ما فيها النسبة بالثبوت بالفعل وعلى
هذا كون الامكان جهة لا يقتضي كون النسبة فعلية وبهذا القدر

16

من معرفة الجهة والاطلاق يمكنك تركيب الجهة كيف شئت وكم شئت
الثالث فيما يعني من القضايا في العكوس والتناقض والقياس
وغيرها وهي ثلاثة عشر منها الضرورية المطلقة المحكوم فيها بضرورة
الثبوت او السلب ما دامت الذات والمشروطة العامة المحكوم فيها
بضرورة الثبوت او السلب بشرط وصف الموضوع والمشروطة الخاصة
المحكوم فيها بهذه الضرورة لا دائما والوقتية المحكوم فيها بضرورة
الثبوت او السلب في وقت معين لا دائما والمنتشرة المحكوم بضرورة
الثبوت او السلب في وقت غير معين لا دائما والدائمة المحكوم فيها
بدوام الثبوت او السلب ما دامت الذات والعرفية العامة المحكوم
فيها بدوام الثبوت او السلب ما دام وصف الموضوع والعرفية
الخاصة المحكوم فيها بدوام الثبوت او السلب ما دام وصف الموضوع
لا دائما والمطلقة العامة المحكوم فيها بالثبوت او السلب بالفعل
مطلقا والوجودية اللادائمة المحكوم فيها بالثبوت او السلب بالفعل
لا دائما والوجودية اللاضرورية المحكوم فيها بالثبوت او السلب
بالفعل لا بالضرورة والممكنة العامة المحكوم فيها بسلب الضرورة
المطلقة عن الطرف المخالف للحكم والممكنة الخاصة المحكوم فيها
بسلب الضرورة المطلقة عن الطرفين ولا يخفى عليك نسبة بعضها
الى البعض بالعموم والخصوص والمباينة بعد احاطتك بمعانيها وقد يرد
عليك في العكوس والتناقض ونتائج الاقيسة قضية خارجة عن
الثلاث عشرة اما بسيطة او مركبة وتسمي كلا منها باسم بسيط او مركب

ولا حاجة الى تعديدها بعد تعريفها في مواضعها السابع

الجهة كما تكون للحمل اى كيفية للنسبة كما عرفت فقد تكون جهة للسور

اى كيفية للعموم والخصوص وبينهما فرق فان قلنا كل انسان كاتب

بالامكان لا يشك في صدقه وقد يشك في صدق قولنا عموم الكتابة

للكل ممكن ولان الاول اعم من الثاني لكن جزؤنا مما تلا زمان

والتفاوت في القضية الخارجية ظاهر فانه اذا فرض زمان الحيوان

في الا الانسان صدق كل حيوان انسان بالضرورة بحسب الحمل

دون السور لامكان حيوان لا يكون انسانا وصدق كل حيوان يمكن

ان لا يكون انسانا بحسب السور دون الحمل ثم موضع جهة السور

الطبيعي ان يقترن بالسور وموضع جهة الحمل الطبيعي ان يقترن بالربط

فلو عكس كان غير طبيعي وعلى سبيل المجاز الخامس في تنويع طبقات

مواد القضايا التي هي الوجوب والامتناع والامكان للكل ونقايضها

وجوب الوجود يلزم امتناع العدم وبالعكس وهما متغايران اذ

احدهما نسبة الى الوجود والآخر الى العدم ويلزمهما سلب الامكان

العام من الطرف المخالف لهما وبالعكس لان فرض الامكان العام

بما يلازم سلب الضرورة فاذن في كل طبقة من الطبقات الست

سوى طبقتي الامكان الخاص ثلثة مفهومات متلازمة متعاكسة

ونقايضها ايضا متلازمة متعاكسة فان نقائض الامور المتساوية

متساوية وفي كل طبقة من طبقتي الامكان الخاص مفهومان متلازمان

متعاكسان لانقلاب الامكان من كل طرف الى الآخر وبين عين

كل طبقتين منع الجمع دون الخلو وبين نقيضيهما منع الخلو دون الجمع

وعين كل طبقة اخص من نقيض الاخرى وهو ظاهر وهذه الوضعه

طبقة الوجوب	طبقة نقائضها
واجب ان يوجد	ليس بواجب ان يوجد
ممتنع ان لا يوجد	ليس بممتنع ان لا يوجد
ليس بممكن العامي ان لا يوجد	الممكن العامي ان لا يوجد

طبقة الامتناع	طبقة نقايضها
ممتنع ان يوجد	ليس بممتنع ان يوجد
واجب ان لا يوجد	ليس بواجب ان لا يوجد
ليس بممكن عامي ان يوجد	ممكن عامي ان يوجد

طبقة الامكان الخاص	طبقة نقايضها
ممكن خاص ان يوجد	ليس بممكن خاص ان يوجد
ممكن خاص ان لا يوجد	ليس بممكن خاص ان لا يوجد

السادس الضرورة والامكان كما يكونان بحسب الامر نفسه كذلك

ممكنا فقد يكونان بحسب الذهن وتسمى ضرورة ذهنية وامكانا ذهنيا

والضرورة الذهنية اخص من الخارجية لان كل ما وجب جزم

الذهن بنسبة محمولها الى موضوعها بمجرد تصور طرفيها كان في

نفس الامر كذلك ولولا ارتفع الامان عن البديهيات ولا ينعكس كما

في النظريات ويعلم منه ان الامكان الذهني اعم من الخارجي

الفصل السادس في وحدة القضية وتعددها

مهما تعدد معنى موضوع القضية او محمولها او تركب احدهما من اجزاء
المحمولة تعددت القضية والا فلا والتعدد بحفظ كمية الاصل وكيفيته
وجهته لا التعدد بحسب اجزاء الموضوع فانه لا يحفظ الكلية لجواز كون
الجزء اعم من الكل واحترزنا بالاجزاء المحمولة من مثل قولنا البيت
سقف وجدار وعكسه اذ لا تعدد وبيان الكل ظاهر فان قيل
لا يلزم من كون الشيء محمولا جملة كونه محمولا فرادى ولا بالعكس
فانه يصدق على الحجر المشكل بشكل الفرس انه فرس حجري ولا يصدق
انه فرس وايضا يصدق زيد طبيب اذا كان طبيبا غير ماهر ويصدق
زيد ماهر اذا كان خياطا ماهرا ولا يصدق زيد طبيب ماهر والامر
اذا صدق على الشيء الحيوان والابيض فلو صدق عليه الحيوان الابيض
لصدق عليه الحيوان الحيوان الابيض الابيض مكررا لا الى نهاية
نعم المراد بالمجموع متى يصير محمولا لشيء ثم ضم اليه ثانيا وثالثا
ويعلم جزما وانه هذيان قلنا الاختلاف انما يحصل عند اختلاف
المعنى دون اتحاده وكون القول هذيانا لا يستلزم صدقه فقد
لا يصح حمل شيء وحده ويصح حمل المجموع المركب منه ومن غيره كما
لا يصدق العشرة سبعة ويصدق العشرة سبعة وثلثة وبالعكس كما
يصدق العشرة نصف العشرين ولا يصدق العشرة واحد ونصف
العشرين اما ان الشيء يحمل وحده ولا يحمل مع غيره او بالعكس
فذلك معلوم البطلان **الفصل السابع**
في التناقض وهو اختلاف قضيتين بالايجاب والسلب بحيث يقتضي

لذاته صدق احدهما وكذب الاخرى فقولنا لذاته احتراز عن
اختلاف القضيتين ولازمها المساوي بالايجاب والسلب فانه
يقتضي صدق احدهما وكذب الاخرى لا لذاته كقولنا هذا
انسان هذا ليس بناطق وعكسه وقد اعتبروا فيه ثماني وحدات
واكتفى الفارابي بثلث منها وحدة الموضوع والمحمول والزمان
للعلم الضروري بانتسابهما الصدق والكذب اذ ذاك واما
وحدة الشرط والجزء والكل فتندرج تحت وحدة الموضوع ووحدة
المكان والاضافة والقوة والفعل تحت وحدة المحمول لاختلافها
باختلافها ويمكن رد الكل الى وحدة النسبة الحكمية لاختلافها عنده
اختلافها ويعتبر ايضا اختلاف الجهة لصدق الممكنتين وكذب
الضروريتين وفي المحصورات اختلاف الكم ايضا لصدق الجزئيتين
وكذب الكليتين فالقضية البسيطة نقيضها بسيط وهو رفعها فنقيض
المطلقة العامة الدائمة وبالعكس اذ الثبوت في بعض اوقات
الذات يناقض السلب في كلها وبالعكس ونقيض الممكنة العامة
الضرورية وبالعكس لان الامكان هو سلب الضرورة ونقيض العرفية
العامة الحينية المطلقة المحكوم فيها بالثبوت او السلب بالفعل
في بعض اوقات وصف الموضوع ونقيض المشروطة العامة الحينية
الممكنة المحكوم فيها بالثبوت او السلب بالامكان في بعض اوقات
وصف الموضوع والمركبة نقيضها المفهوم المردد بين نقيضي جزئيها
فنقيض العرفية الخاصة الحينية المطلقة المخالفة او الدائمة الموافقة

ونقيض المشروطة الخاصة الحينية الممكنة المخالفة او الدائمة الموافقة
ونقيض الوقتية الممكنة الوقتية المخالفة او الدائمة الموافقة
ونقيض المنتشرة الممكنة الدائمة المخالفة او الدائمة الموافقة
ونقيض الوجودية اللادائمة الدائمة المخالفة او الموافقة
ونقيض الوجودية اللاضرورية الدائمة المخالفة او الضرورية الموافقة
ونقيض الممكنة الخاصة الضرورية المخالفة او الموافقة
وهذا ظاهر في القضية الكلية واما في الجزئية فلا يردد بين نقيضي
الجزئيتين لجواز كذبهما مع كذب الجزئية اللادائمة مثلا كذب ثبوت
ب لبعض ا و د ج دائما وسلبه عن الباقي دائما بل يردد بين
نقيضي الجزئيتين في كل واحد واحد فان اردت قضية تساوي
نقيض الجزئية مرددة بين كليتين فخذ موضوع احد النقيضين المحمول
نقيض بعض ج ب لا دائما بان يقال لا شيء من ج ب دائما او كل ج ب
دائما لانه مهما صدق الاصل كذب هذا او هو ظاهر ومهما كذب
صدق لانه ان لم يكن شيء من ج ب اصلا صدق الشق الاول وان كان
صدق الثاني والا صدق الاصل وظهر من هذا انه ليس لشيء
من القضايا المذكورة نقيض من جنسها وان الموجبة المركبة ليس
نقيضها سلبا محضا كما ان ايجابها ليس ايجابا محضا فنقيض الموجبة
منها سلب ونقيض السالبة ايجاب

الفصل الثامن

في العكس المستقيم وهو تبديل كل من الطرفين بالآخر مستبقيا
للكيف والصدق عا اما الموجبات فالوجوديتان والوقتيتان

والمطلقة العامة باي كمية كانت تنعكس جزئية في الكم لاحتمال
كون المحمول اعم ومطلقا عاما في الجهة لوجوه الاول ان نفرض ج
الذي هو ب د فد ب وانه ج فبعض ب ج بالاطلاق من الثالث الثاني
انه لم يصدق نقيض العكس الى الاصل لينتج سلب الشيء عن نفسه دائما
من الاول الثالث ان نعكس نقيض العكس ليرتد الى نقيض الاصل
او ضده والدائمتان والعامتان تنعكس كل منهما جزئية حينية بالوجوه
المذكورة والخاصتان تنعكسان جزئية حينية لا دائمة اما الجزئية
الحينية فلما مر في العامتين واما اللادائمة فلان ذلك البعض من
الذي هو ج حين هو ب ليس ج بالاطلاق والا لكان ج دائما فب
دائما فلم يكن هو ج حين هو ب لا دائما واما الممكنتان فلا تنعكسان
لجواز امكان صفة لنوعين تثبت لاحدهما فقط فتحمل تلك الصفة
على النوع الثاني بالامكان مع امتناع حمله على ما له تلك الصفة
احتجوا بالوجوه الثلاثة المذكورة في المطلقة العامة وجواب الاول
والثاني بمنع انتاج الممكنة الصغرى في الاول والثالث وجواب
الثالث بمنع انعكاس السالبة الضرورية ضرورية واما السوالب
الكلية فالعامتان والدائمة تنعكس كنفسها بالوجوه المتقدمة و
الضرورية تنعكس دائمة لا ضرورية لما ذكر في عدم انعكاس الممكنة
الموجبة والخاصتان تنعكسان عامتين مع قيد اللادوام في البعض
والا لثبت الدوام في الكل وانعكس الى الاصل دائما هذا خلف ولا
ينعكسان كنفسهما لصدق قولنا لا شيء من الكاتب بساكن ما دام

كاتبا له دائما مع كذب قولنا لا شيء من الساكن بكاتب ما دام ساكنا
له دائما لان بعض الساكن ساكن دائما كالارض وان اريد باللادوام
ليس اللادوام في كل واحد بل في الكل انعكستا كنفسيهما ولعله مراد
المتقدمين حيث قالوا بانعكاسهما كنفسيهما واحتج الامام على ان الدائمة
لا تنعكس كنفسها بان الكتابة ممكنة للانسان فامكن سلبها عنه دائما فلو
وقع هذا الممكن مع انعكاس السالبة الدائمة دائمة لصدق لا شيء من
الكاتب بانسان هذا محال ولم يلزم من فرض الممكن فهو ملزوم الانعكاس
وجوابه انه قد يلزم من اجتماعهما فان الممكنين قد يمتنع اجتماعهما
واحتجوا على انعكاس السالبة الضرورية ضرورية بالوجوه الثلثة وقد
عرفت جوابها وبان المنافاة انما يتحقق من الجانبين وجوابه
ان المنافاة في الاصل بين ذات الموضوع ووصف المحمول والمطلوب
في العكس هو المنافاة بين ذات المحمول ووصف الموضوع فاين
احدهما من الآخر واما السبع الباقية فلا تنعكس لعدم انعكاس
اضعفها وهي الوقتية اذ صدق لا شيء من القمر بمنخسف بالتوقيت
مع كذب عكسه اذ كل منخسف قمر بالضرورة نعم لو اخذت القضية
حقيقية انعكست السبع جزئية دائمة لانه حينئذ يصدق حقيقية
لا شيء من ب د ا ما ج دائما والا فبعض ب د ا ما ج بالاطلاق فبعض
ج ب دائما وقد كان لا شيء من ج ب بالاطلاق هذا خلف واذا
صدق هذا جعل كبرى لقولنا كل ب ب دائما بالاطلاق الصادق
لينتج من الثالث بعض ب ليس ج دائما وهو المطلوب والنقض

20 بهذا الاعتبار غير وارد لانا نمنع كذب العكس بهذا الاعتبار
فان المنخسف الذي ليس بقمر وان كان ممتنعا لكنه بحيث لو دخل
في الوجود كان منخسفا وليس بقمر بهذا الاعتبار ولو اعتبرنا في
الحقيقية امكان الموضوع لم ينعكس كما في الخارجية واما السوالب
الجزئية فلا ينعكس شيء منها لجواز ان يكون الموضوع اعم الا الخاصتين
فانهما تنعكسان كنفسيهما لانه لا بد من اجتماع الوصفين في ذات
واحدة للادوام سلب الباء لبعض افراد الجيم ومن تنافيهما فيها
وذلك يوجب صدق العكس ولا ينافي مثله في العامتين لانهما
وان تنافيا في ذات واحدة لم يلزم صدق الباء عليها لجواز صدق
الجيم على كل ما صدق عليه الباء بالضرورة **الفصل
الثاني** في عكس النقيض وهو جعل نقيض المحمول موضوعا
وعين الموضوع محمولا مخالفا للاصل في الكيف او جعل نقيضه محمولا
موافقا له في الكيف ونحن انما نعتبر في عكس الحقيقية الحقيقية
وفي عكس الخارجية الخارجية اما الموجبات الكلية الخارجية
فالوقتيتان والوجوديتان والممكنتان والمطلقة العامة تنعكس
الى السالبة الجزئية الدائمة السالبة الموضوع وهي قولنا ليس
كل ما ليس ب ج دائما لانه حينئذ يصدق ليس بعض ما ليس ب
بحسب الحقيقة دائما ج بحسب الخارج دائما والا فكل ما ليس ب بحسب
الحقيقة دائما ج بحسب الخارج بالاطلاق وتنعكس بعض ج بحسب
الخارج ليس ب بحسب الحقيقة دائما ويلزم ان لا يكون ب بحسب

الخارج دائما والا كان ب بحسب الحقيقة بالاطلاق هذا خلف
واذا صدق ليس بعض ما ليس ب بحسب الحقيقة دائما ج بحسب
الخارج دائما صدق ليس بعض ما ليس ب بحسب الخارج ج بحسب
الخارج دائما لان ذلك البعض لا يكون ب في الخارج وجد في
الخارج او لم يوجد وانه ليس ج في الخارج دائما فليس بعض
ما ليس ب في الخارج ج في الخارج دائما وصدق هذه الجزئية
في نفس الامر لاستلزام نقيضها كون المعدوم والممتنع ج في
الخارج لا ينافي لزومها لنفسها ولا يلزمها هذه السالبة كلية لجواز
كون المحمول خاصة مفارقة بحسب الموضوع لبعض ما ليس بمحمول
ولا معدولة الموضوع لجواز كون المحمول خاصة مفارقة بحسب الموضوع
لكل ما له تلك الخاصة ولما لا عدم بها من الموجودات ولا يلزمها موجبة
لجواز ان لا يتحقق نقيض احد الطرفين واما الثلاثة الباقية والعامتان
فتنعكس كنفسها في الكم والجهة سالبة الموضوع ومعدولة المحمول
السالبة لانتاج نقيضها مع الاصل حمل الشيء على نقيضه دائما او
حين تحققه ولانعكاس نقيضها الى ما ينافي الاصل ولا تنعكس الى
الموجبة لجواز ان لا يكون لنقيض احد الطرفين تحقق كقولنا كل
ما له الامكان الخاص له الامكان العام دائما ولا يصدق بعض
ما ليس له الامكان العام ليس له الامكان الخاص والضرورية
تنعكس دائمة لا ضرورية لما عرفت في عكس السالبة الضرورية
عكس الاستقامة والخاصتان تنعكسان لا عكس ما بينهما مع

21

فقد اللادوام في البعض والا لصدق لا شيء مما ليس ب ج دائما
وينعكس لا شيء من ج ليس ب دائما وكان كل ج ليس ب بالاطلاق
هذا خلف واحتج من قال بانعكاس الموجبة اليها الموجبة بانه لو لم
يصدق كل ما ليس ب ليس ج دائما لصدق بعض ما ليس ب ج بالاطلاق
وينعكس بعض ج ليس ب بالاطلاق وكان كل ج ب دائما هذا خلف
وجوابه ان بتقدير عدم صدق العكس لا يصدق الا قولنا ليس
كل ما ليس ب ليس ج وانه اعم من قولنا بعض ما ليس ب ج فلا يستلزمه
وزعم الكشي ان الموجبات السبع تنعكس موجبة جزئية مطلقة عامة
محتجا بوجوه الاول انها لو لم يصدق لصدق لا شيء مما ليس ب ليس
ج دائما ويلزم كل ما ليس ب ج دائما فيلزم حمل الاخص على كل الاعم
ونمثله بقولنا كل انسان متنفس فان اللامتنفس اعم من اللاانسان
وجوابه منع لزوم الموجبة المذكورة للسالبة المذكورة وان نقيض
المحمول يجب ان يكون اعم من الموضوع والمثال لا يصحح القضية
الكلية الثاني ان كل موضوع يباين نقيض محموله لانه ان كان
اخص او مساويا لمحموله باين نقيضه مباينة كلية وان كان اعم
باينه مباينة جزئية لكون نقيض الخاص اعم من عين العام مطلقا
او مباينا له مباينة جزئية وان كان اخص من وجه واعم من
وجه [illegible] يقتضي المباينة الكلية وعمومه الجزئية ويستلزم ثبوت
احد المتباينين لكل افراد الاخر فثبت نقيض الموضوع لبعض افراد
نقيض المحمول وجوابه ان الخصوص والمساواة انما يستلزم المباينة

الكلية بشرط دوام الثبوت لا ترادف الخاص او المساوي وانه غير
متحقق هاهنا ولا نسلم ان نقيض الخاص اعم من عين العام او مباين
له من وجه فان نقيض الامكان الخاص يستلزم الامكان العام
الاعم منه ولا نسلم ان الخصوص والعموم من وجه تقتضي المباينة
بل المقتضي لها المطلقات منهما الثالث انه لا بد من موجود او
معدوم خارج عنهما بعض ما ليس ب ليس ج بالاطلاق وجوابه
سيأتي واما الحقيقية فلجهالة ذلك لكن انعكاس السوالب
السالبة الجزئية هنا اظهر لانه يلزمها ليس كل ما ليس ب دائما ج دائما
والا انعكس نقيضه الى منافية الاصل واذا لزم ذلك لزم ليس كل ما
ليس ب ح دائما لانه لو صدق كل ما ليس ب ج لصدق كل ما ليس ب
دائما ح لصدق مفهوم يصدق عليه انه ليس ب دائما بحسب الحقيقة
ولا يمكن هذا البيان بحسب الخارج لجواز ان لا يتحقق في الخارج
ما يصدق عليه انه ليس ب دائما واما الموجبات الجزئية الخارجية
فما عدا الخاصتين لا تنعكس لا الى السالبة لان الموضوع قد يكون اعم
من المحمول عموما يلزم الوجود ويكون المحمول لازما لبعض افراد
الموضوع حتى يصدق الدوام الاربع او مفارقا حتى يصدق السبع
الباقية مع كذب العكس سالبة ولا الى الموجبة لما عرفت في
الكليات واحتج الشيخ على انعكاسها بانه لا بد وان يوجد موجود
او معدوم خارج عنهما بعض ما ليس ب ليس ح وجوابه لا نسلم
ذلك فانه يصدق بعض الممكن بالامكان العام ممكن بالامكان

الخاص ولا يوجد موجود ولا معدوم خارج عنهما وينتقض بصحته
لا يلزم كونه عكس النقيض ما لم يبين لزومه للقضية والكلي فصل
بين المحصلة والمعدولة تارة وبين المساواة والعموم والخصوص المطلق
وبين الذي من وجه اخرى بانعكاس الاوليين دون الاخيرين والوجه
الثالثة المعقولة عنه مع انها مؤتلفة وينتقض بصحتها لا تفصيل والحاكم
ينعكسان كنفسهما سالبتين وموجبتين سالبتي الموضوع ومعدولتيه
لانه لا بد وان يوجد معين هو ج وب ولا ج ولا ب والا كان ب
دائما ويكون لا ج ما دام لا ب والا لم يكن ب ما دام ج وذلك يوجب
صدق العكسين وحكم الحقيقتان كحكم الخارجيات واما
السوالب الخارجية فما عدا الوجوديات لا ينعكس الى الموجبة
لجواز ان لا يكون للموضوع تحقق في الخارج مع لزوم المحمول اياه
كقولنا لا شيء من الخلاء ببعد مع كذب قولنا بعض ما ليس ببعد خلا
وبعض ما هو لا بعد خلا واحتج الشيخ بانه لو لم يصدق بعض ما ليس
ب ح لصدق لا شيء مما ليس ب ح دائما وانعكس لا شيء من ح ليس ب
دائما ويلزم كل ج ب دائما وكان لا شيء من ج ب بالاطلاق العام
هذا خلف وجوابه لا نسلم انه يلزم كل ج ب دائما فان معناه ليس
شيء من ح تحققا في الخارج مع سلب الباء عنه وذلك لا يلزم كل ج ب
كقولنا لا شيء من الخلا ليس ببعد فانه لا يلزم كل خلا بعد ولا الى
السالبة لجواز ان لا يكون الطرفين تحقق في الخارج كقولنا لا شيء
من الخلا بجزء مع كذب قولنا ليس كل ما ليس بجزء ليس بخلا ضرورة

ان كل ما ليس بجزء ليس بخلاء وكل لا جزء له خلاء وكل لا جزء ليس
بخلاء واما عكس هذا وهو قولنا كل ما ليس بجزء لا خلاء فكاذب
والا لصدق كل ما ليس بجزء في الوجود فيصدق نقيضه اتفاقا مع
الاصل احتج الشيخ بانه لو لم يصدق ليس كل ما ليس ب ليس ج لصدق
كل ما ليس ب ليس ج دائما ويصدق عكس نقيضه وهو كل ج ب
دائما هذا خلف وجوابه ما عرفت من عدم انعكاس كل من الموجبتين
الى صاحبتها واما الوجوديات فما عدا الخاصتين تنعكس
الى الموجبة المذكورة بالحجة المذكورة والمنع مندفع لان صدق
اللادوام وجب تحقق الموضوع والى السالبة المذكورة بالحجة
المذكورة والمنع مندفع لان كل واحدة من الموجبتين تنعكس الى
صاحبتها بشرط وجود الموضوع وقيد اللادوام في الاصل يحقق هذا
الشرط واما الخاصتان فتنعكسان الى الموجبة الجزئية
الحينية اللادائمة وهي بعض ما ليس ب ج حين هو ليس ب لا دائما
لما عرفت في عكس الاستقامة والى السالبة الجزئية الحينية اللادائمة
للزومها لهذه الموجبة هذا في الفعليات واما الممكنات
فلا تنعكسان الى الموجبة لما عرفت في عكس الاستقامة للموجبة الممكنة
ولا الى السالبة الجزئية لصدق نقيضها الا السالبة الموضوع المعدوم
المحمول فانها يصدق بالاتفاق مع الاصل واما الشرائط
الحقيقية فتنعكس الى الموجبة الجزئية مطلقا والا فلازمي هو لا ب
او ليس ب ج دائما ويسمى كبرى للازم الاصل وهو قولنا كل ج ليس

او لا ب شيئا من ج دائما من الاول وانما لزم الاصل لذلك
لصدق قولنا كل ج ب بحسب الحقيقة وصدق بحسب الخارج عين لازم
لان سلب الشيء عن نفسه في الخارج ممكن بان لا يوجد ذلك الشيء في
الخارج فيصدق لا شيء من ج ج دائما والى السالبة الجزئية ايضا والا
لصدق كل ما ليس ب ليس ج دائما ويسمى كبرى للازم الاصل ممكنا
كل ج ليس ب وكل ما ليس ب ليس ج دائما ينتج كل ج ليس ج دائما هذا
خلف بحسب الحقيقة دون الخارج وحكم الخاصتين ههنا حكمهما ثمه وعدم
انعكاس الممكنتين ههنا اظهر منه هناك

الفصل العاشر

في القضية الشرطية واجزائها وجزئيتها وفيه ابحاث الاول
الشرطية اما متصلة حكم فيها بثبوت قضية على تقدير اخرى ايجابا
او بسلب هذا الثبوت سلبا واما منفصلة حكم فيها بمعاندة قضية
لاخرى اما ثبوتا وانتفاء وهي حقيقية او ثبوتا فقط وتسمى مانعة
الجمع او انتفاء فقط وتسمى مانعة الخلو ايجابا او بسلب هذه المعاندة
سلبا والمحكوم عليه فيهما يسمى مقدما والمحكوم به تاليا وهما اما ان
يتشاركا بطرفيهما او باحد طرفيهما او يتباينا فيهما واليك طلب
الامثلة وكل منهما اما ان يتركب من حمليتين او متصلتين او
منفصلتين او حملية ومتصلة او حملية ومنفصلة او متصلة ومنفصلة
ولما تميز المقدم عن التالي طبعا في المتصلة دون المنفصلة اذ منافاة
احدهما للآخر في قوة منافاة الآخر اياه انقسم كل من الاقسام
الثلثة الاخيرة في المتصلة الى قسمين دون المنفصلة فصارت الاقسام

Türkiye Yazma Eserler Kurumu

فى المتصلة تسعة وفى المنفصلة ستة والكل ظاهر لامثلة الثالث
الشرطية ان كان بين طرفيها علاقة تقتضى اللزوم او العناد فهى لزومية
والا اتفاقية والمتصلة اللزومية الصادقة تتركب من صادقين و
كاذبين وتال صادق ومقدم كاذب وعكسه محال اذ الكاذب
لا يلزم الصادق هذا فى الكلية واما فى الجزئية فهو ممكن والكاذبة
تتركب على الانحاء الاربعة والاتفاقية الصادقة ان كفى فى صدقها
صدق التالى وتسمى اتفاقية عامة امتنع تركبها عن كاذبين او
تال كاذب ومقدم صادق وان وجب فى صدقها صدق الطرفين
وتسمى اتفاقية خاصة امتنع فيها باقى الاقسام وانت تعرف
اقسام تركب كاذبها والمنفصلة الحقيقية الصادقة انما تتركب
من صادق وكاذب ومانعة الجمع منه ومن كاذبين ايضا ومانعة الخلو
منه ومن صادقين ايضا والحقيقية الاتفاقية الكاذبة من
صادقين وكاذبين ومانعة الجمع عن صادقين ومانعة الخلو عن كاذبين
والعنادية الكاذبة فى الاقسام الثلثة عن صادقين وكاذبين
وصادق وكاذب هذا حكم الموجبات وحكم السوالب بالعكس من ذلك
والعبرة فى ايجاب الشرطية وسلبها باثبات الحكم وسلبه لا بايجاب
الطرفين وسلبهما الثالث الحقيقية يجب ان يوخذ فيها
مع القضية نقيضها او المساوى له لاستلزام كل من جزئيها نقيض
الاخر لامتناع الجمع وبالعكس لامتناع الخلو ولا يتركب الحقيقية الا
من جزئين اذ معنى الانفصال الحقيقى بين اى جزئين كانا فلو تركبت

من ثلثة اجزاء ا ب ج كان ا ح مستلزما لنقيض ب فان لم يكن نقيض ب مستلزما
لالف لم يكن بين ب والف انفصال حقيقى وان كان ج مستلزما [illegible]
لم يكن بينهما انفصال حقيقى نعم قد تتركب من منفصلة وحملية فيظن تركبها
من ثلثة اجزاء ومانعة الجمع يجب ان يوخذ فيها مع القضية الاخص
من نقيضها لاستلزام كل من جزئيها نقيض الاخر لامتناع الجمع من
غير عكس لامكان الخلو ومانعة الجمع يجب ان يوخذ فيها مع القضية
الاعم من نقيضها لاستلزام نقيض كل من جزئيها عين الاخر لامتناع
الخلو دون العكس لامكان الجمع ولا يمكن تركبهما الا من جزئين ان
شرطنا المنع بين كل جزء معين وبين المعين الاخر وبينه وبين
احد الاجزاء الباقية لان كل معين يستلزم احد الاجزاء الباقية
لامتناع اجتماعه مع نقائض الباقية لامتناع اجتماع الشئ مع
الاخص من نقيضه ولا ينعكس والا استلزم كل جزء سائر الاجزاء
فلم يكن اعم من نقيض سائر الاجزاء فكان كل جزء اخص من احد
الاجزاء فلم يكن بينهما منع لا الجمع ولا الخلو ويمكن تركب مانعة الجمع من
اجزاء كثيرة وان شرطنا المنع كذلك لامتناع الجمع بين كل معين
ومعين آخر وبينه وبين احد الاجزاء الباقية ضرورة كون
كل معين اخص من نقيض احد الاجزاء الباقية الرابع
تعدد تالى المتصلة يقتضى تعددها لان ملزوم الكل ملزوم الجزء
وتعدد المقدم لا يقتضيه لان الكل قد يكون ملزوما دون الجزء
هذا فى الكلية واما فى الجزئية فتعدده ايضا يقتضيه بيانه من

من الثالث والاوسط الكل وتعدد اجزائه مانعة الخلو تقتضي تعددها
لاستلزام الكل الجزء ولا يقتضيه في مانعة الجمع لعدم استلزام انتفاء
الكل انتفاء الجزء وقد يؤخر حرف الاتصال والانفصال عن موضوع
المقدم فيصير الشرطية شبيهة بالحملية لكنهما يتلازمان في
المتصلة دون المنفصلة لان الحقيقة المركبة من كليتين مشتركتين
في الموضوع اذا قدم حرف الانفصال عليه صارت مانعة الجمع دون
الخلو وكلما وان شديدة الدلالة على اللزوم ثم اذ دونهما باقي حروف
الاتصال كاذا ومهما ومتى وكلما ولما الخماسي في حصر الشرطية
وخصوصها واهمالها كلية المتصلة والمنفصلة اللزومية وستين بعموم
اللزوم والعناد لعموم الازمنة والاحوال اعني التي لا تنافي
استلزام المقدم للتالي او عناده اياه واحترازا عن فرض المقدم
محال لا يلزمه التالي ولا يعانده المنافي للزوم والعناد الكليين
لعموم المقدم ولا بد من المراتب فقد يكون المقدم امرا متسقا
وجزئيتها بحسبها وخصوصها بتعين بعضها كقولنا ان جئتني اليوم
واهمالها باهمالها ويشترط في الكلية الاتفاقية ايضا كون الطرفين
بحسب الحقيقة اذ يجوز كذبهما في الخارج في بعض الازمنة
والسالبة اللزومية والعنادية ما يسلب اللزوم والعناد
لا ما يثبت لزوم السلب وعناده وجهتهما واطلاقهما بجهة اللزوم
والعناد واطلاقهما وسور المتصلة الكلية كلما ومتى ومهما
وسور المنفصلة الكلية دائما وسور السالبة الكلية فيهما ليس البتة

وسور الايجاب الجزئي فيهما قد يكون وسور السلب الجزئي في
المتصلة ليس كلما وفي المنفصلة ليس دائما وان واذا ولو في المتصلة
واما وحده في المنفصلة للاهمال

الفصل الحادي عشر

في تلازم الشرطيات وتعاندهما وفيه ابحاث الاول في تلازم
المتصلات واستلزامها لعكسها كما في الحمليات لكن ذكر الشيخ ان كل
متصلتين توافقتا في الكم والمقدم وتخالفتا في الكيف وتناقضتا
في التالي تلازمتا وتعاكستا وهو عين ما ذكر لجواز ملازمة النقيضين
لمقدم واحد فلم يلزم السالبة الموجبة وجاز ان لا يلزم ولا
واحد من النقيضين مقدما واحدا فلم يلزم الموجبة السالبة نعم
اذا اتفقت المتصلتان في الكم والمقدم والكيف وتلازم تالياهما
تلازمتا وتعاكستا ان انعكس تلازم التاليين لان ملزوم الملزوم ملزوم
وان لم ينعكس لزمت لازمة التالي الاخرى من غير عكس في الموجبتين
والاخرى اياها من غير عكس في السالبتين وكذا ان اتفقتا في
التالي وتلازمتا في المقدم لكن ان لم ينعكس التلازم لزمت ملزومة
المقدم الاخرى من غير عكس في الكليتين والاخرى اياها من غير
عكس في الجزئيتين وكذا ان تلازمتا في المقدم والتالي لكن ان
انعكس احد التلازمين دون الاخر فلم تلازم ذلك الطرف
حكم متحد وان لم ينعكس ولا واحد منهما فان اتحدت ملزوم المقدم
والتالي لزمت لازمة الجزء الاخرى من غير عكس في الموجبة الجزئية
والاخرى اياها من غير عكس في السالبة الكلية وان اختلفت لزمت

ملزومة المقدم الاخرى من غير عكس في الموجبة الكلية والاخرى
اياها من غير عكس في السالبة الجزئية وكل متصلتين توافقتا في الكيف
وتخالفتا في الكم وتناقضتا في الطرفين لزمت الجزئية الكلية من غير
عكس لاستلزام القضية عكس عكس نقيضها وكذا لو تلازم مقدم احديهما
نقيض مقدم الاخرى وتاليها نقيض تاليها تلازما متعاكسا وكل
متصلتين توافقتا في الكم والكيف وناقض مقدم احديهما تالي
الاخرى واستلزم تاليها نقيض مقدمها لزمت الاخرى في الموجبة الاولى
الكلية والاولى في السالبة الجزئية متعاكسا ان تعاكس اللزوم
والا فلا وكذا لو ناقض تالي الاولى مقدم الثانية ولزم مقدمها نقيض
تالي الثانية برهانه ان نقيض تالي الصادقة الذي هو مقدم الثانية
او لازمه يستلزم نقيض مقدم الصادقة الذي هو تالي الثانية او
ملزومه وكذا لو ناقض لازم تالي الاولى مقدم الثانية والعقود
بحالها لكن التعاكس يتوقف على تعاكس هذا اللزوم **الثاني**
في تلازم المنفصلات المتحدة الجنس كل حقيقيتين توافقتا في الكم
والكيف وتناقضتا في الطرفين او ساوى طرفا احديهما نقيض طرفي
الاخرى او تناقضتا في احد الطرفين وساوى الآخر نقيض الآخر تلازمتا
وتعاكستا لان الجمع بين جزئي كل واحدة منهما يستلزم الخلو عن
جزئي الاخرى وبالعكس والا لزم الخلف وان توافقتا في الكم
وتخالفتا في الكيف وتناقضتا في احد الجزئين وتوافقتا في
الآخر او تلازمتا فيه على التعاكس لزمت السالبة الموجبة لامتناع

26

معاندة النقيض ونقيضه لثالث عنادا حقيقيا ولا ينعكس لجواز ان
لا يعاند واحدا من النقيضين ثالثا وكل مانعتي الجمع او مانعتي الخلو
توافقتا في الكم والكيف ولزم كل جزء من احديهما جزءا من الاخرى
او لزم جزؤ جزؤ او وافق الاخر الاخر لزمت الاخرى الاولى
ايجابا والاولى الاخرى سلبا في مانعتي الجمع وبالعكس في مانعتي الخلو
وتعاكستا ان انعكس اللزوم والا فلا لان امتناع الجمع بين النقيض
واللازم عنه يقتضي امتناعه بينه وبين الغير وامتناع الخلو عن
النقيض وعن ملزوم الغير يقتضي امتناعه عنه وعن الغير وان اختلفتا
في الكيف وتناقضتا في الجزئين لزمت السالبة الموجبة لامكان
ارتفاع جزئي الموجبة المانعة الجمع وامكان اجتماع جزئي مانعة
الخلو ولا ينعكس لجواز اجتماع الشيئين مع امكان اجتماع نقيضيهما
صدقا وكذبا **الثالث** في تلازم مختلفات الجنس منهما
وافقت الحقيقية غيرها في الكم والكيف واحد الجزئين ولزم الجزء
الآخر منها الجزء الآخر من مانعة الجمع واستلزمه من مانعة الخلو لزمت
غير الحقيقية اياها ايجابا وهي غيرها سلبا من غير عكس ولا يخفى
عليك لميته وكذا لو كان اللزوم في الجزئين وغير الحقيقيتين اذا
توافقتا في الكم والكيف وتناقضتا في الجزئين تلازمتا وتعاكستا
لان منع الجمع بين الشيئين يقتضي منع الخلو عن نقيضيهما وبالعكس
وان توافقتا في الكم والجزئين وتخالفتا في الكيف لزمت السالبة
الموجبة والا انقلبت غير الحقيقية حقيقية من غير عكس لجواز اجتماع

الشيئين وجواز ارتفاعهما اذا توافقتا في احد الجزئين ولزم الجزء
من الموجبة الجزء الاخر من السالبة ان كانت مانعة الجمع وبالعكس
ان كانت مانعة الخلو الرابع في تلازم المتصلات والمنفصلات
فالمتصلة والحقيقية اذا تناقضتا في احد الجزئين وتوافقتا او
تلازمتا في الاخر لزوما متعاكسا لزمت المتصلة المنفصلة ايجابا وبالعكس
سلبا لاستلزام كل جزء من المنفصلة نقيض الاخر ولا ينعكس لجواز كون
تالي المتصلة اعم من مقدمها ولذا لو ناقض مقدم المتصلة احد جزئي
المنفصلة ولزم تاليها الجزء الاخر او ناقض تاليها احدهما واستلزم
مقدمها الاخر او وافق مقدمها احدهما واستلزمه ولزم تاليها
نقيض الاخر او وافق تاليها احدهما او لزمه واستلزم مقدمها
نقيض الاخر واذا اختلفتا في الكيف واتفقتا بالكم والجزئين لزمت
السالبة الموجبة لامتناع اللزوم والعناد مطلقا بين الشيئين لا بالعكس
لجواز ارتفاعهما ولذا لو تناقضتا في الجزئين او وافق مقدم المتصلة
احد جزئي المنفصلة او لزمه واستلزم تاليها الاخر او وافق تاليها
احدهما ولزم مقدمها الاخر والمتصلة ومانعة الجمع اذا توافقتا
في الكم والكيف واحد الجزئين وناقض تالي المتصلة الجزء الاخر من
المنفصلة تلازمتا وتعاكستا لاستلزام كل من جزئي المنفصلة نقيض
الاخر وامتناع الجمع بين مقدم المتصلة ونقيض تاليها ولو وافق
مقدم المتصلة احد جزئي المنفصلة او استلزمه ولزم تاليها نقيض
الاخر او ناقض تاليها احدهما او لزمه واستلزم مقدمها الاخر

27 لزمت المتصلة المنفصلة ايجابا وبالعكس سلبا وان تعاكس اللزوم تعاكستا
وان اختلفتا في الكيف وتوافقتا في الكم وفي الجزئين او تناقضتا
فيهما لزمت السالبة الموجبة من غير عكس لان الملازمة بين نقيضي
الجزئين تستلزم الملازمة بينهما المنافية للعناد ولذا اذا وافق مقدم
المتصلة احد جزئي المنفصلة او لزمه واستلزم تاليها الاخر او وافق
تاليها احدهما او استلزمه ولزم مقدمها الاخر ولذا اذا ناقض مقدمها
احدهما او لزم نقيضه واستلزم تاليها نقيض الاخر او ناقض تاليها
احدهما او استلزم نقيضه ولزم مقدمها نقيض الاخر والمتصلة
ومانعة الخلو اذا توافقتا في الكم والكيف واحد الجزئين وناقض مقدم
المتصلة الجزء الاخر من المنفصلة تلازمتا وتعاكستا لاستلزام نقيض
كل من جزئي المنفصلة عين الاخر وامتناع الخلو عن نقيض مقدم المتصلة
وعين تاليها واذا توافقتا في الكم والكيف وناقض مقدم المتصلة احد
جزئي المنفصلة او استلزم نقيضه ولزم تاليها الاخر او وافق تاليها
احدهما او لزمه واستلزم مقدمها نقيض الاخر لزمت المتصلة المنفصلة
ايجابا وبالعكس سلبا واذا اختلفتا في الكيف واتفقتا في الكم
وفي الجزئين او تناقضتا فيهما لزمت السالبة الموجبة من غير عكس
وكذا لو كانت الاعتبارات المذكورة في مانعة الجمع ولا يخفى عليك
لميته والتعاكس عند تعاكس اللزوم الخامس في تعاند
المتصلات والمنفصلات بسيطة ومختلطة وكل قضيتين تلازمتا
وتعاكستا عاند نقيض كل منهما عين الاخرى صدقا وكذبا وان

لم يتعاكسا فانه نقيض الملزوم عين اللازمة كذبا ونقيض اللازمة
عين الملزوم صدقا **خاتمة** قد يعدل بالشرطيات عن
اوضاعها اللفظية فتنتهي بحرف في كقولنا لا يكون اب وج د ومعنى
في قوة عناد الجمع بين اب وج د وفي ملازمة نقيض ج د
لنقيض اب ولو بدل الواو با و دل على عناد الخلو وملازمة ج د
لنقيض اب وكذا اذا بدل بحتى والا مع الدلالة على اللزوم الكلي في
قولنا يكون ج د ولا يكون اب يدل على الاتصال الجزئي بين المذكورين
وقد يلحق الحملية مبيات تتعددها زيادة احكام كالالف واللام تدخل
على الموضوع فيفيد العموم او العهد او على المحمول فيفيد الحصر لكن
يجب ذكر الرابطة لئلا يشتبه بالتقييد وتقديم الخبر على المبتدأ
ودخول انما في القضية وتكرير الرابطة في الفارسية كقولنا اب بوست
دبيرست يفيد الحصر واقتران حرف السلب بالموضوع وحرف
الاستثناء بالمحمول تفيد مساواتهما في العموم او المفهوم ولما
افادة الاتصال يفيد حقية المقدم لكن سلبه يفيد سلب اللزوم
فقط فلم يتقابل سلبه وايجابه وقد يغلط في القضية اذا كان المحمول
نسبة الى محل كقولنا كل ملك في السرير وكل وتد في الحائط وكل
شيخ كان شابا فيظن ان عكسه بعض السرير على الملك وبعض
الحائط في الوتد وبعض الشاب كان شيخا فاذا علم ان المحمول هو
النسبة زالت الشبهة قال الكشي تعالى لا شي من الجسم بممتد
في الجهات الى غير النهاية مع كذب عكسه وحكمه بان المسلوب

عن الجسم هو اللانهاية لصدق الامتداد عليه وعكسه صادق وهو
لا شي مما لا نهاية له بجسم وهو ضعيف لان المجموع مسلوب ايضا لا
لامتناع حمله عليه فالحق ان القضية ان اخذت حقيقية معا صدقتا
وان اخذت خارجية صدق عكسها **الباب الثاني**
في القياس وفيه فصول **الفصل الاول** في رسمه
وهو قول مؤلف من قضايا متى سلمت لزم عنه لذاته قول اخر فقولنا
لزم عنه اي عن القول المؤلف وقولنا لذاته اي لا يكون اللزوم
بواسطة مقدمة اجنبية اي في قوة المذكورة والاول كقولنا
ا مساو لب وب مساو لج فانه يلزم منه ا مساو لج بواسطة قولنا كل مساو
لب مساو لكل ما يساويه ب فانه اذا انضم الى الاول انتج ا مساو لكل
ما يساويه ب ويلزم منه كل ما يساويه ب فا مساو له فاذا قلنا ب مساو
لج لزم ج مما يساويه ب وحصل صغرى لقولنا وكل ما يساويه ب فا مساو
له ينتج ا مساو له ويلزم ا مساو لج ومن الناس من جعل تلك المقدمة
قولنا مساوي المساوي مساو وانت تعلم انه مع هذه المقدمة لا ينتج
بالذات ولا يتكرر الوسط والثاني قولنا جزء الجوهر يوجب
ارتفاعه ارتفاع الجوهر وما ليس بجوهر لا يوجب ارتفاعه ارتفاع
الجوهر فانه يلزم منه جزء الجوهر جوهر بواسطة عكس النقيض وهو قولنا
ما يوجب ارتفاعه ارتفاع الجوهر جوهر ويشترط في ذلك تغاير
حدود القياس به لئلا يخرج الاتيان بالعكس المستوي وقولنا قول
اخر اي يغاير كلا من المقدمتين والمقدمة في قولنا ان كان اب

قوله الثالث الارادة والكراهة وهي الميل الى حصل حيث
الملائم والنفع والميل الى حصل عقيب الملائم والضرر
هذا الكلام منقول من شرح الاشارات للفاضل الطوسي
وهو غير مقبول والمعقول عليه ما ذكره الشيخ في الشفاء
حيث قال لا بد في الحركة الاختيارية ان يتصور الشيء نافعا
ذلك الشيء او دفعه الطبيعي من ذلك التصور شوق الى تحصيل
الا مخفاه اليه الشوق فليس من القوى المحركة الا ان الفعل فيتحرك
وربما ينفك الادراك عن الشوق فكل لان فعلها ليس الا الادراك
الا انه لا يشتاق اليه بسبب امتلائه من الغذاء والطعام نفعا
بعد الشوق فيكون مغايرا لهما والقوى ربما يكون الشيء يحصل
في الغاية من غير تحرك كما اذا اشتهى شيئا او امرا ولكن لم
ينفك العزم عن الشوق كما اذا كان ممنوعا عن الحركة ثم قال
فتحصل انه التصوري العقلي والعملي والشوق ان كان الجذب نحو
التعقيبة الشهوانية وان كان الدفع فهي الغضبية القوة
الشخص ويكون هذا كلامه والفرق الذي اورده المحقق من ان
فان الارادة مع الشوق فلا توجد بدونه ولو وجدت لما كان
الشوق من مبادي الافعال الاختيارية على الاطلاق او بعد الارادة
لا حاجة الا الى القوة الشهوية في المفعولات والقوم انما ذكروا
هذا الفرق بين الارادة والشهوة والكراهة والنفرة فقد
ما عدوا الكيفيات النفسانية وجعلوها متغايرة فتأمل
منه السيد الله

نجد لكن اب نجد ليست بجد بل لزمه لا ب و ثانيتها كل ج ب
وكل ب فكل ج ب ليس ج ب بل هو موصوف بالقسم الآخر و
القياس منه معقول وهو القول المعقول المؤلف في العقل تاليفا
يؤدي فيه الى التصديق بشيء آخر ومنه مسموع وهو ما ذكرناه وشكك
الامام بان الموجب للعلم بالنتيجة ليس هو مجموع تلك العلوم المرتبة
لامتناع حصوله ولانه هو الفكر وهو منافي العلم والموجب يجامعه
ولانه ان لم يحصل عند الاجتماع ما لم يكن عند الافراد لم يحصل الايجاب
وان حصل عاد الكلام في المقتضي له وليس هو كل واحد ولا واحدا
دون الآخر لامتناع توارد الموجبين المستقلين على موجب
واحد وامتناع استقلال الواحد بالمنتجية وبان العلم بالمقدمتين
واللزوم ان كان ضروريا اشترك فيه الكل والا افتقر الى قياس
آخر وتسلسل والجواب عن الاول ان الموجب هو المجموع ووجود
قوله انه هو الفكر قلنا لا بل الفكر هو القصد الى الانتقال من
تلك العلوم المرتبة او ما يلزمه او ترتيبها للتوسل بها الى المطلوب
قوله ان حصل عند الاجتماع ما لم يكن عند الانفراد عاد الكلام
قلنا لا نسلم انه يتسلسل بل ينتهي الى اسباب مفارقة هي
علل فاعلية وعن الثاني لا نسلم اشتراك الكل فيه لو كانا
ضروريين اذ معنى كون المقدمة ضرورية انا اذا تصورنا طرفيها
ونسبنا احدهما الى الآخر علمنا تلك النسبة ومعنى كون اللزوم
ضروريا انا اذا علمنا المقدمتين ونسبنا المطلوب اليهما علمنا

لزومه منهما وقد لا يتفق لاحد طرفي القضية او احدى مقدمتي
القياس ولو قال اللازم عن الضروري لزوما ضروريا ضروري
لكان لا نسلم بل نظري

الفصل الثاني

في اقسام القياس وهو اما استثنائي لكون النتيجة او نقيضها مذكورا
فيه بالفعل كقولنا ان كان ج د فا ب لكن ج د فا ب لكن ليس ا ب
فليس ج د واما اقتراني لا لكون كذلك كقولنا كل ج ب وكل ب ا
فكل ج ا وينقسم بحسب ما يتركب منه الى حملي وهو المركب من الحمليات
الساذجة والى شرطي وهو المركب من الشرطيات الساذجة
او منها ومن الحمليات واقسامه خمسة لانه اما ان يتركب من
متصلتين او منفصلتين او حملية ومتصلة او حملية ومنفصلة
او متصلة ومنفصلة ولان الحملية متقدمة بالطبع قدمنا القياسات
الحملية والمعتبر في القياس الحملي من مقدمتين يشتركان في حد
يسمى الاوسط لتوسطه بين طرفي المطلوب وينفرد احدهما بحد يسمى
الاصغر وهو موضوع المطلوب ويسمى لذلك بالصغرى والثانية
بحد يسمى الاكبر وهو محمول المطلوب ولذلك يسمى بالكبرى و
القضية التي هي جزء القياس تسمى مقدمة وما ينحل اليه المقدمة
كالموضوع والمحمول دون الرابطة حدا للقياس وهيئة نسبة
الاوسط الى الطرفين تسمى شكلا واقتران الصغرى بالكبرى
قرينة وضربا والقول اللازم مطلوبا ان سيق منه الى القياس
ونتيجة ان سيق من القياس اليه والمنتج لهذا القول قياسا

اذا عرفت هذا فنقول الاوسط ان كان محمولا في الصغرى و
موضوعا في الكبرى فهو الشكل الاول وان كان بالعكس فهو الرابع
وان كان محمولا فيهما فهو الثاني وان كان موضوعا فيهما فهو الثالث
والاول يخالف الثاني في الكبرى والثالث في الصغرى و
الرابع فيهما والثاني يخالف الثالث فيهما والرابع في الصغرى و
الثالث يخالف الرابع في الكبرى وكل شكل يرتد الى الاخر بعكس
ما تخالفا فيه والاول هو النظم الطبيعي والمنتج للمطالب الاربعة
والاشرف المطالب وهو الايجاب الكلي ويتلوه الثاني لان ما ينتجه
وهو الكلي اشرف وان كان سلبيا من الجزئي الذي ينتجه الثالث
وان كان ايجابيا لكونه انفع في العلوم ولانه يوافق الاول في اشرف
المقدمتين وهي الصغرى ثم الثالث لموافقته للاول في الاخرى
ثم الرابع لمخالفته للاول فيهما ولذلك بعد عن الطبع جدا و
تشترك الاشكال في انه لا قياس عن جزئيتين ولا سالبتين
ولا صغرى سالبة كبراها جزئية وان النتيجة تتبع اخس المقدمتين
في الكم والكيف وهذه جمل عرفت باستقراء الجزئيات فلا يمكن
اثبات شيء منها بها

الفصل الثالث

في شرائط انتاج الاشكال الاربعة بحسب كمية المقدمات وكيفيتها
اما الشكل الاول فيشترط لانتاجه ايجاب الصغرى وكلية الكبرى
والا لم يندرج الاصغر تحت الاوسط فلم يتعد الحكم منه اليه والاختلاف
بحقيقته كقولنا لا شيء من الانسان بفرس وكل فرس حيوان او صهال

والصادق في الاول الايجاب وفي الثاني السلب وكقولنا كل انسان
حيوان وبعض الحيوان ناطق او فرس والصادق في الاول الايجاب
وفي الثاني السلب فاذن المنتج من الضروب الستة عشر الحاصلة
من ضرب المحصورات الاربع في نفسها اربعة الصغرى الموجبة الكلية
مع الكبرى الكليتين والجزئية معهما الاول من موجبتين كليتين ينتج
موجبة كلية كل ج ب وكل ب ا فكل ج ا الثاني من كليتين والكبرى
سالبة ينتج سالبة كلية كل ج ب ولا شيء من ب ا فلا شيء من ج ا الثالث
من موجبتين والصغرى جزئية ينتج موجبة جزئية الرابع من
موجبة جزئية صغرى وسالبة كلية كبرى ينتج سالبة جزئية ونتائج
القياسات كاملة بينة بانفسها واورد الشيخ شكا وهو ان قولنا
لا شيء من ج ب وبعض ب ا عدم فيه الشرطان مع انتاجه بعض ا ليس
ج وحله بان هذا القول ان نسب الى نسبة ج الى ا كان شكلا رابعا
وان نسب الى نسبة ا الى ج كان شكلا اولا غير منتج والصغرى
او الكبرى انما تتعينان بتعين الاصغر والاكبر وعند تعين الصغرى
عن الكبرى يتعين الشكل واما الشكل الثاني فيشترط
في انتاجه اختلاف مقدمتيه في الكيف لجواز استلزام المختلفات
والمتفقات في السلب والايجاب فلم يستلزم شيئا منهما والمنتج
بالانتاج استلزام القياس لاحدهما وكلية الكبرى للاختلاف كقولنا
لا شيء من الانسان بفرس وبعض الحيوان فرس او بعض الصهال
فرس والصادق الايجاب في الاول والسلب في الثاني وكقولنا

كل انسان ناطق وبعض الحيوان ليس بناطق او بعض الفرس
ليس بناطق والصادق في الاول الايجاب وفي الثاني السلب
فاذن المنتج اربعة اضرب الموجبتان مع السالبة الكلية والسالبتان
مع الموجبة الكلية الاول من كليتين والكبرى سالبة ينتج سالبة
كلية كل ج ب ولا شيء من ا ب فلا شيء من ج ا بيانه بعكس الكبرى
والخلف وهو ان يجعل نقيض النتيجة لايجابها صغرى وكبرى
القياس لكليتها كبرى حتى ينتج من الاول نقيض الصغرى
وفي الثالث يجعل نقيض النتيجة كبرى لكليتها وصغرى القياس
صغرى لايجابها حتى ينتج نقيض الكبرى وفي الرابع يسلك في
المنتج للسلب مسلك الثاني وفي المنتج للايجاب مسلك الثالث
مع عكس النتيجة لبعده عن النظم الكامل الثاني من كليتين و
الصغرى سالبة ينتج سالبة كلية بيانه بعكس الصغرى وجعلها
كبرى ثم عكس النتيجة والخلف الثالث من موجبة جزئية
صغرى وسالبة كلية كبرى ينتج سالبة جزئية بعكس الكبرى
والخلف والافتراض الرابع من سالبة جزئية صغرى وموجبة
كلية كبرى ينتج سالبة جزئية لا يمكن بيانه بالعكس لعدم قبول
الصغرى اياه وصيرورة القياس عن جزئيتين في الاول
بعكس الكبرى بل بالخلف والافتراض وهو ان يفرض البعض
الذي ليس ب د فلا شيء من د ب وكل ا ب فلا شيء من د ا ثم نقول
بعض ج د ولا شيء من د ا فبعض ج ليس ا والافتراض ابدا

31

من قياسين احدهما من ذلك الشكل بعينه لكنه من ضرب اجلى و
الثاني من الاول وزيف الشيخ قول من بين في هذا الشكل بان
الاوسط ثبت لاحد الطرفين ولم يثبت للآخر فبينهما منافاة بانه
ان جعل حجة لم تزد الحجة على الدعوى وان جعل بينا بنفسه لم يفرق
بين البين بنفسه والغريب منه الذي يرتد اليه بنكتة لطيفة و
الامام يستعمل هذا البيان في سائر الاشكال ويسميه اللمية
واما الشكل الثالث فشرط انتاجه ايجاب صغراه
للاختلاف كقولنا لا شيء من الانسان بفرس وكل انسان حيوان
او ناطق او لا شيء من الانسان بحمار او صاهل والصادق في الاول
الايجاب وفي الثاني السلب وكلية احدى مقدمتيه للاختلاف
كقولنا بعض الحيوان انسان وبعضه ناطق او ليس او بعضه فرس
او ليس والصادق في الاول الايجاب وفي الثاني السلب فاذن
المنتج ستة اضرب الاول من موجبتين كليتين ينتج موجبة
جزئية كل ب ج وكل ب ا فبعض ج ا الثاني من كليتين والكبرى
سالبة ينتج سالبة جزئية بيانهما بعكس الصغرى والخلف ولا ينتجان
الكلي لجواز كون الاصغر اعم من الاكبر كقولنا كل انسان حيوان
وكل انسان ناطق او لا شيء من الانسان بفرس واذا لم ينتجا الكلي
لم ينتجه الباقي لكونها اخص منه الثالث من موجبتين والصغرى
جزئية ينتج موجبة جزئية بما مر وبالافتراض الرابع من
موجبتين والكبرى جزئية ينتج موجبة جزئية بما مر وبعكس الكبرى

وجعلها صغرى ثم عكس النتيجة الخامس من موجبة جزئية صغرى
وسالبة كلية كبرى ينتج سالبة جزئية بما مر السادس من موجبة
كلية صغرى وسالبة جزئية كبرى ينتج سالبة جزئية بيانه بما مر الا
العكس فان الكبرى لا ينعكس وعكس الصغرى يصير القياس عن جزئيتين
في الاول **تنبيه** ذكر النتيجة في هذين الشكلين فائدة مع
رجوعهما الى الاول فان المقدمة قد تقتضي طبع احد طرفيها ان يكون
موضوعا وطبع الاخر ان يكون محمولا كقولنا الانسان حيوان وكالنص
وقولنا لا شيء من النار ببارد وثقيل فاذا اخرجت على طبعهما كان
انتظامهما في احد هذين الشكلين فاذا انتظمت على نهج الاول تغيرت
من طبعهما وهذا بعينه تعرفنا الشكل الرابع واما الشكل
الرابع فيشترط لانتاجه ان لا يجتمع فيه خستان الا اذا كانت الصغرى
موجبة جزئية وان تكون الكبرى سالبة كلية لزم ذلك اما الاول
فللاختلاف كقولنا لا شيء من الانسان بفرس ولا شيء من الحمار
بانسان او لا شيء من الصاهل بانسان ولو قلت وبعض الحيوان
انسان او بعض الناطق انسان كانت الكبرى موجبة جزئية
وكقولنا بعض الحيوان ليس بانسان وكل ناطق حيوان او كل فرس
حيوان وكقولنا كل ناطق انسان وبعض الحيوان ليس بناطق او
بعض الجماد ليس بناطق ومنه القرائن احق ما اجتمعت فيه خستان
فلم ينتج شيء منه واما الثاني فللاختلاف ايضا كقولنا بعض
الحيوان انسان وكل ناطق حيوان او كل فرس حيوان فاذن المنتج

اربع الموجبة الكلية مع الثالث والموجبة الجزئية مع السالبة الكلية
والسالبة الكلية مع الموجبة الكلية الاول من موجبتين كليتين
ينتج موجبة جزئية كل ب ج وكل ا ب فبعض ج ا ولا ينتج كلية
لجواز كون الاصغر اعم من الاكبر كقولنا كل انسان حيوان وكل
ناطق انسان الثاني من موجبتين والكبرى جزئية ينتج موجبة
جزئية الثالث من كليتين والصغرى سالبة ينتج سالبة كلية
الرابع من كليتين والكبرى سالبة ينتج سالبة جزئية لا كلية
لجواز كون الاصغر اعم من الاكبر كقولنا كل انسان حيوان و
لا شيء من الفرس بانسان الخامس من موجبة جزئية صغرى
وسالبة كلية كبرى ينتج سالبة جزئية بيان الكل اما بتبديل
المقدمتين او عكسهما او عكس احديهما او بالخلف او بالافتراض
واعلم ان السالبة الجزئية انما لا ينتج مع الموجبة الكلية حيث
لم ينعكس فلو انعكس كما في الخاصتين انتجت اذ بعكسها يرتد الى
الثاني ان كانت صغرى والى الثالث ان كانت كبرى وان الصغرى
اذا كانت سالبة ومع احدى الخاصتين انتجت مع الكبرى الموجبة
الجزئية بتبديل المقدمتين ثم عكس النتيجة **الفصل الرابع**
في شرائط الانتاج بحسب جهة المقدمات وبيان جهة النتيجة في
المختلطات اما الشكل الاول فيشترط لانتاجه فعلية الصغرى
والايجاب ان يكون الاصغر خارجا عن الاوسط بالفعل
فلم يتعد الحكم منه اليه ولان الصغرى الممكنة الخاصة لا ينتج مع الضرورية

لجواز امكان صفة لنوعين يثبت لاحدهما فقط كركوب زيد مثلا للفرس
والحمار الثابت للفرس بالفعل فقط فيصدق كل حمار مركوب بالامكان
الخاص وكل مركوب زيد فرس بالضرورة ولا شئ من مركوب زيد
بناهق بالضرورة مع امتناع الايجاب في الاول والسلب في الثاني
ولا مع المشروطة الخاصة لانه يصدق في الكبرى وكل مركوب زيد
فرس هو مركوب زيد بالضرورة مادام مركوب زيد لا دائما ولا شئ
من مركوب زيد بلا فرس هو مركوب زيد بالضرورة مادام مركوب
زيد لا دائما مع امتناع الايجاب في الاول والسلب في الثاني وصدق
الموجبة الكبرى مع امتناع السلب والسالبة الكبرى مع امتناع
الايجاب ظاهر فقد حصل الاختلاف الدال على العقم ومنها ان القدماء
في مذهب الضربين اعني الاختلاط الحقيقة من الممكنة الصغرى
نعقهما بينهما يوجب عقم الكل وزعم الشيخ والامام ومن تابعهما
ان الصغرى الممكنة ينتج مع الضروريه ضروريه ومع اللاضروريات
ممكنة خاصة ومع غيرهما ممكنة عامة واحتجوا على الاول بوجوه الاول
ان يضم نقيض النتيجة مطلقا او بعد فرضه بالفعل الى الكبرى
حتى ينتج من الثاني نقيض الصغرى وجوابه لا نسلم ان الكبرى
الضروريه في الثاني ينتج ضرورية الثاني ان يضمه الى الصغرى
حتى ينتج من الثالث نقيض الكبرى وجوابه لا نسلم ان الصغرى
الممكنة في الثالث ينتج الثالث ان الصغرى لو وقعت بالفعل
لزمت النتيجه ضروريه فلتكن ضرورية سقدير عدم وقوعها ايضا

لان الضروري على تقدير ممكن ضروري على كل تقدير ممكن وجوابه
لا نسلم صدق الكبرى على تقدير وقوع الصغرى بالفعل لجواز ازدياد
افراد الموضوع الكبرى حينئذ واحتجوا على الثاني بتلك الوجوه
بعينها وان لحقها نقض ما في القياس الخلف وعلى الثالث بان الكبرى
ان صدقت ضرورية كانت النتيجة ضروريه والا ممكنة خاصة
هو المشترك الامكان العام والنتيجة في هذا الشكل يتبع الكبرى
في غير قيد الضرورة والدوام الوصفيتين وان كان احدهما فيها
تبعت الصغرى ايضا في غير قيد الوجود وغير قيد الضرورة
وان لم يكن في الكبرى ضرورة اما الاول فلاندراج البين
وزعم الكشي ان الصغرى الضرورية مع الكبرى السالبة الدائمة
ينتج ضروريه بالعكس والخلف وجواب العكس مع انتاج القياس
المذكور في الثاني للضرورة وجواب الخلف مع انتاج الممكنة
مع الدائمة في الثاني واما الثاني فلان وصف الاوسط اذا
كان مستلزما للاكبر كان ثبوت الاكبر للاصغر بحسب ثبوته
له وان كان مستلزما بالضرورة كان ضرورة الاكبر للاصغر
بحسب ضرورته له وانما لا يتعدى قيد الوجود اعني اللادوام
واللاضرورة من الصغرى لان الاكبر وان كان دائما مادام
الاوسط جاز ان لا يكون مقتضيا على وقت ثبوت الاوسط
فيكون ثابتا وان لم يثبت الاوسط وانما لا يتعدى الضرورة
من الكبرى وحدها حينئذ لجواز ان تكون ضرورة الاكبر مقيدة

بالاوسط لم يثبت عند امكان انتفاء الاوسط ولا من الصغرى
وحدها لان استدامة الاوسط للاكبر اذا لم يكن ضرورية جاز
انتفاء الاكبر وان ثبت الاوسط بالضرورة وزعم الكشي ان الضرورية
مع الكبرى السالبة العرفية العامة ينتج ضرورية بالعكس والخلف
وقد عرفت جوابهما فان قيل الكبرى المشروطة مع الصغرى الدائمة
ينتج ضرورية فان ضرورة الاكبر لما كانت دائمة بدوام الاوسط
الدائم بدوام ذات الاصغر كانت دائمة بدوامها قلنا تلك ضرورة
بشرط وصف الاوسط وهي غير المطلوب بالنتيجة واعلم ان من تمام
بيان عدم لزوم الزائد على المدعى بالنقض في المواد واما
الشكل الثاني فيشترط لانتاجه امران احدهما دوام الصغرى
او كون الكبرى مما ينعكس سالبة لان الصغرى الوقتية والمشروطة
الخاصة مع الكبرى الوقتية لا تنتجان لحمل القمر على المنخسف
بالخسوف القمري بالجهتين سلبا وحملا على القمر وعلى الشمس
بالتوقيت ايجابا مع امتناع السلب في الاول والايجاب في الثاني
ولو جعلت المحمول معه ولا صارت الصغرى موجبة والكبرى
سالبة وعدم انتاج الاخص يوجب عدم انتاج الاعم نعم لو اتحد
الوقت في الوقتيتين انتج دائمة لكنه شرط زائد الثاني كون الممكنة
مع الضرورية الدائمة او الوصفية لان الممكنة لا تنتج مع الدائمة
لجواز كون المسلوب عن الشيء دائما ممكنا وبالعكس مع امتناع سلب
الشيء عن نفسه ولا مع العرفية العامة كبرى لانها اعم من الدائمة

نعم لو كانت الكبرى احد الخاصتين لزم من صدقهما وحدها مطلقة
عامة والا انتظم من الدائمة واحدى الخاصتين قياس في الاول
وزعم الامام ان الصغرى الممكنة تنتج مع الكبريات الست ممكنة عامة
وزعم الكشي انها لا تنتج الا مع سوالبها وبيانه بالعكس والخلف
وقد عرفت جوابهما ونحن نقول لو كانت الضرورية في الثاني تنتج
ضرورية لانتجت الصغرى الممكنة مع الموجبات الست ممكنة بضم
نقيض النتيجة الى عكس نقيض الكبرى وهو قولنا لا شيء مما ليس
ب ا حق ينتج ليس بعض ج ليس ب بالضرورة ويلزمه بعض ج ب
بالضرورة وقد كان كله بالامكان هذا خلف فان قلت انت
منعت قبل لزوم هذه الموجبة لتلك السالبة فكيف جعلتها
لازمة لها ههنا وايضا هذا البيان لا يحفظ حدود القياس
قلت جعلتها ههنا لازمة لحصول شرط لزومها وهو تحقق الموضوع
وصدق النتيجة يحقق هذا الشرط وايضا من قال بانتاج
القياس المفروض ضرورية اعترف بلزومها اياها فيرد الاشكال
عليه وايضا هم قد بينوا مثل هذا في الشرطيات فيلزمهم الاشكال
والحق ان من بين بهذا البيان لزمه ان يفسر الانتاج الذاتي
بما لا يكون اللزوم بواسطة مقدمة اجنبية فقط والنتيجة
في هذا الشكل يتبع الدائمة والصغرى ان في غير قيد الوجود
وعن قيد الضرورة ان لم يكن في الكبرى ضرورة وصفية بيانه
بما عرفت في المطلقات وانما لم ينتج هذا الشكل الضرورية

وان كانتا ضروريتين لجواز امكان صفة لنوعين يثبت لاحدهما
فقط فيصدق سلب ما له تلك الصفة عن الآخر بالضرورة وحمله
على تلك الصفة بالضرورة مع امكان تلك الصفة للنوع الآخر ولو
جعلت المحمول معدولا صدقت الصغرى موجبة والكبرى سالبة احتج
بان احدى المقدمتين اذا كانت ضرورية فالاخرى ان كانت ضرورية
كان الاوسط ضروري الثبوت لاحد الطرفين وضروري السلب
عن الآخر فبينهما مباينة ضرورية وان كانت لاضرورية كانت
ضرورة الاوسط ضرورية الثبوت لاحدهما وضرورية السلب عن
الآخر فيرجع الى القسم الاول وجوابه ان الاوسط ضروري
الثبوت لذات احد الطرفين وضروري السلب من ذات الآخر
بين الذاتين منافاة ضرورية والمطلوب المنافاة الضرورية
بين ذات الاصغر ووصف الاكبر وما ذكرتم لا يفيدها وهذا
بخلاف الضرورية مع المشروطة فان المنافاة فيه تقع بين ذات
الاصغر ووصف الاكبر وانما لا يتعدى الوجود الى النتيجة لانه
يصدق كل انسان نائم له داعما ولا شيء من الحمار اليقظان بنائم
بالضرورة ما دام حارا يقظانا له داعما مع صدق قولنا لا شيء من
الانسان بحمار يقظان بالضرورة والعمدة فيه عدم اشتمال المقدمتين
بالنسبة اليه على شرائط الانتاج **تنبيه** الدائمتان مع الوقتية الموجبة
ينتجان دائمة لما عرفت ولا ينتجان مع السالبة لانه يصدق كل لون
كسوف سواد بالضرورة ولا شيء من الوان الاجرام السماوية بسواد

35
بالتوقيت مع صدق قولنا كل لون كسوف لون جرم سماوي بالضرورة
بل لو اعتبر في الوقتية كون ذلك الوقت من اوقات الذات اولا
يعتبر في الدائمتين اوقات الذات على خلاف المنتهى لما انتجا دائمتين
بالحلف والمثال انما يرد نقضا اذا اخذت مقدماته على ما هو المنتهى
واما الشكل الثالث فشرط انتاجه وجهة سهمه كما في الاول الا انما
يستعمل الصغرى فانه يستعمل فيه عكسها دون قيد الوجود وانت تعلم ان
الصغرى الدائمتين مع الفعليات الخمس يستعمل معانيها حدة ضرورة
اجتماع وصف الاصغر والاكبر في الاوسط حينا ما واما الشكل
الرابع فيشترط لانتاجه ثلثة امور احدها فعلية الموجبة عما يعرف
مما عرفت في الاول والثاني انعكاس السالبة فان السالبة الوقتية
لا تنتج مع الضرورية لصدق حمل المنخسف بالخسوف القمري بالتوقيت
سلبا وحمل القمر على فصله بالضرورة ايجابا مع امتناع سلب فصل القمر
عن المنخسف بالخسوف القمري بالضرورة ولو جعلنا فصل القمر على المنخسف
بالخسوف القمري بالضرورة ايجابا كانت السالبة كبرى مع امتناع
سلب القمر عن فصله ولا مع المشروطة الخاصة لصدق حمل المنخسف
بالخسوف القمري على اللامضيء بالاضاءة القمرية بالضرورة الوصفية
لا دائما ايجابا وحمل اللامضيء بالاضاءة القمرية على القمر بالتوقيت
سلبا مع امتناع سلب القمر عن المنخسف بالخسوف القمري ويعرف
من هذا عدم انتاجها مع الوقتية الموجبة صغرى كانت او كبرى
واما اذا كانت الوقتية السالبة صغرى لم تنتج مع العامتين لانه يصدق

لاشئ من القمر بمنخسف بالخسوف القمري بالتوقيت وكل ما له فصل القمر فهو
بالضرورة الوصفية مع امتناع سلب فصل القمر عن المنخسف بالخسوف
القمري فلزم منه اجتماع الجميع ثم يلزم من مجرد صدق الخاصتين سالبة
كلية مطلقة عامة لاستلزامها نقيضيهما مع ما صدق قياس من الصغرى
الدائمة والكبرى الخاصتين في الاول الثالث ان تكون الصغرى
السالبة دائمة او كبراها مما ينعكس سالبتها لما يعرف مما سبق والنتيجة
الموجبة في هذا الشكل تتبع عكس الصغرى ان لم تكن فيها الضرورة والدوام
الوصفيان والا فتتبع عكس الكبرى بدون الوجود والسالبة كالدائمة
وكعكس الصغرى بدون الوجود من الموجبة بدون الضرورة ان لم تكن
في الكبرى ضرورة والبيان بما عرفته في المطلقات وبيان عدم لزوم
الزائد بالنقض   اعلم انا في الضرورة الوصفية نعني لزوم
الضرورة للوصف من حيث هو هو وحينئذ يبتني جميع الاحكام المذكورة
في العكوس والاختلاطات على ما سبق الا في اختلاط الممكنة مع المشروطة
في الاول فانه حينئذ يظهر انتاجه ممكنة عامة لان امكان ملزوم
الشيء لزوما ضروريا يوجب امكانه ولو اعتبر فيها لزوم الضرورة
للذات بشرط الاتصاف بالوصف لم يصح هذا الاختلاط لما عرفت
ولكن لا ينعكس المشروطة السالبة الكلية مشروطة لجواز امكان
وصفين لنوعين يتنافيان في احدهما فقط كالحرارة والجودة الممكن
للسكر والدهن المتنافيين في الذهن فقط وثبت احدهما لاحدهما
والاخر للاخر كما اذا ثبت الجود للسكر والحلاوة للدهن مثلا فيصدق

لاشئ من الحمار بجماد بالضرورة ما دام حمارا مع كذب عكسه مشروطة
لامكان اجتماعهما فيما هو جامد وهو السكر ولا يصح الضرورية مع المشروطة
في الثاني والرابع ضرورية لانه يصدق لاشئ من الفرس بحمار بل هو مركوب
زيد بالضرورة في فرضنا المذكور وكل مركوب زيد حمار هو مركوب زيد
بالضرورة ما دام مركوب زيد لا دائما مع كذب قولنا لاشئ من الفرس
بمركوب زيد بالضرورة بل يصح دائمة

الباب الثالث

في الاقيسة الشرطية الاقترانية وفيه فصول

الفصل الاول

فيما يتركب من المتصلتين وهو ثلاثة اقسام القسم الاول ان يكون
الاوسط جزءا تاما من كل واحد منهما وينعقد فيه الاشكال الاربعة
لان الاوسط ان كان تاليا في الصغرى مقدما في الكبرى فهو الشكل
الاول وان كان بالعكس فهو الرابع وان كان تاليا فيهما فهو الثاني
وان كان مقدما فيهما فهو الثالث وشرائط الانتاج وعدد الضروب
وجهة النتيجة وبيان انتاج ما لا يبين بنفسه في كل شكل كما في الحمليات
لكن ان كان القياس من لزوميتين او اتفاقيتين ينعقد مناسبة
واما في المختلط من اللزومية والاتفاقية فتفصيل فنقول يشترط
في المنتج للسلب كون الاوسط تاليا في الموجبة اللزومية وفي المنتج للايجاب
كونها مقدما فيها اما مع كونه تاليا للاصغر في الاتفاقية او مقدما
للاكبر فيها واما مع كون الاتفاقية خاصة اما الاول فلانه لا يلزم
من عدم موافقة الملزوم مع شيء عدم موافقة اللازم معه اما لزوم من عدم
اللازم مع شيء عدم موافقة الملزوم معه واما الثاني فلانه لا يلزم

من موافقة اللازم موافقة الملزوم ويلزم من موافقة الملزوم موافقة
اللازم وكون الاتفاقية خاصة يوجب تحقق موافقة الملزوم وكونها
عامة يوجبه اذا كان الاوسط تاليا للاصغر كما في الشكل الاول واما
اذا كان مقدما كما في الشكل الثالث فانه وان لم يوجبه لكنه يوجب صدق
الاكبر وعدم منافاته للاصغر والا لكان منافيا للملزوم وهو الاوسط
هذا خلف والنتيجة تتبع الاتفاقية في الكيف والعموم والخصوص الخ
اذا كانت عامة وهي كبرى في الثاني او صغرى في الرابع فان النتيجة
خاصة وانت تعلم وجوب كلية اللزومية وينبغي ان تعلم انه لا يكفي في
الاتفاقية العامة صدق التالي بل هو مع عدم منافاته للمقدم وان
القياس المركب من الاتفاقيتين لا يفيد لان العلم به موقوف على العلم
بالاكبر الذي اذا علم علم مع كل امر واقع فانه لا يعتبر في اوضاع الاتفاقية
الا الاوضاع الكاينة بحسب الامر نفسه ولعلك بعد البحث في الاتفاقيات
كنت ممن لم يتكلم بعد الامر اللزوميات وشكك الشيخ على الشكل الاول
في اللزوميات بانه يصدق قولنا كلما كان الاثنان فردا كان عددا
وكلما كان عددا كان زوجا مع كذب قولنا كلما كان الاثنان فردا كان
زوجا وجوابه ان الكبرى على انها اتفاقية ممنوعة الانتاج وعلى انها
لزومية ممنوعة الصدق اذ لا يلزم كونه زوجا جميع اوضاع كونه عددا
على التفسير المتقدم ومن جملتها كونه فردا وعلى الثالث شك وهو انه
يصدق اللزوم الجزئي بين اي امرين كانا بجعل الاوسط مجموعهما
وذلك يمنع صدق السالبة الكلية اللزومية مع اتفاقهم على صدقها

وذكر الشيخ بان الاول عدم قياس اتفاقية الصغرى لزومية الكبرى
الموجبة في الاول لانه حينئذ يوجد الاكبر لوجود الاوسط فلم يتخلف
وجوده مع الاصغر وجوابه انه قد لا يسلم موافقته للاصغر الا عند
العلم بموافقته للاوسط وذكر في لزومية الكبرى السالبة ان النتيجة
سالبة اللزوم لانه لو لزم الاكبر الاصغر للزم الاوسط اذا فرض معه
الاصغر هذا خلف وجوابه ان ذلك يقتضي ان كل شيء لزم شيئا لزم
كل شيء والتزام صدق التالي ينفي صدق السالبة الكلية مع نص بعضهم
بصدقها القسم الثاني ان يكون الاوسط جزءا غير تام من كل واحد
منهما واقسامه اربعة لان الاوسط اما ان يكون جزء المقدمتين او
التاليين او جزء مقدم الصغرى وتالي الكبرى او بالعكس وينعقد
الاشكال الاربعة في كل قسم من الطرفين المتشاركين والنتيجة في
الكل متصلة مقدمها متصلة مركبة من الطرف الغير المشارك من الصغرى
ومن نتيجة التاليف بين المتشاركين وتاليها متصلة مركبة من الطرف
الغير المشارك من الكبرى ومن نتيجة التاليف بين المتشاركين ويوضع
الطرف الغير المشارك في النتيجة كوضعه في القياس ان مقدما في
الصغرى فمقدما في الاصغر وان تاليا فتاليا وكذا الاخر ومهما
اشتمل المتشاركان في كل شكل من كل قسم على تاليف منتج فهو انتج
القياس بشرط ايجاب المقدمة المشاركة التالي والبيان من الثالث
والاوسط ملازمة كل واحد من المتشاركين للاخر مثاله في القسم
الاول قد يكون اذا كان كل ج ب فكل د ه وقد يكون اذا كان كل ا ب

فوز بح قد يكون اذا كان قد يكون اذا كان كل ج ب فد ه فقد يكون
اذا كان كل ج ا فوز بيانه ان بتقدير صدق الملازمتين يصدق كلما كان
كل ج ب فكل ج ا وانه بح مع الصغرى الاصغر من الثالث ويصدق ايضا
كلما كان كل ب ا فكل ج ا وانه بح مع الكبرى الاكبر من الثالث ومجموعهما
بح المطلوب من الثالث مثاله في القسم الثاني قد يكون اذا كان كل د ه
فكل ج ب وقد يكون اذا كان وز فكل ب ا بح قد يكون اذا كان فقد
يكون اذا كان د ه فكل ج ا فقد يكون اذا كان وز فكل ج ا لانه بتقدير
صدقهما يصدق كلما كان كل ج ب فكل ج ا وانه بح مع الصغرى الاصغر
من الاول ويصدق ايضا كلما كان كل ب ا فكل ج ا وانه بح مع الكبرى
الاكبر من الاول ومجموعهما بح المطلوب من الثالث مثاله في القسم
الثالث قد يكون اذا كان كل ج ب فد ه وقد يكون اذا كان وز فكل
ب ا بح قد يكون اذا كان قد يكون اذا كان كل ج ا فد ه فقد يكون
اذا كان وز فكل ج ا مثاله في القسم الرابع قد يكون اذا كان د ه فكل ج ب
وقد يكون اذا كان كل ب ا فوز بح قد يكون اذا كان قد يكون اذا
كان د ه فكل ج ا فقد يكون اذا كان كل ج ا فوز بيانهما مايتبين مما مر
وان كانت احدى المقدمتين كلية فكما في الاوسط ملازمة مقدم الكلية
للطرف المشارك من الاخرى ويجب ان يعلم ان جزئية مقدم الكلية
في قوة كلية وجزئية تالي السالبة الكلية في قوة كلية وكلية تالي الموجبة
الكلية في قوة جزئية وكلية مقدم الجزئية في قوة جزئية وكلية
تالي الموجبة الجزئية في قوة جزئية وجزئية تالي السالبة الجزئية في قوة

وقف الكتاب على ... للطلاب

38
كلية وان لم يشتمل المشارك كان على تأليف منتج في شكل ما مع رعاية القيود
المذكورة وجب في القسم الاول كون احدهما بعينه او بكليته مع نتيجة
التاليف منهما ومع كلية عكسها منتجا للمقدم منفصلة كلية وفي القسم
الثاني يجب ان يكون نتيجة التاليف مع تالي احدى المتصلتين المتوافقتين
في الكيف منتجة لتالي الاخرى او كونها مع احد طرفي كلية منتجة لتالي
سالبة وفي القسم الثالث والرابع يجب اما انتاج المقدم كما في القسم
الاول واما انتاج التالي كما في القسم الثاني من القسم الثاني والبرهان
في الكل من الثالث الا ما يستثنيه بعد والاوسط في القسم الاول ملازمة
نتيجة التاليف المنتج من المشاركين مثاله كلما كان لا شيء من ج ب فد ه
وقد يكون اذا كان كل ب ا فوز ا بح قد يكون اذا كان قد يكون اذا كان
لا شيء من ج ا فد ه فقد يكون اذا كان لا شيء من ج ا فوز بيانه انا
بتقدير ملازمة لا شيء من ج ا لكل ب ا لكون كل ب ا مستلزما للا شيء من ج ا
ولملزومه ايضا بواسطة للا شيء من ج ا المستلزم اياه وذلك بح الاصغر
من الثالث ويكون ايضا مستلزما للا شيء من ج ا كليا ولو جزئيا
وذلك بح الاكبر من الثالث ومجموعهما بح المطلوب من الثالث
والاوسط في القسم الثاني اما في الموجبتين فسلب ملازمة النتيجة
من المشاركين لنتيجة التاليف مثاله قد يكون اذا كان د ه فلا شيء
من ج ب وقد يكون اذا كان وز فكل ب ا بح قد يكون اذا كان ليس
كلما كان د ه فلا شيء من ج ا فليس كلما كان وز فلا شيء من ج ا بيانه
انا نقدر ان يكون ليس البتة اذا كان لا شيء من ج ا فلا شيء من ج ب

يلزم الاصغر لانتاج ذلك المقدم مع الصغرى اياه من الثاني و
ذلك المقدم كبرى ويلزم الاكبر ايضا لانتاج لازم ذلك المقدم
وهو قولنا ليس البتة اذا كان لاشئ من ج ا فكل ب ا مع الكبرى اياه
وذلك اللازم كبرى او ما في السالبتين فلملازمة المنتج من المتنافر لكن
لصحة التاليف مثاله ما سبق الا ان المقدمتين سالبتان والنتيجة تلك
بعينها بيانه ان تقدير ملازمة كل ب الاشئ من ج ا يلزم الاصغر لاستلزام
مقدمه حينئذ تالي الصغرى بواسطة القياس المنتج له ولانتاجه الاصغر اياه
مع الصغرى الاصغر من الثاني والصغرى صغرى ويلزم الاكبر ايضا لانتاج
ذلك المقدم مع الكبرى اياه من الثاني والكبرى صغرى واما في
المختلفتين فلملازمة مقدم الموجبة لصحة التاليف مثاله ما سبق
الا ان الصغرى سالبة جزئية والنتيجة تلك بعينها الا ان الاصغر سالبة
والاكبر موجبة جزئية بيانه ان تقدير ملازمة وقد لاشئ من ج ا
يلزم الاصغر لان مقدمها بواسطة استلزام القياس المنتج لتالي
الصغرى يستلزم تالي الصغرى وانه مع الصغرى ينتج الاصغر من
الثاني والصغرى صغرى ويلزم الاكبر ايضا لانه انتاج عكس
ذلك المقدم والاوسط في القسم الثالث ان كان الصحة مقدم
الصغرى والكبرى موجبة فملازمة صحة التاليف للمنتج مثاله كلما
كان لاشئ من ج ب فده وقد يكون اذا كان وقد فكل ب ا انتج قد يكون
اذا كان قد يكون اذا كان لاشئ من ج ا فده فقد يكون اذا كان وقد
فلاشئ من ج ا بيانه ان تقدير ملازمة لاشئ من ج الكل ب ا يلزم

الاصغر لانه حينئذ بتقدير كل ب ا يلزم مقدمه وهو لاشئ من ج ا ويلزم
تاليه وهو ده لصدق القياس المنتج لمقدم الصغرى المستلزم لتاليها
وهو ده ويلزم الاكبر ايضا لانتاج ذلك المقدر مع الكبرى اياه من
الاول والكبرى صغرى وان كانت الكبرى سالبة فالاوسط ملازمة
المنتج لصحة التاليف والمثال ما سبق الا ان الكبرى سالبة والنتيجة
قد يكون اذا كان كلما كان لاشئ من ج ا فده فليس كلما كان وقد فلاشئ
من ج ا بيانه ان تقدير ملازمة كل ب لاشئ من ج ا يستلزم مقدم
الصغرى وهو تاليه من الاول وذلك المقدر ينتج مع الكبرى الاكبر من
الثاني والكبرى صغرى وان كانت النتيجة تالي الكبرى السالبة
فالاوسط ملازمة المنتج من المتنافر لكن لصحة التاليف مثاله كلما
كان كل ج ب فده وليس كلما كان وقد فبعض ب ا انتج قد يكون اذا كان
كلما كان كل ج ا فده فليس كلما كان وقد فكل ج ا بيانه ان تقدير
ملازمة كل ج ب لكل ج ا يلزم الاصغر لاستلزام مقدمه حينئذ مقدم
الصغرى المستلزم لتاليه ويلزم الاكبر ايضا لان تاليه حينئذ يستلزم
تالي الكبرى وذلك ينتج مع الكبرى اياه من الثاني والكبرى صغرى
وحكم القسم الرابع حكم الثالث الا انه ينتج الموجبة الكلية من الاول
اذا كان تالي صغراه مقدم الكبرى الموجبة من الاول والاوسط ملازمة
صحة التاليف لمقدم الصغرى ولا يخفى عليك بيانه وبيان سائر
الاشكال والضروب في كل قسم ويجب ان تعلم انا نعتبر في الانتاج
كون النتيجة بحيث يلزم من المقدمتين بوصف بتشاركهما فيما سبق

به المطلوب فاذا عرفت انتاج شي مالم يحكم بانتاجه وقد راعت الشرط
المذكور فالحقه بالكتاب فان ذلك ليس بناء على دليل العقم بل لعدم الاطلاع
على دليل الانتاج القسم الثالث ان يكون الاوسط جزءا تاما من احديهما
غير تام من الاخرى وانما يكون ذلك اذا كان احد طرفي احدى المقدمتين
شرطيتين والمقدمة الاخرى يشاركان في احد طرفيهما مثاله كلما
كان ج د فكلما كان اب فهو ز وكلما كان وز فكه اي كلما كان ج د فكلما
كان اب فكه وحكم هذا القياس حكم المولف من الحملية والمتصلة الا
ان المشارك ثم حملية وههنا شرطية وبعض التاليف منها من قياس
شرطي وثم من قياس حملي فشرائط الانتاج وعدد الضروب في كل
شكل من كل قسم معرف من ثم **الفصل الثاني** فيما يتركب
من المنفصلتين وهو ايضا على ثلثة اقسام لان الاوسط اما جزء تام
من كل واحدة منهما او جزء غير تام من كل واحدة منهما او جزء تام
من احديهما غير تام من الاخرى القسم الاول ان يكون الاوسط
جزءا تاما من كل واحدة منهما فان كانت المنفصلتان حقيقيتين
انتجا متصلتين من الطرفين لاستلزام كل واحد منهما نقيض الاوسط
المستلزم للاخر وسالبتين مانعتي الجمع ومانعتي الخلو وحقيقيتين
وقال الشيخ لا ينتجان لان الطرفين ان تعاندا كذبتا وان اتحد
اي عناد الشي لنفسه وجوابه لا نسلم انهما ان تعاندا كذبتا لجواز كون
الطرفين متساويين والاوسط نقيض احدهما وبتقدير اتحادهما
لا يمتنع عناد الشي لنفسه بل لزومه لنقيضه ثم هذه البيانات بواسطة

قياس يخالف احدى مقدمتيه قياس الاصل بحد واحد وكذا قياس
الخلف وانما منع الشيخ عما يكون المخالفة بحد من كما في قياس جزء الجوهر
وان كانت احديهما جزئية منفصلة جزئية وان كانت احديهما سالبة
فسالبة جزئية من الطرفين مقدمها ايهما اريد او تاليهما اذاك او عكسهما
ولا تتساوى الطرفان ولزم العناد الحقيقي وقال الشيخ السالبة
السالبة الجزئية لا ينتج للاختلاف وانه منع بعينه انتاج موجبة الجزو
وان كانت مع الحقيقية مانعة الجمع او مانعة الخلو لزم متصلة كلية من
الطرفين مقدمها من الحقيقية في الاول ومن الحقيقية في الثاني
لما عرفت ولا ينعكس ولا اصار من الحقيقية خصوصا وان نقيض الاوسط
اعم من طرف مانعة الجمع واخص من طرف مانعة الخلو اثباتا وجوبا ان
فرضت غير الحقيقية مما يقابل الحقيقية او جوازا ان فرضت مما يعمهما
وان كانت احديهما جزوية فجزوية من الطرفين كيف كان مقدمها
لكن في مانعة الجمع ان كانت هي الكلية لم يكن بالذات الا من نقيضي الطرفين
امن الاول او الثالث والاوسط للاوسط ثم يرتد الى المنفصلة من الطرفين
وان كانت الحقيقية سالبة لم ينتج لجواز عدم الانفصال الحقيقي بين
احد المتعاندين ثبوتا او عدما وبعض لاخص ولازم المساوي وان
كانت السالبة غيرها انتجت متصلة سالبة جزئية مقدمها من مانعة
الجمع في الاول والحقيقية في الثاني والا كذبت السالبة من غير
عكس لجواز كون نقيض الاوسط اخص من طرف مانعة الجمع واعم
من طرف مانعة الخلو وان كانت المنفصلتان مانعتي الخلو او مانعتي الجمع

لزمت متصلة جزوية من الطرفين في الاول والاوسط نقيض الاوسط
ومن نقيضهما في الثاني والاوسط عين الاوسط لا كلية لجواز كون كل
واحد من الطرفين اعم من الآخر من وجه وان كانت احديهما سالبة
سالبة جزوية من الطرفين فيهما نقيضهما من الموجبة في الاول
ومن السالبة في الثاني والا كانت السالبة ولا ينعكس لجواز كون طرف
الموجبة اعم من طرف السالبة وان كانت المنفصلتان احديهما مانعة
الجمع والاخرى مانعة الخلو لزمت متصلة كلية من الطرفين مقدمها
من مانعة الجمع من الاول ومن عين عكس والا لصارتا حقيقيتين ولان نقيض
الاوسط اعم من طرف مانعة الجمع واخص من طرف مانعة الخلو وجوبا
او جوازا وان كانت احديهما جزوية فان كانت مانعة الجمع جزوية من
الطرفين من الاول والاوسط نقيض الاوسط والا من نقيضهما والاوسط
عين الاوسط وان كانت احديهما سالبة لم ينتج لان الاخص من
نقيض الشيء قد يكذب مع نقيضه ولازم المساوي والاعم من نقيضه
قد يصدق معهما فلم ينتج الاتصال والانفصال لزوما بل مطلقا واعلم
ما ذكرنا انه يشترط في انتاج هذه الاقسام ايجاب احدى المقدمتين
وكلية احديهما وكون السالبة منافية للموجبة عند اتحاد الطرفين
القسم الثاني ان يكون الاوسط جزءا غير تام من كل واحدة
منهما وشرط انتاجه ايجاب المقدمتين ومنع الخلو فيهما وكلية احديهما
واشتمال المتشاركين على تاليف منتج والنتيجة مانعة الخلو من عين
ما لا تشارك فيهما ومن نتيجة التاليف بين كل جزء وبين كل ما تشاركه

41 واقسامه خمسة الاول ان يشارك جزء واحد من احديهما جزءا
واحدا من الاخرى مثاله كل ا اما ب واما ج واما كل ج د واما كل
د ه ينتج كل ا اما ب واما د واما كل د ه والنتيجة ثلثة اجزاء برهانه ان الواقع
لا يخلو عن القياس المنتج لنتيجة التاليف وعن احد الجزئين ولا يجب
منع الجمع في الاقسام الخمسة لاحتمال كون اللازم اعم الثاني ان يشارك
جزء واحد جزئين مثاله كل ا اما ب واما ج وكل ج اما د واما ه
ينتج كل ا اما ب واما د واما ه لعدم الخلو عن الجزء الغير المشارك واحد
القياسين المنتجين للنتيجتين الثالث ان يشارك جزء جزءا ولا آخر
للآخر مثاله اما كل ا ب واما كل ج د واما كل ب ه واما كل ج ز والثانية
اما كل ا ه واما كل ج د واما كل د ز الرابع ان يشارك كل جزء كل جزء
مثاله اما كل ا ب واما كل ب ج واما كل ج ا واما كل ب د ينتج اما بعض ج
واما كل ا د واما كل ا ب او اما بعض ج د والنتيجة اربعة اجزاء من نتائج
التاليفات الخامس ان يشارك احدهما لكل واحد والآخر لاحدهما
مثاله اما كل ا ب واما كل ج د واما كل د ه واما كل د ا ينتج نتيجتين احديهما
اما كل ا ب واما كل ج ه واما كل ج ا والثانية اما بعض ب د واما كل ج ا
واما كل د ه والنتيجة مركبة من الجزء المشارك لاحدهما ومن نتيجتي التاليفين
وانت تعلم ان الاشكال الاربعة ينعقد من المنفصلتين وتميز الصغرى
عن الكبرى باعتبار الجزء المشتركين ولا يخفى عليك بعد هذا اعداد
الضروب وما يكون من اشتراك الاجزاء اعم من شكل واحد او اشكال
وما يكون من نتايجها اهي ماحقة او اكثر او ذات ثلثة اجزاء او اكثر

والنتيجة استنتج من الشكل الثاني حملية كقولنا كلما اكان ا ب وامّا ج ولا شيء
من د ا ب واما ج انتج لا شيء من ا د وانت تعلم كون المنفصلين شرطيتين
بالحمليتين بل هما هما **القسم الثالث** ان يكون الاوسط جزءا
تاما من احدهما غير تام من الاخرى والنتيجة فيه مانعة الخلو من الجزء
الغير المشارك ومن نتيجة التاليف بين الشرطيتين لعدم خلو الواقع
من ذلك الجزء ومن القياس المنتج لها **تتمه** قد يكون الاشتراك
في القياس من المتصلتين والمنفصلتين في جزء تام منهما لو غير تام
منهما فينتج باعتبار كل اشتراك نتيجة كما علمت وباعتبار التركيب نتيجة
اخرى يتبين لك فيما بعد ان شاء الله تعالى **الفصل الثالث**
فيما يتركب من الحملية والمتصلة والمشارك للحملية اما تالي المتصلة او
مقدمها كانت الحملية صغرى او كبرى فالاقسام اربعة الاول
ان يكون المشارك تالي المتصلة والحملية كبرى الثاني ان يكون
الحملية صغرى ويشترط في انتاجهما ايجاب المتصلة واشتمال المشارك
على تاليف منتج مراعى فيه كون الحملية كبرى في الاول صغرى في
الثاني او انتاج نتيجة التاليف مع الحملية تالي التالية والنتيجة
متصلة مقدمها مقدم المتصلة وتاليها نتيجة التاليف مراعى فيه
حال الحملية كما سبق مثال الشكل الاول في القسم الاول ان كان
كل ج د فكل ا ب وكل ب ه انتج ان كان ج د فكل ا ه وقس عليه باقي
الضروب في باقي الاشكال ومن قال بانقلاب السالبة الى الموجبة
يزداد عنده عدد الضروب في كل قسم لانتاج السالبة نتيجة الموجبة

بانقلابها اليها ثم انقلاب النتيجة الموجبة الى السالبة والبرهان في
القياس الموجب المتصل من الاول وفي السالب المتصل من الثاني قال
الشيخ لا يلزم من صدق الحملية صدقها بتقدير المقدم والا انتج قولنا كلما
كان الخلا موجودا كان بعض البعد قائما بذاته ولا شيء من القائم بذاته
ببعد قولنا كلما كان الخلاء موجودا فبعض البعد ليس ببعد واجاب عنه
بانا نفرض الكلام فيما لا يكون المقدم منافيا للحملية او نمنع استحالة
اللازم والاول ضعيف لان عدم منافاته اياها لا يقتضي صدقها
على تقدير صدقه والثاني ضعيف لانه لا بد في المنع المذكور على اصل
القياس لو حواب انا ندعي لزوم منفصلة مانعة الخلو من نقيض المقدم
ونتيجة التاليف ضرورة عدم خلو الواقع عنه وعن القياس المنتج لها
ثم ان شئنا اقتصرنا على هذا القدر او رددناه الى المنفصلة المذكورة
القسم الثالث ان يكون المشارك مقدم المتصلة والحملية صغرى
والرابع ان تكون الحملية كبرى والنتيجة فيهما متصلة مقدمها نتيجة
التاليف من الحملية صغرى ومقدم المتصلة كبرى في الاول وبالعكس
في الثاني وتاليها تالي المتصلة ثم المشارك ان اشتملا على تاليف
منتج انتج مطلقا على ان جزوية مقدم الكلية في قوة كلية والبرهان
من الثالث والاوسط مقدم المتصلة والاوجب كون الحملية مع نتيجة
التاليف او مع عكسها بكلية منتجا المقدم متصلة كلية والبرهان حيث
المنتج نتيجة التاليف من الاول والاوسط مقدم المتصلة وحيث المنتج
عكسها بكلية من الثالث والاوسط ذلك العكس ويتعقد الاشكال الاربعة

من المشارك في كل قسم مثال الشكل الثاني في القسم الثالث الثاني
من ج ب وكلما كان بعض الیس ب فهو ز انتج كلما كان كل ج ا فهو ز بيانه
انه كلما كان كل ج ا فبعض الیس ب لما عرفت في القسم الثاني وانه ينتج
مع المتصلة المطلوب من الاول مثال الشكل الثاني في القسم الرابع كلما
كان كل ج ب فهو ز وكلما ب ج كلما كان كل ج ا فهو ز بيانه بما سبق والنتيجة
تتبع المتصلة ابدا في الكيف قال الشيخ يشترط ايجاب الحملية في الشكل
الثالث من القسم الثالث وقد عرفت بطلانه لان الحملية السالبة
الكلية ينتج مع نتيجة التاليف الموجبة الكلية بمقدم المتصلة ان كان
سالبا جزئيا من الرابع ومع عكسها بكلية مقدمها ان كان سالبا
كليا من الثاني وقد عرفت انتاجه اذ ذاك عند كون المتصلة كلية
وقال يشترط السلب في مقدم المتصلة في القسم الرابع في الشكل الاول
منه مع تمام ما ذكر من دليل الانتاج في هذا الشكل في الثالث وقال
في الشكل الثاني من القسم الرابع يجب موافقة الحملية لمقدم المتصلة
في الكيف وقد عرفت فساده حيث كانا مشتملين على تاليف منتج

الفصل الرابع فيما يتركب من الحملية والمنفصلة وهو قسمان
احدهما ما ينتج الحملية وهو المسمى بالقياس المقسم ويجب كون الحمليات
بعدد اجزاء الانفصال يتالف من كل واحدة منها مع جزء من اجزاء
الانفصال قياس منتج للحملية المطلوبة اما من شكل واحد او اشكال
والحد الاوسط في كل قياس غير ما في الاخر والا اتحدت قضيتان
بطرفيهما من الحمليات واجزاء الانفصال فتلك الحدود وان كانت

المنفصلة صغرى كانت محمولات اجزائها موضوعات الحمليات في الشكل
الاول وبالعكس في الرابع وبالعكس ان كانت المنفصلة كبرى ومحمولاتها
في الثاني وموضوعاتها في الثالث على التقديرين وشرط الانتاج اشتمال
كل شكل في كل قسم على شرائط ذلك الشكل وبرهانه انه لابد من صدق
احد اجزاء الانفصال فقد صدق مع مشاركه من الحملية منتجا للمطلوب
وانت تعلم ان المنفصلة موجبة كلية حقيقية او مانعة الخلو ولا ينتج
كمانعة الجمع الا اذا كانت اجزاؤها نقيض ما هي في مانعة الخلو لارتداده
اليها حينئذ **القسم الثاني** غير القياس المقسم فالمنفصلة ان كانت
مانعة الخلو والحمليات بعدد اجزاء المنفصلة يتالف كل واحد مع جزء
قياسا منتجا لكن النتائج ان كانت لا يتحد نتجت منفصلة مانعة الخلو
من تلك النتائج فان اتحدت نتيجة مع اخرى جعلت جزءا واحدا من
النتيجة وان تعددت الحمليات تشارك لا محالة جزء والحمليتين وانتج
باعتبار مشاركته لكل واحدة منهما وباعتبار مشاركته لهما وان
نقصت كحملية مع المنفصلة ذات جزئين فان شاركت الجزئين نتجت
منفصلة مانعة الخلو من النتيجتين والا من نتيجة التاليف ومن
الجزء الغير المشارك وبرهان الكل ظاهر مما مر وقال الشيخ الحملية
الواحدة اذا كانت صغرى لا تنتج وقد عرفت فساده وان كانت
المنفصلة مانعة الجمع فان كانت نتيجة التاليف منتجة للطرف المشارك
من المنفصلة انتج منفصلة مانعة الجمع من نتيجة التاليف والطرف
الاخر او نتيجته لان الطرف المشارك لازم لنتيجة التاليف بالقياس

المولف من الحملى والمتصل وسنافى اللازم سناف للملزوم وان كان
الطرف المشارك منتجا لها انتج متصلة جزوية سالبة مقدمها نتيجة
التاليف وتاليها الطرف الآخر والا استلزم الطرف المشارك الآخر
ولا ينعكس لجواز كون اللازم اعم وحكم مانعة الخلو السالبة حكم مانعة
الجمع الموجبة وبالعكس لكن النتيجة سالبة والا كذبت السالبة لان نتيجة
التاليف لازمة للطرف المشارك في مانعة الجمع وملزومة له في مانعة
الخلو وسنافى اللازم سنافى الملزوم وملزوم الملزوم ملزوم والحقيقة
الموجبة تنتج حيث ينتج مانعة الجمع ومانعة الخلو بخلاف السالبة وكل
واحدة منهما تنتج حيث تنتج صاحبتها واذا ابدلت اجزاؤها بنقائضها
لارتداد كل واحدة منهما الى صاحبتها اذ ذاك ولا فرق في هذه
الاقسام بين كون الحملية صغرى او كبرى الا في منفصلة موضوع
اجزائها هو الحد الاوسط ومورد انفصالها كل واحد فانها ان كانت
كبرى انتجت كالكبرى في الكيف وفي الجنس لكنه اشبه بالقياس
الحملى والمنفصل اشبه بالحملية وقال الشيخ المنفصلة المشتركة الاجزاء
في احد الجزئين ان كانت صغرى حمليات لا تشترك في جزء اشترط
ايجابها وان كانت كبرى فيشترط ايجاب اجزا سالبتها وقد احطت
بفساده. **الفصل الخامس** فيما تركب من المتصلة والمنفصلة
واقسام ثلثة الاول ان يكون الاوسط جزءا تاما منهما والنظر
الى مشاركة مقدم المتصلة وتاليها لعدم تميز مقدم المنفصلة عن
تاليها فاذن ان كانت المتصلة صغرى لم يتميز الشكل الاول عن الثاني

وقف الكتاب على
رضا الوهاب شروانى
دار الاوقاف الطلاب
١١٣٢

والثالث عن الرابع وان كانت كبرى لم يتميز الاول من الثالث
والثانى من الرابع فاذن الاقسام اربعة في كل قسم وشرط الانتاج
في الاقسام الاربعة بعد ايجاب احدى المقدمتين وكلية احديهما ان
كانت المتصلة موجبة ان تشارك بتاليها مانعة الجمع وبمقدمها مانعة
الخلو ايجابا وبالعكس سلبا والنتيجة كالمنفصلة جنسا وكيفا لانها
تمنع اجتماع مع اللازم لمتنع اجتماعه مع الملزوم وما لا يخلو الواقع
عنه وعن الملزوم لا يخلو عنه وعن اللازم وان كانت سالبة فان تكون
كلية او تشارك بمقدمها مانعة الجمع وبتاليها مانعة الخلو والنتيجة
مع مانعة الخلو الكلية مانعة الجمع كالمنفصلة كما وكيفا ومانعة الخلو ايضا
كالمنفصلة الكلية بينهما وفيما عدا ذلك سالبة جزوية مانعة الخلو والا
كذبت المتصلة في المتصلة السالبة الكلية المشاركة بتاليها لمانعة
الجمع فان التخلف فيها استلزام تالى المتصلة نقيضه دائما ان كانت
مانعة الجمع كلية والا ففي الجملة وفي هذا التخلف نظر فانا بينا ان الشيء
قد يلزم نقيضه دائما او في الجملة **واعلم** ان الاختلاف في الشرطيات
انما يتبين ببيان صدق القياس مع التلازم والتعاند فاذا
كان الشيء قد يستلزم نقيضه كان الاختلاف ممنوعا فامتنع الاستدلال
به على العقم **تنبيه** حيث لم ينتج الموجبتان معه موافقة
لحدود القياس انتجت مانعة الخلو متصلة جزوية من نقيض الاصغر
عين الاكبر لاستلزام نقيض الاوسط اياهما ومانعة الجمع متصلة
جزوية من عين الاصغر ونقيض الاكبر لاستلزام الاوسط اياهما

وكحقيقة الموجبة ينتج نتيجتي القياسين دون السالبة قال
الشيخ انها اذا كانت موجبة جزئية وكبرى لم ينتج مع المتصلة الموجبة
الكلية المشاركة التالي كقولنا كلما كان ا ب ج د وقد يكون اما ج د
واما و ز حقيقية وهو فاسد لان انتاجه قد يكون اما ا ب واما و ز مانعة
الجمع لان منافي اللازم في الجملة مناف للملزوم وكذلك ولا انتاجه
قد يكون اذا لم يكن ا ب فهو ز من الثالث والاوسط نقيض الاوسط
وهو لم يراع موافقة النتيجة للقياس في الحدود وقال ومن المتصلة
لم ينتج مع مانعة الخلو السالبة الكلية كقولنا كلما كان ا ب ج د و
ليس البتة اما ج د واما و ز مانعة الخلو وهو باطل لانه ينتج ليس
البتة اما ا ب واما و ز مانعة الخلو والا كذب الكبرى لان ما لا يخلو
الواقع عنه وعن ملزوم شيء لا يخلو عنه وعن الغير واحتج الشيخ
بانه يصدق كلما كان هذا عرضا فله محل ويصدق قولنا ليس البتة اما
له محل او لا يكون جوهرا ويصح قولنا ليس البتة اما له محل واما لا يكون
كل مقدار متناهيا مع التلازم في الاول والتعاند في الثاني
وجوابه ان النتيجة صادقة مع القياس الاول والكبرى في القياس
الثاني ان اخذت على انها عنادية كذبت وان اخذت على انها
اتفاقية كذبت وان اخذت على انها اتفاقية كذبت ايضا ان كان
ذلك الشيء عرضا والا صدقت النتيجة ايضا لكذب جزئها **القسم
الثالث** ان يكون الاوسط جزءا غير تام منهما ولا يخفى عليك شرائط
انتاجه بعد اختبارك بما سلف والنتيجة متصلة من الطرف الغير المشارك

45

من المتصلة ومن منفصلة من نتيجة التاليف من المشاركين ومن الطرف
الغير المشارك من المنفصلة ومنفصلة من الطرف الغير المشارك من
المنفصلة ومتصلة من نتيجة التاليف من المشاركين ومن الطرف
الغير المشارك من المتصلة وانت خبير بعدد اقسامه وعدد ضروبه
القسم الثالث ان يكون الاوسط جزءا تاما من احدهما غير تام
من الاخرى وقد عرفت انه في حكم المؤلف من الحملي والمنفصل ان
كان الجزء التام من المتصلة ويكون المتصلة مكان الحملي او المؤلف
من الحملي والمتصل ان كان الجزء التام من المنفصلة ويكون المنفصلة
مكان الحملي **الفصل السادس** في كيفية استنتاج الحملية
من القياسات الشرطية لا قياسية وهي من وجوه الاول من القياس
المؤلف من المتصلتين والشركة في جزء تام منهما وغير تام منهما وشرط
انتاجه اشتمال المقدمتين على تاليف منتج بالنسبة الى الجزء التام
وانتاجه نقيض نتيجة التاليف بين الطرفين المشاركين مع طرف
الموجبة لطرف السالبة وبرهانه الخلف بضم نقيض النتيجة الى احديهما
حتى ينتج نقيض الاخرى مثاله كلما كان كل ج ب فهو ز وليس
البتة اذا كان هو ز فليس كل ب ا ينتج كل ج ا او الا فليس كل ج ا وانتج
مع الصغرى قد يكون اذا كان ليس كل ب ا فهو ز بالقياس المؤلف من
الحملي والمتصل وانعكس الى نقيض الكبرى الثاني منهما والشركة
في جزء غير تام منهما وشرط الانتاج سلب المقدمتين وانتاج نقيض
نتيجة التاليف بين طرفي كل متصلة مع متفق مهما لتاليهما تم اشتمال

تنصى التاليفين في تاليف منتج الحملية المطلوبة مثاله ليس كلما
كان كل ج ب فليس كل ب ا وليس كلما كان كل ا د فليس كل د ه
منتج كل ج ه برهانه ان الصغرى يستلزم كل ج ا والا انتظم نقيضه
مع مقدمها ما يستلزم نقيضها وهو قولنا كلما كان كل ج ا فليس كل ب ا
بالقياس المؤلف من الحملي والمتصل والكبرى يستلزم كل ا ه لما بينا
ومما ينتجان كل ج ه الثالث من المنفصلتين والشركة في جزء تام منهما
وغير تام منهما وشرط انتاجه كلية احدى المقدمتين واختلافهما
بالكيف واتحادهما بالجنس وانتاج نقيض نتيجة التاليف بين
المتشاركين مع طرف الموجبة لطرف السالبة في مانعتي الخلو وبالعكس
في مانعتي الجمع. برهانه الخلف من القياس المؤلف من الحملي والمتصل
ثم من المتصل والمنفصل مثاله دائما اما كل ج ب واما ه ز وليس دائما
اما ه ز او بعض ب ا ينتج لا شيء من ج ا والا فبعض ج ا ويلزمه كلما
كان كل ج ب فبعض ب ا وينتج مع الموجبة نقيض السالبة والمنفصلتان
مانعتا الخلو مثاله ومما مانعتا الجمع دائما اما لا شيء من ج ب
واما ه ز وليس دائما اما ه ز واما كل ب ا ينتج بعض ج ا والا فلا شيء
من ج ا ويلزمه كلما كان كل ب ا فلا شيء من ج ب وانتج مع الموجبة
نقيض السالبة الرابع منهما والشركة في جزء غير تام منهما وشرط
انتاجه سلب المنفصلتين وانتاج نقيض نتيجة التاليف بين طرفي
مانعة الخلو مع نقيض احدهما عين الآخر وبين طرفي مانعة الجمع
مع عين احدهما النقيض الآخر ثم اشتمال متصفي التاليف على تاليف

منتج للحملية المطلوبة مثاله ليس دائما اما ليس كل ج ب واما ليس
كل ب ا مانعة الخلو وليس دائما اما كل ا د واما كل د ه مانعة الجمع
منتج كل ج ه برهانه ان الاولى يستلزم كل ج ا والا انتظم نقيضه مع نقيض
مقدمها منتجا للمتصلة المستلزمة لنقيضها وهي قولنا كلما كان كل
ج ب فليس كل ب ا والثانية يستلزم كل ا ه والا انتظم نقيضه مع
عين مقدمها منتجا للمتصلة المستلزمة لنقيضها وهي قولنا كلما كان
كل ا د فليس كل د ه ومما ينتجان كل ج ه الخامس من المتصلة والمنفصلة
والشركة في جزء تام منهما وغير تام منهما والضبط فيه ان يشتمل ما يلي منهما
من مانعة الجمع مع مانعة الجمع او ما يلي منهما من مانعة الخلو مع مانعة
الخلو على شرائط انتاج الحملية المطلوبة السادس منهما والشركة
في جزء غير تام والضبط فيه ان يستلزم كل مقدمة حملية ينتظم منها
ومن النتيجة يستلزمها المقدمة الاخرى قياس منتج للحملية المطلوبة
السابع من الحملية والمتصلة الثامن منها ومن المنفصلة والضبط
فيهما استلزام الشرطية حملية تنتج مع الحملية الاخرى الحملية المطلوبة
وانت خبير بجميع ذلك وبكيفية الاشكال وكمية الضروب فان اردت
التدرب فعليك بالعد تنبيهات الاول البيانات السالفة
بمثلها يمكن استنتاج الشرطية من الاقيسة الحملية كقولنا كل ج ب
وكل ب ا فانه ينتج كلما كان كل د ج فكل د ا لان الحملية الاولى يستلزم
كلما كان كل د ج فكل د ب والثانية يستلزم كلما كان كل د ب
فكل د ا ومما ينتجان المطلوب فان انتج هذا فذاك والا اشكل عليهم

Türkiye Yazma Eserler Kurumu

تلك البيان الثاني قياسية هذه الوجوه انما هي بوسط فان تنازلها
حد القياس فذاك والا فهي لا قياسات بل مستلزمات الثالث
قد يتركب من مقدمتين قياسان او اكثر باعتبار وسطين او اكثر
وينتجان باعتبار كل بسيط نتيجة وباعتبار التركيب اخرى ومتى
ملازمة كل نتيجة لاخرى موافقة الوضع لوضع الحدود في القياس
ولا يخفى عليك اعتبار ذلك بعد اعتبارك ما سلف **الفصل السابع**
في القياس الاستثنائي وهو مركب من شرطية وقضية اخرى مع احد
جزئيها حملية او شرطية وشرط انتاجه كلية الشرطية والا لجاز ان
تكون حال اللزوم غير حال الاستثناء وكونها لزومية لان الاتفاقية
لا تنتج اما وضع مقدمها فلان العلم بتاليها لا يتوقف على العلم بالوضع
والاتصال واما رفع تاليها فلانه لا اتصال حتى يقتضي طرفي الاتفاقية
اما الاتفاقية الخاصة فظاهر واما العامة فلجواز صدق الطرفين
فلم يلزم من صدق المتصلة مع كذب تاليها وان كان اجتماعهما محالا
كذب مقدمها وكونها موجبة للاختلاف عند كونها سالبة اذا
عرفت هذا فنقول الشرطية ان كانت متصلة انتج استثناء عين
مقدمها عين تاليها واستثناء نقيض تاليها نقيض مقدمها والا انعكس
لجواز كون اللازم اعم قال الامام ان كان التالي مطلقا عاما
لم ينتج استثناء نقيضه كقولنا كلما كان هذا انسانا فهو ضاحك بالاطلاق
فانا اذا قلنا لكنه ليس بضاحك لم يلزم انه ليس بانسان لان بعض
من ليس بضاحك بالضرورة انسان واما ان اعتبر الدوام في

التالي انتج هذا ضعيف لان استثناء نقيض التالي الذي هو المطلقة
العامة لا يتحقق دون اعتبار الدوام فلم يكن اعتبار الدوام زائدا
على استثناء النقيض وان كانت الشرطية منفصلة حقيقية انتج استثناء
عين ايهما كان نقيض الاخر وبالعكس وان كانت مانعة الجمع انتج
استثناء ايهما كان نقيض الاخر من غير عكس وان كانت مانعة الخلو
انتج استثناء نقيض ايهما كان عين الاخر من غير عكس وانت خبير بلمية
ذلك كله **تنبيه** استثناء نقيض تالي المتصلة انما ينتج بواسطة عكس
نقيضها والاستثناء في المنفصلات انما ينتج بواسطة المتصلات اللازمة
لها فاعلم ذلك **الفصل الثامن** في لواحق القياس الاول كل
قياس فهو مقدمتان لا ازيد ولا انقص لان المطلوب انما يكتسب من المعلوم
فان كانت الحكمة اليه نسبة حصلت مقدمتان احدهما محققة لتلك
النسبة والاخرى مثبتة لذلك المعلوم وان كانت النسبة اليه لجزئيه حصلت
بسبب كل نسبة مقدمة وان كانت لاحدهما لم ينتج المطلوب بل لا بد له
من مقدمة لما ينتجه فاذا كثرت المقدمات واحتيج الى الكل فهناك قياسات
مترتبة منتجة للقياس المنتج للمطلوب وتسمى قياسات مركبة فان صرحت
نتائجها سميت موصولة كقولنا كل ج ب وكل ب ا فكل ج ا وكل ا د فكل ج د
وكل د ه فكل ج ه والا مفصولة ومطوية كقولنا كل ج ب وكل ب ا وكل ا د
وكل د ه فكل ج ه الثاني في قياس الخلف وهو مركب من قياسين احدهما
اقتراني والثاني استثنائي كما تقول في انتاج قولنا كل ج ب ولا شيء من
ا ب قولنا لا شيء من ج ا لانه لو لم يصدق لا شيء من ج ا لصدق بعض ج ا

ولو صدق بعض ج الماصدق كل ج ب ايج لو لم يصدق لا شي من ج ا
لما صدق كل ج ب وهذا قياس اقتراني ثم اذا املنا لكنه صدق كل ج ب
ايج صدق لا شي من ج ا وتحقيقه انه لو لم يصدق النتيجة لصدق نقيضها و
لو صدق نقيضها لما صدقت الكبرى او الصغرى لان الكبرى ان لم يصدق
فذاك وان صدقت لم تصدق الصغرى لانتظام الكبرى مع نقيض
النتيجة قياسا منتجا لنقيضها وايج لو لم يصدق النتيجة لما صدقتا جميعا
لكنهما صادقتان ايج ان النتيجة صادقة الثالث في اكتساب المقدمات
خذ طرفي المطلوب واطلب جميع موضوعات كل واحد منهما وجميع
محمولاتهما كانت كذلك بوسط او بغير وسط وكذلك جميع ما يسلب عنه
احدهما ثم انظر الى نسبة الطرفين اليهما فان وجدت من محمولات
الموضوع ما هو موضوع المحمول حصلت المطلوب من الشكل الاول وكذا القول
في سائر الاشكال الرابع في التحليل حصل المطلوب وانظر الى ما يحصل
منتجا له فان كان فيه مقدمة لكلية المطلوب اليها نسبة فالقياس
استثنائي وان كانت النسبة لاحد جزئيها فهو اقتراني ثم انظر
في المطلوب ليتميز لك الصغرى عن الكبرى ثم ضم الجزء الآخر من المقدمة
الى الجزء الآخر من المطلوب فان تألفا على احد التأليفات فهو الوسط
ويتميز لك المقدمات والشكل والنتيجة والا فالقياس مركب لا بسيط
ثم اعمل بكل واحدة منهما العمل المذكور الى ان يتبين لك المقدمات
والشكل والنتيجة الخامس النتيجة الصادقة قد يلزم من مقدمات
كاذبة لان قولنا كل انسان حجر وكل حجر حيوان ينتج مع كذبهما

48

كل انسان حيوان مع صدقه السادس في الاستقراء التام منه وهو
القياس المقسم وغيره لا يفيد العلم لجواز ان يكون حال غير المذكور
على خلاف حال المذكور السابع في التمثيل لو ثبت ان محل الخلاف يشارك
محل الوفاق في علة الحكم وقابليته واجتماع الشرائط وارتفاع الموانع
يلزم مشاركته اياه في ثبوت الحكم لكن تحصيل العلم بهذه المقدمات
صعب جدا الثامن في البرهان مهما كانت المقدمات يقينية ابتداء
او بواسطة وكان تركيبها معلوم الصحة كان القياس برهانا والافلا
والمقدمات اليقينية التي هي مبادي اولى للبرهان كالاوليات
او المحسوسات او المتواترات او المجربات او الحدسيات وعلى كل واحد
من هذه الخمس اشكالات لا يليق ذكرها بالمختصرات ثم الوسط في
البرهان [illegible] ان يفيد الحكم بثبوت الاكبر للاصغر فان كان هو علة
لوجود الاكبر في الاصغر يسمى البرهان برهان لم لانه يعطي اللمية
في التصديق وفي الحكم في الوجود الخارجي وان لم يكن كذلك يسمى
برهان ان لانه يفيد انية الحكم في الخارج دون لميته وان افاد
لمية التصديق والاوسط في برهان ان ان كان معلولا وهو اعرف
سمي دليلا ايضا التاسع المطلوب بالبرهان قد يكون قضية ضرورية
وممكنة ووجودية ومقدماته كل بحسبه ومن قال من المتقدمين
ان البرهان لا يستعمل الا القضايا الضرورية اراد انه لا ينتج
الضروري الا من الضروري بخلاف غيره او اراد ان صدق تلك المقدمات
ضروري واجب فالقياس البرهاني ما كانت مقدماته واجبة القبول

والجدلي ما مقدماته مشهورة والخطابي ما مقدماته مظنونة والشعري
ما مقدماته مخيلة والسوفسطائي ما مقدماته مشبهة بالواجب قبولها
والمشاغبي ما مقدماته مشبهة بالمشهورات فصاحب القياس السوفسطائي
في مقابلة الحكيم وصاحب القياس المشاغبي في مقابلة الجدلي العارف
في القياس المغالطية الغلط قد يعرض في صورة القياس بان لا يكون
منتجا للمطلوب ويظن كونه منتجا له وقد يعرض في مادته بان يكون
المقدمة الكاذبة مستعملة على انها صادقة لمشابهتها اياها اما من
حيث المعنى او من حيث اللفظ اما عند تركيبه واما عند بساطته اما
في جوهره كاللفظ المشترك واما في هيئته كلفظ الفاعل المشبه بلفظ
الفاعل الذي له فعل واما عند تركيبه كقولنا الخمسة زوج وفرد يصح
اجتماعا ولا يصح فرادى وكقولنا فلان جيد وفلان شاعر اذا كان
شاعرا غير جيد صح فرادى ولا يصح اجتماعا واما من حيث المعنى
فكايهام العكس او اخذ ما بالذات مكان ما بالعرض او اخذ اللاحق
مكان الملحوق او اخذ ما بالقوة مكان ما بالفعل او اغفال شرايط الحمل
من الجهة والربط والسور وغيرها ومن اتقن ما ذكرنا من القوانين
وراعى مقدمات القياس وشرايطها وحقق معانيها ولو وقع في غلطه
ذلك ثم عرض له الغلط بعد جدي ثان بحق الحكمة فكل متنبه لما غلط
وهذا ما قصدنا ذكره من المنطق على سبيل الاختصار ليتوصل الى علوم الحكمة في

والله اعلم بالصواب واليه المرجع والمآب

Türkiye Yazma Eserler Kurumu

55

كتب المعلم الاول الى روح الله عيسى ابن مريم عليهما السلام يا طبيب النفوس المريضة
بداء الجهالة المكتنفة باكناف الرذائل المتعفنة بالعلائق البدنية المكدرة بالكدورات
الطبيعية يا موقظ القوم عن رقدة الغافلين ومنبه العباد عن مضيق
الجاهلين ان ذاتا هبطت واغتربت وتنكرت فنفت قبل الوصول
من سبيل فاجابه عيسى عليه السلام يا من شرف الله بالسعادة اولت
والكدورات النفسية كن طالبا لتنوير النفس بالانوار الالهية القدسية الجاذبة
عن الدار الدنية الفانية الى الدار السنية الباقية التي محل الارواح الطاهرة
والنفوس الزكية ما جاء اعلم ان مجرد العقل غير كاف في الهداية الى طريق مستقيم

النفوس المريضة

كتب المعلم الاول الى روح الله عيسى ابن مريم عليهما السلام يا طبيب

للعلامة العلامة في الماوالي والدين الرازي
ورس الله نفسه وروح رمسه

نحن نزلنا الدنيا منزل حبيب	وللافاضل فيها الفوز والظفر
فلاكرم بها الا على خطر	واللئيم بها الا له خطر
فيها وسيقا الذي يحسن كما	وقد نجد رفعا الحر والبعر
لا فخر فيها قبل الكرام بها	ولو تذهب فيها الارض والمدر

وله ايضا عليه الرحمه

گر چه دلم ز مهر خورشید نتافت	ز دل بکمال ذره راه نیافت
دل گر چه درین بادیه بسیار شتافت	موئی بندانست و بسی موی شکافت

وقال ابن ان اليوم كلاما اخرا فهو اما لو كذب ثم قال في الغد
كلاما فلنا امس يلزم صدق يلزم اجتماع النقيضين لان المقدم يمكن
فالتالي ممكن بيان الملازمة ان نقول الكلام الذي قال بالامس
اما ان يكون صدقا او كذبا فان كان صدقا يلزم كذب الكلام الغدي
ويلزم من كذب الكلام الغدي كذب الكلام الامسي وان كان كاذبا
يلزم صدق الكلام الغدي ويلزم من صدقه صدق الكلام الامسي
واستحالة المقدم فظاهر

فان قيل اثبات وجود الموضوع لا يكون في العلم بل في علم آخر اذا كان غرض الوجود والوجود بالنسبة الى الذات غريبين والمحتاج
الى البرهان واجيب بانه اذا كان البحث عن الاحوال التي هي غير الوجود لكن وجود الموضوع يكون بينا في علم آخر واما اذا كان
البحث عن الوجود فلا يكون بينا في علم آخر بل في ذلك العلم ... من مسائل العلم على ان قوام ان وجود الموضوع ... في علم آخر
ليس على اطلاقه بل المراد ان الموضوع الذي هو اخص من موضوع
علم آخر ... وجوده في علم آخر اذا كان غريبين

نسيم الصبا قل للاحبة منشدا سلام عليكم كيف حالكم بعدي
واذا الصبا هبت فان نسيمها يهدي اليكم تحيتي وسلامي

Türkiye Yazma Eserler Kurumu

بسم الله الرحمن الرحيم رب تمم

الحمد لمن وجب وجوده وبقاؤه وامتنع عدمه وفناؤه دل على وجوده أرضه وسماؤه وشهد بوحدانيته وصف العالم وبناؤه العليم الذي يحيط علمه بما لا يتناهى عدده وإحصاؤه القدير الذي لا تتناهى قدرته عند المراد له إعادته وإبداؤه يدبر الأمر من السماء إلى الأرض بالغ قدره سنن السابق قضاؤه جلت قدرته وتبارك أسماؤه وعظمت نعمته وعمت آلاؤه تاهت في بيداء الوصف أنظار العقل وآراؤه وارتجت دون إدراك كنهه الفكر وأنحاؤه لا نحصي ثناءه والشكر أيضا عطاؤه والصلاة على رسوله الذي رفع الهدى جده وعناؤه ووضع الضلالة بأسه وغناؤه صلى الله عليه وعلى آله ما أضاء البدر المنير وضياؤه وبعد

فإن أعظم العلوم موضوعا وأقومها أصولا وفروعا وأقواها حجة ودليلا وأجلاها محجة وسبيلا هو العلم الكاشف بأنواره أسرار اللاهوت عن أستار الجبروت المطلع على مشاهدات الملك ومغيبات الملكوت الفارق بين المنتحلين للرسالة والهدى والمشرعين إلى الضلالة والردى الكاشف عن أحوال السعداء والأشقياء في دار البقاء يوم العدل والقضاء مبنى قواعد الشرع وأساسها ورئيس معالم الدين ورأسها هذا وإن كتابا يشتمل على عقائل المعقول ونخب المنقول في تنقيح أصوله وتخريج فصوله وتلخيص قوانينه وتحقيق براهينه وحل مشكلاته وإبانة معضلاته مع وجازة لفظه وسهولة حفظه يحتوي على معان كثيرة الشعوب متدانية الجنوب

مستوفية المبادي والمطالع مفوقة العوالي والمقاطع وسميته مطالع الأنوار في مطالع الأنظار والله سبحانه أسأل أن يعصمني عن الباطل ويهديني سواء السبيل ويغفر لي خطيئتي يوم الدين ويبوئني في أعلا عليين مع النبيين والصديقين والشهداء والصالحين وبعد فهذا الكتاب مرتب على مقدمة وثلث كتب أما المقدمة ففي مباحث تتعلق بالنظر وفيها فصول الأول في المبادي العلم إن تعقل الشيء وحده من غير حكم عليه بنفي أو إثبات فهو تصور ومع الحكم بأحدهما فهو تصديق وكل منهما ينقسم إلى بديهي لا يتوقف حصوله على نظر وكسب كتصور الوجود والعدم والعلم بأن النفي والإثبات لا يجتمعان ولا يرتفعان وكسبي يحتاج إليه كتصور الملك والجن والعلم بحدوث العالم وقدم الصانع إذ لو كانت التصورات والتصديقات بأسرها ضرورية أو مكتسبة لما فقدنا شيئا أو لما حصلنا على شيء ثم إن النظري إنما يكتسب من معارف أخرى سابقة فلو كانت بأسرها مكتسبة لزم إسناد كل منها إلى غيره فالموضوعات متناهية أو غير متناهية فيلزم الدور أو التسلسل المحالان والنظر ترتيب أمور معلومة على وجه يؤدي إلى استعلام ما ليس بمعلوم وتلك الأمور المرتبة إن كانت موصلة إلى تصور سميت معرفا وقولا شارحا وإن كانت موصلة إلى تصديق سميت حجة ودليلا الفصل الثاني في الأقوال الشارحة وفيه مباحث الأول في شرائط المعرف معرف الشيء ما يستلزم معرفته معرفته فيكون العلم به سابقا على العلم بالمعرف فلا يعرف الشيء بالمساوي له في الجلاء والخفاء كما قيل الزوج عدد ليس بفرد

وبنفسه مثل الحركة نقله والانسان حيوان بشري ولا باخفى منه سواء
توقف عليه معرفته بمرتبة واحدة كتعريف الشمس بانها كوكب نهاري
والنهار بانه زمان طلوعها او بمراتب كتعريف الاثنين بانه زوج اول
ثم تعريف الزوج بانه المنقسم بمتساويين ثم تعريف المتساويين بالشيئين
اللذين لا يفضل احدهما على الآخر ثم تعريفه بالاثنين اولم يتوقف
مثل النار ركن شبيه بالنفس وينبغي ان يتقدم الاعم لتميزه كثيرون وهم
وتجتنب من الالفاظ الغريبة والمجازية والتكرار مثل ان يقال
العدد كثرة مجتمعة من الوحدات والانسان حيوان جسماني ناطق
العلم الا اذا دعت اليه ضرورة وذلك كما في تعريف المتضايفين مثل
الاب حيوان يتولد من نطفته شخص آخر من نوعه من حيث هو كذلك
او حاجة كما في قولهم الانف الافطس الفصل الثاني في اقسام المعرف
معرف الشيء لا بد وان يساويه في العموم والخصوص ليشمل جملة افراده
ويميزها عن غيرها فلا يخلو من ان يكون داخلا فيه او خارجا عنه او
مركبا منهما والاول اما ان يكون جميع اجزائه وهو الحد التام او بعضه
وهو الحد الناقص والثاني هو الرسم الناقص والثالث ان كان
الجزء داخلا هو الحد ايضا ناقصا ايضا وان كان بالعكس كما اذا تركب
من الجنس والخاصة هو رسما تاما واعترض عليه بان مجموع اجزاء
الشيء عينه والجزء انما يعرف اذا عرف شيئا من اجزائه وذلك
الجزء اما ان يكون هو او ما هو خارج عنه والخارج انما يعرف اذا علم
اختصاصه به وذلك يتوقف على معرفته ومعرفة ما يغايره من الامور
الغير المتناهية وذلك محال وبان المطلوب ان كان مشعورا به

[illegible] امتنع [illegible] وان لم يكن مشعورا به امتنع طلبه واجيب عن الاول
بان الجزء متقدم على الكل بالطبع والاشياء التي كل واحد منها متقدم
على شيء يمتنع ان يكون نفسه ومعرفا به ومعرف الشيء ليس بواجب ان
يعرف شيئا من اجزائه اصلا لجواز استغنائها بما يميزها وتعريف الموصوف
متوقف على كون الوصف المعرف بحيث يلزم من تصوره تصوره بعينه
وذلك انما يتوقف على اختصاصه وتحوله في نفس الامر لا على العلم بهما
وهو ضعيف لان تقدم كل واحد لا يقتضي تقدم الكل من حيث هو
كل ومجموع ليدل على المغايرة ولو كانت الاجزاء باسرها في الصورة
معلومة كانت الماهية معلومة والاسم بعد التحديد ولو استلزم الخارجي
تصوره تصوره بان كان متصورا كان اللزوم متصورا انا يستغني عن
التعريف وان لم يكن متصورا امتنع التوقف به بل الجواب ان الاجزاء
على انفرادها معلومة والتحديد تام استحضارها مجموعة بحيث يحصل
في الذهن صورة مطابقة المحدود وكذا الرسم اذا كان مركبا واما
الرسم فلا بعيد وعن الثاني بان توجه الطلب نحو الشيء المشعور به
ببعض اعتباراته فلا استحالة الثالث في بيان ما يعرف و
يعرف به الحقائق اما ان يكون بسيطة او مركبة وكل واحد منهما
اما ان يتركب عنه غيره او لا يتركب فالبسيط الذي لا يتركب عنه
غيره لا يحد ولا يحد به كالواجب والذي يتركب عنه غيره يحد به
ولا يحد كالجوهر والمركب الذي لا يتركب عنه غيره يحد ولا يحد به
كالانسان والذي يتركب عنه غيره يحد ويحد به كالحيوان فالحد
كالمركب وكذا الرسم التام واما الرسم الناقص فيشملهما

الفصل الثالث في الحجج وفيه مباحث الاول في انواع الحجج

الدليل ما يلزم من العلم به العلم بوجود المدلول فاما ان يستدل بالكلي على الجزئي او باحد المتساويين على الاخر ويسمى قياسا او بعكسه ويسمى استقراء تاما ان كان بجميع جزئياته وناقصا ان لم يكن او بجزئي على جزئي آخر ويسمى تمثيلا وقياسا في عرف الفقهاء والجزئي الاول اصلا والثاني فرعا والمشترك جامعا ويثبت عليته تارة بالدوران واخرى بالسبر او بغيرهما وقد استقصينا الكلام فيه في منهاج الوصول الى علم الاصول الثاني في القياس و اصنافه القياس قول مؤلف من اقوال متى سلمت لزم عنه لذاته قول آخر وهو اما ان يشتمل النتيجة او نقيضها بالفعل ويسمى استثنائيا او لا ويسمى اقترانيا والاول هو ان يستدل بوجود الملزوم على وجود اللازم او بعدمه على عدم الملزوم او بوجود احد المتعاندين على عدم الاخر او بعدمه على وجوده ويكون مشتملا على مقدمة حاكمة بالملازمة بينهما ويسمى شرطية متصلة او بالمعاندة ويسمى شرطية منفصلة حقيقية ان تعاندا مطلقا ومانعة الجمع ان تعاندا صدقا ومانعة الخلو ان تعاندا كذبا واخرى تركب على وضع الملزوم او المعاند مطلقا او صدقا او رفع اللازم او المعاند مطلقا او كذبا ويسمى استثنائية والثاني على اربعة اضرب لانه لا بد من امر يناسب طرفي المطلوب ويسمى اوسط والمحكوم عليه في المطلوب اصغر والمحكوم به اكبر والمقدمة التي فيها الاصغر الصغرى والتي فيها الاكبر الكبرى فالاوسط اما ان يكون محمولا في الصغرى موضوعا في الكبرى او محمولا فيهما او موضوعا فيهما او موضوعا في الصغرى محمولا في الكبرى والاول ان يستدل بصدق الاوسط على كل الاصغر او بعضه وصدق الاكبر على كل ما صدق عليه الاوسط او سلبه عنه على صدق الاكبر على كل الاصغر او بعضه او سلبه عن كله او بعضه والثاني ان يستدل بصدق الاوسط على كل الاصغر وسلبه عن كل الاكبر او بعكسه على سلب الاكبر عن كل الاصغر او بصدق الاوسط على بعضه وسلبه عن كل الاكبر او سلبه عن بعض الاصغر وصدقه على كل الاكبر على سلب الاكبر عن بعض الاصغر وذلك بشرط ان يتحد زمان السلب والايجاب او يكون احدهما دائما والثالث ان يستدل بصدق الطرفين على كل الاوسط او احدهما على كله والاخر على بعضه على صدق الاكبر على بعض الاصغر او بصدق الاصغر على كله وسلب الاكبر عن كله او بعضه او بصدقه على بعضه وسلب الاكبر عن كله على سلب الاكبر عن بعض الاصغر والرابع ان يستدل بصدق الاصغر على كل الاوسط وصدقه على كل الاكبر او بعضه على صدق الاكبر على بعض الاصغر او بصدقه على كله او بعضه وسلب الاوسط عن كل الاكبر على سلب الاكبر عن بعض الاصغر او بسلبه الاصغر عن كل الاوسط و صدقه على كل الاكبر على سلب الاكبر عن كل الاصغر فالقرائن القياسية المنتجة ثلث وعشرون اربع استثنائية وتسعة عشر اقترانية والكلام المستقصى فيها في الكتب المنطقية الثالث في مواد الحجة اما ان تكون عقلية او نقلية والاول اما ان تكون مفيدا لها قطعية ويسمى برهانا ودليلا او ظنية او مشهورة ويسمى خطابة امارة

او مشبهة بها وتسمى مغالطة والمبادي اليقينية ما يجزم به العقل
بمجرد تصور طرفيه وتسمى اوليات وبديهيات او بواسطة يتصورها
الذهن عند تصورهما مثل الاربعة زوج وتسمى قضايا قياساتها معها
او الحس وتسمى مشاهدات وحسيات او كلاهما والحس هو حس السمع بان
ان يخبر عن محسوس يمكن وقوعه جمع كثير يجزم العقل بامتناع تواطئهم
على الكذب وتسمى متواترات او غيره مثل ان يشاهد ترتب حكم على شيء
مرارا كثيرة بحيث يحكم العقل بانه ليس على سبيل الاتفاق والامكان
دائما او اكثريا كترتب الاسهال على شرب السقمونيا وتسمى تجربيات
وقد يكفي المشاهدة مرة او مرتين لانضمام قرائن اليها كالحكم بان
نور القمر مستفاد من الشمس وتسمى حدسيات واما الظنيات
فمقدمات يحكم العقل بها مع تجويز نقيضها تجويزا مرجوحا واما
المشهورات فما اعترف به الجمهور لمصلحة عامة او بسبب رقة او
حمية مثل العدل حسن والظلم قبيح وكشف العورة مذموم ومواساة
الفقراء محمودة واما مقدمات المغالطة فقضايا الوهم في امر غير
محسوس قياسا على المحسوس كقولنا كل موجود فانه بجسم او حال في
جسم وقد تستعمل فيها المخيلات وهي قضايا ترغب النفس
في شيء وتنفيرها عنه وقد تكون صادقة واكثر ما تستعمل في
القياسات الشعرية والنقلية ما نقل عمن عرف صدقه عقلا
وهم الانبياء عليهم السلام وهو انما يفيد لنا اليقين اذا تواتر
عندنا وعلمنا عصمة رواة العربية وعدم الاشتراك والمجاز والاضمار
والتخصيص والنقل والنسخ والمعارض العقلي الذي لو كان لترجح

54

اذ العقل اصل النقل وتكذيب الاصل لتصديق الفرع محال لاستلزامه تكذيبهما
ايضا

الفصل الرابع في احكام النظر وفيه مباحث الاول

ان النظر الصحيح يفيد العلم والسمنية انكروه مطلقا والمهندسون
في الالهيات لنا انا نعلم بالضرورة ان من علم لزوم شيء لشيء وعلم بعده وجود
الملزوم او عدم اللازم علم من الاول وجود اللازم ومن الثاني
عدم الملزوم وايضا من علم ان العالم ممكن وان كل ممكن فله سبب علم
قطعا ان له سببا احتجت السمنية بوجوه الاول ان العلم الحاصل
عقيب النظر ان كان ضروريا لما بان خلافه وان كان نظريا عاد
الكلام فيه ولزم التسلسل الثاني المطلوب ان كان معلوما فلا طلب وان
لم يكن معلوما فاذا حصل فكيف نعرفه الثالث ان الذهن لا يقوى
على استحضار مقدمتين معا لانا نجد من انفسنا انا اذا توجهنا الى
مقدمة تعذر علينا في تلك الحالة التوجه الى اخرى والمقدمة
الواحدة لا تنتج واجيب عن الاول بان العلم به وباستلزام المقدمتين
على الترتيب الخاص له ضروري وظهور الخطأ بعد النظر الصحيح
ممنوع وعن الثاني ان طرفيه معلومان والنسبة مبهمة والمطلوب
تعيينها فاذا حصل تميز عن غيره بطرفيه وعن الثالث ان الذهن
يستحضرهما كما يستحضر طرفي الشرطية ويحكم بالملازمة او المعاندة
بينهما واحتج المهندسون بوجهين الاول ان التصديق موقوف
على التصور وذات الله تعالى غير معقولة ولا جائزة التعقل لما
سنذكره في الكتاب الثاني فلا يكون محكوما عليه الثاني ان اقرب
الامور الى الانسان هويته التي يشير اليها بقوله انا وانت ترى

في مباحث النفس اختلافات كثيرة في انها ما هي وكيف هي فاظنك بابعدها

عن الاوهام والعقول واجيب عن الاول بان التصديق متوقف

على تصور الطرفين باعتبار وذات الله تعالى كذلك وعن الثاني انه دليل

على عسر ولا شك فيه اذ الوهم يلابس العقل في ماخذه والباطل يشاكل

الحق في مباحثه ولذلك تخالفت فيه الاراء وتصادمت فيه الاهواء والنزاع

منعوا منه الا الافراد من الاذكياء بل الكلام في الامتناع **ع**

الاول النظر الصحيح يفيد العلم والنتيجة تفيض عليه عقيبه

عادة عند ابي الحسن الاشعري رحمه الله ووجوبا عند الحكماء وقالت

المعتزلة النظر يولدها في الذهن وسموا التوليد ان يوجب وجود

شي وجودا اخر كحركة اليد والمفتاح والتنبيه فساده مبني على اسناد

جميع الممكنات الى الله تعالى ابتداء **الثاني** الاشبه انه لا بد

استحضار المقومتين من ملاحظة الترتيب والهيئة العارضتين لهما

والا لما تفاوت الاشكال في جلاء الانتاج وخفائه **الثالث** المشهور

ان النظر الفاسد لا يستلزم الجهل وقيل بخلافه والحق ان الفساد

ان كان مقصورا في المادة استلزم والا فلا **الثاني** الكافي في معرفة

الله ولا حاجة في المعلم ويدل عليه ما ذكرناه احتجت الاسماعيلية

بان الخلاف والمراء مستمر بين العقلاء في ذلك ولو كفى العقل لما كان

كذلك وايضا فالانسان لا يستقل بتحصيل اضعف العلوم فكيف

باصعبها واجيب عن الاول بانهم لو اتوا بالنظر الصحيح لما وقع لهم

ذلك وعن الثاني بان العسر مسلم ولا شك انه لو كان معلم يعلم المبادي

ويحل ويدفع الشكوك والشبه كان اوفق وانما النزاع في الامتناع

55

الثالث في وجوب النظر في معرفة الله تعالى واجب اما عندنا

فلقوله تعالى قل انظروا ماذا في السموات والارض ونحو واما عند

المعتزلة فلان المعرفة واجبة عقلا وهي لا تحصل الا بالنظر وما لا يتم

الواجب المطلق الا به فهو واجب واعترض عليه بان مبناه على حكم العقل

وسيأتي الكلام فيه وامتناع العرفان بغيره واستحالة التكليف بالمحال

وكلاهما ممنوع وبان قوله وما كنا معذبين حتى نبعث رسولا ينفي الوجوب

قبل البعثة لنفي لازمه فدل على ان الوجوب ليس الا من الشرع وبانه

لو وجب من الشرع لزم افحام الانبياء فان المكلف لا ينظر ما لم يعلم

وجوبه ولا يعلم ما لم ينظر قلنا لو وجب عقلا لافحم ايضا لان وجوب

النظر غير ضروري الفهم متوقف على مقدمات تفتقر الى انظار

دقيقة **الكتاب الاول في الممكنات** وفيه ثلثة ابواب

الباب الاول في الامور الكلية وفيه فصول **الفصل**

الاول في تقسيم المعلومات المعلوم اما ان يكون متحققا في الخارج

وهو الموجود او لا وهو المعدوم وهذا من ثلث القسمة وقال المحقق

ان تحقق باعتبار نفسه فهو الموجود وان تحقق باعتبار غيره فهو

الحال كالاجناس والفصول وحد الحال بانه صفة غير موجودة

في نفسها قائمة بموجود وقالت المعتزلة المعلوم ان تحقق في

نفسه فهو الثابت وان لم يتحقق كالممتنع فهو المنفي والثابت

ان كان له كون في الاعيان فهو الموجود والا فهو المعدوم وهم

يطلقون المعدوم على المنفي ايضا فالثابت اعم من الموجود والمعدوم

اعم من المنفي وزاد مثبتو الحال منهم فقالت الكائن ان استقل بالكاينية

هو الثابت الموجود وان لم يستقل هو الحال وقال الحكماء كل ما
يمكن ان يعلم ان كان له تحقق ما فهو الموجود وان لم يكن له ذلك فهو
المعدوم وقسموا الموجود الى ذهني وخارجي والخارجي الى ما لا يقبل
العدم لذاته وهو الواجب والى ما يقبله وهو الممكن والممكن الى ما
يكون في موضوع اي محل يقوم ما حل فيه وهو العرض والى ما لا يكون
كذلك وهو الجوهر والمتكلمون قسموه الى ما لا اول لوجوده وهو القديم
والى ما له اول وهو المحدث والمحدث الى المتحيز وهو الجوهر او حال
فيه وهو العرض والى ما ليس بهما واحالوه لانه لو كان لشاركه الباري
فيه وخالفه في غيره فيلزم التركيب ومنع بان الاشتراك في العوارض
لا يستلزم التركيب **الفصل الثاني**
في الوجود والعدم وفيه مباحث **الاول** في تصور الوجود وهو
بديهي لوجوه الاول انه جزء من وجودي المتصور بديهة الثاني
التصديق البديهي بان النفي والاثبات لا يجتمعان ولا يرتفعان
مسبوق بتصور الوجود والعدم ويغايرهما الى النفي والاثبات
المتوقف تصوره على تصور الوحدة والثاني في البديهي لو دل
بديهيا تصورات جزء الامور بديهية فيلزم هذا التصديق ان كان
بديهيا يطلقا لم يحتج الى دليل ونلزم بعد قلنا بداهة التصديق
مطلقا متوقفة على بداهة العلم بالجزء لا على حصول العلم بداهة
ولقائل ان يقول التصديق موقوف على تصور الجزء باعتبار ما لا على تصور البداهة
حقيقته فلا يلزم من تصوره بداهته الثالث الوجود بسيط لامتناع
تركبه من الموجود به او بنقيضه فلا يحد ولا يرسم اذ لا شيء اعرف

مجردا وذلك لا يوجب امتناع حركتها مادية وعن الثاني ان الحركة
لذاتها تقتضي زمانا والا لكانت الحركة في الخلاء لا في زمان وكيف
وكل نقلة تقع على مسافة منقسمة ومتجزية بانقسامها الى اجزاء بعضها
قبل وبعضها بعد وهو ساعة بحسب هذا الغرض فيكون زمان الملاء
الرقيق ساعة وعشر تسع ساعات وعن الثالث بان الخلاء بعد متشابه
فحصول مقدار العالم وحصول بعض الاجسام في بعض الجوانب لما فيها
من الملائمة والمنافرة واقتضاء القرب والبعد وعورض بان القول
بالسطح باطل والا لتسلسلت الاجسام الى غير نهاية لان كل جسم فله
حيز لا محالة ولما كان تموج الحجر عند جريان الماء عليه سأ لنا لا يقال
سكونه بقاء نسبته من الساكنات لان بقاء النسبة معلل بسكونه
ولزوم ازدياد المكان ونقصه والتمكن بحاله كما اذا انكبت شمعة
مدورة بالعكس والتحليل على امكان الخلاء وانه لو رفع صفحة ملساء
من مثلها دفعة لخلا الوسط اول زمان الارتفاع ولو لم يكن خلاء
لزم من حركة بقة تدافع جملة العالم لا يقال تخلخل ما وراءه
ويتكاثف قدامه لان زوال مقدار وحصول آخر فرع على وجود
الهيولى وعرضية المقدار وكلاهما ممنوع **الفصل الثالث**
في الكيف الاستقراء دل على انحصاره عند المتكلمين في اقسام اربعة
الكيفيات المحسوسة والنفسانية والمختصة بالكميات والاستعدادات
اما الاول ففيه مباحث **الاول** في اقسامها الكيفيات المحسوسة
ان كانت راسخة سميت انفعاليات والا فانفعالات لانفعال الحس
عنها اولا ولانها تابعة للمزاج اما بالشخص كحلاوة العسل وحمرة الدم

اوبالنوع كحرارة النار وبرودة الماء وهي تنقسم بانقسام الحواس
فاللمس الظاهر الى الملموسات وهي الحرارة والبرودة والرطوبة
واليبوسة وتسمى كيفيات اول لتكيف البسائط بها اولا والخفة
والثقل والصلابة واللين والملاسة والخشونة والى المبصرات وهي
الالوان والاضواء والى المسموعات وهي الاصوات والحروف والى المذوقات
وهي الطعوم والى المشمومات وهي الروائح **الثاني** في تحقيق الملموسات
الحرارة والبرودة من اظهر المحسوسات واينهما فالحرارة تفعل تفريق
المختلفات وجمع المتماثلات من حيث انها تصعد الالطف فالالطف
فينضم كل جزء الى ما يشاكله بمقتضى طبعه الا اذا كان الالتحام شديدا
فتفيد سيلانا او دورانا ان كان اللطيف والكثيف قريبين في الاعتدال
لما بينهما من التلازم والتجاذب كما في الذهب وتليينا ان كان الكثيف
غالبا لا في الغاية كالحديد وتصعيدا بالكلية ان قويت واللطيف
الكثر والاشبه ان الحرارة الغريزية مغايرة للحرارة النارية وكذا
الحرارة الفائضة من الكواكب وقيل هي حرارة الجزء الناري المنكسر
وقد تحدث الحرارة بالحركة ودليله التجربة [illegible] الحركة
مسخنة لتسخنت العناصر الثلاثة فصارت نارا بسبب حركة الافلاك
لكن الافلاك لا تقبل السخونة فلا تسخن ولا تسخن ما يجاورها
واما البرودة فقيل هي عدم الحرارة ومنع بان المحسوس ليس
عدم الحرارة ولا الجسم والا لكان الاحساس بالجسم احساسا بالبرودة
واما الرطوبة فقال الامام هي البلة المقتضية لسهولة الالتصاق
والانفصال لا الالتصاق فيكون العسل ارطب من الماء اذ هو الصق منه

لانه ينفصل بعسر وقال الحكماء هي كيفية توجب سهولة قبول الشكل
وتركه وهي غير السيلان فانه عبارة عن حركات توجد في اجسام متفاصلة
في الحقيقة متواصلة في الحس يدفع بعضها بعضا حتى لو وجد ذلك في
التراب كان سيالا واليبوسة مقابلها على الترتيبين واما الخفة والثقل
فهما قوتان تحرك من محلهما بواسطتهما مدافعة صاعدة او هابطة ويسميها
المتكلمون اعتمادا والحكماء ميلا طبيعيا وهو لا يوجد في الجسم المتمكن في
حيزه الطبيعي لامتناع المدافعة عنه واليه ثم الميل قد يكون نفسانيا
كاعتماد الانسان على غيره وقسريا كميل الحجر المرمي الى فوق وقد يجتمع
ميلان الى جهة واحدة كما في الحجر المرمي الى اسفل والانسان المعتمد
والى جهتين ان فرضناه بما يوجب المدافعة اليهما ولذلك تختلف
حال الحجرين المرميين الى فوق بقوة واحدة اذا اختلفا في الصغر
والكبر والصلابة هي عبارة عن ممانعة الغامز واللين عدمها وقيل
هما كيفيتان تقتضيانهما والملاسة والخشونة استواء وضع الاجزاء
ولا استواؤه فهما من مقولة الوضع الا اذا فسرنا بكيفيتين تابعتين
للوضع **الثالث** في تحقيق المبصرات اما الالوان فاظهر المحسوسات
ماهية وقد قيل البياض يتخيل من مخالطة الهواء للاجسام
الشفافة المتصغرة كما في الثلج والبلور المسحوق وموضع شق الزجاج
والسواد من كثافة الجسم وعدم غور الضوء فيه واجيب بان ذلك
قد يكون سبب حدوثهما والبياض يحس به فيما لا يعقل فيه ذلك
كبيض المسلوق ولبن العذراء فانهما بعد الطبخ والانعقاد يصيران
اثقل واكثف والمشهور ان اصل الالوان هو السواد والبياض و

والباقي تركب منها وقيل الحمرة والخضرة والصفرة وقد زعم الشيخ
ابو علي ان وجود الالوان مشروط بالضوء لانا لا نحس بها في الظلمة وذلك
اما لعدمها او لمعاوقة الظلمة والثاني باطل لان العدم لا يعوق فتعين
الاول والاعتراض عليه لم لا يجوز ان يكون الضوء شرطا لابصارها
فلا ترى عند عدمه فرع الالوان قد توجد شديدة اذا كانت صرفة
وضعيفة اذا اختلط بها اجزاء صغار تضادها اختلاطا لا يتميز معه
واما الاضواء فقيل انها اجسام شفافة تنفصل عن المضيء لانها
متحركة بدليل انحدارها عن الكواكب وانعكاسها وكل متحرك جسم
واجيب بمنع الصغرى ودليلها وعورض بانها لو كانت اجساما لتحرك
بمقتضى طباعها الى جهة واحدة وايضا لو كانت اجساما لكانت
وكانت محسوسة تسترت ما تحتها فكان الاكثر ضوءا اكثر سترا والواقع
خلافه وان لم تكن محسوسة لم يكن الضوء محسوسا وقيل هو اللون ومنع
بانه قد يحس به دون اللون كالبلور اذا كان في ظلمة ثم ان منها ما هو
اول وهو الحاصل من مقابلة المضيء لذاته ويسمى ضياء ان قوي وشعاعا
ان ضعف وما هو ثان وهو الحاصل من مقابلة المضيء بالغير كالحاصل
على وجه الارض وقت الاسفار وعقيب الغروب ومن مقابلة القمر
ويسمى نورا وظلا ان حصل من مقابلة الهواء المتكيف به وانما اختص
به كما على الجدار المضيء لضعف لونه والذي يترقرق على الاجسام
يسمى لمعانا فان كان ذاتيا يسمى شعاعا كالشمس والا بريقا كا
لمرآة والظلمة عدم النور عما من شانه هو وقيل هي كيفية تمنع الابصار
ورد بانه لو كان كذلك لوجب ان لا يرى الجالس في الظلمة نارا توقد

بقربه وما حولها ولقائل ان يقول المانع ظلمة تحيط بالمرئي لا بالرائي
الرابع في تحقيق المسموعات الحروف كيفيات تعرض للاصوات
تتميز بعضها عن بعض في الثقل والخفة وهي تنقسم الى مصوتة وهي
حروف المد واللين والى صامتة وهي ما عداها والمشهور ان السبب
الاكثري للصوت تموج الهواء بقرع او قلع عنيف وان الاحساس به
يتوقف على وصول الهواء الى الصماخ لانه يميل بهبوب الريح ويتخلف
عن مشاهدة السبب كما في ضرب الفاس ولانه لو وضع طرف انبوبة
على صماخ الانسان وتكلم فيه لم يسمع غيره وانه محسوس به في الخارج
والا لما علمت جهته والصدى صوت يحصل من انصراف هواء متموج
من جبل او جسم املس الخامس في تحقيق الطعوم الجسم اما ان يكون
لطيفا او كثيفا او معتدلا والفاعل فيه اما الحرارة او البرودة
او المعتدل بينهما فينفعل الحار في الكثيف مرارة وفي اللطيف حرافة
وفي المعتدل ملوحة والبرودة في الكثيف عفوصة وفي اللطيف
حموضة وفي المعتدل قبضا والمعتدل في الكثيف حلاوة واللطيف
دسومة والمعتدل تفاهة وقد تطلق التفه على ما لا طعم له او لا يحس
بطعمه كالنحاس فانه لا يتحلل منه ما يخالط اللسان فيحس به وقد يجتمع
طعمان كالمرارة والقبض كما في الحضض ويسمى البشاعة والمرارة و
الملوحة في السبخة ويسمى الزعوقة ايضا السادس في المشمومات
الروائح الموافقة للمزاج تسمى طيبة والمخالفة له تسمى منتنة وقد
يقال رائحة حلوة وحامضة باعتبار ما يقارنها وليس لانواعها
اسماء خاصة وسبب الاحساس بها وصول الهواء المتكيف بها الى الخيشوم

وقيل الخلط بجزء لطيف متحلل من ذي الرائحة **واما القسم الثاني**

اعني الكيفيات النفسانية ففي الحيوة والصحة والمرض والادراك

وما يتوقف عليه الافعال كالقدرة والارادة فما كان منها راسخة

سميت ملكة وما ليس كذلك سميت حالا وبيانها في مباحث **الاول**

في الحيوة وهي قوة تتبع الاعتدال النوعي وتفيض منها سائر القوى

واستدل الحكيم على مغايرتها للقوى الحس والتغذية بان العضو

المفلوج حي وليس بحساس والعضو الذابل حي وليس بمغتذ والنبات

بعكسه ومنع بان عدم الفعل لا يستلزم عدم القوة لجواز ان يمنعها

عنه عائق لا يقال القوة ما يؤثر بالفعل لانا لو سلم لزم ان لا يطلق

لفظ القوة عليه حال عدمه وبان عادم النبات تخالف غاذية

الحيوان بالذات وقد شرطها الحكماء والمتكلمون بالبنية ومنع بانها ان

قامت بالمجموع والحدث كان الواحد حالا في محال وهو محال وان تعددت

كان كل واحد مشروطا بالاخر وفيه نظر والموت عدم الحيوة عما من شانه

حي وقيل هو كيفية تضاد الحيوة لقوله تعالى خلق الموت والحيوة و

العدم لا يخلق ومنع بان المعنى بالخلق هو التقدير **الثاني** في الادراكات

وهي اما ان تكون ظاهرة كالاحساس بالمشاعر الخمس والباطنة

تنقسم الى تصورات وتصديقات والتصديق اما ان تكون جازما اولا

تكون والاول اما ان تكون لموجب اولا الثاني التقليد والاول اما

ان يقبل متعلقه النقيض بوجه وهو الاعتقاد اولا وهو العلم والثاني

ان كان متساوي الطرفين فهو الشك وان لم تكن فالراجح ظن والمرجوح

وهم والتصور هو وجود صورة المعلوم في العالم والذي يدل على

وجود هذه الصورة في العقل انا نتصور المعدوم ونميزه عن غيره فتميزا

لا يتحقق الا مع الثبوت وليس هو في الخارج فهو في الذهن اعترض

عليه بانه يوجب كون الذهن حارا باردا مستقيما مستديرا معا

عند تصورها والحق انهم ان قصدوا بالصورة ما يشبه المتخيلة في المراة

فمحتمل وان ارادوا ما يشارك الخارجي في تمام الماهية فباطل لانه

عرض والمتصور قد يكون جوهرا والشيء قد يتصور نفسه فلو حصلت

مثله لزم اجتماع المثلين لا يقال العاقل والمعقول واحد لان العاقل

هو الذي حصل عنده ماهية مجردة وهو اعم من الذي حصل عنده

ما يغايره لان حضور الشيء عند نفسه محال وقيل تعلق خاص بين

العالم والمعلوم فيتعدد بتعدد المعلومات ويشكل بتعقل الشيء نفسه

وقيل صفة توجب العالمية وهي حالة لها تعلق بالمعلوم فعلى هذا

لا يتعدد بتعدد المعلومات **فرعان** على القول بالصورة الاول

الصور العقلية تفارق الجسمانية في انها متمانعة ومحسوسة

وممتنعة الحلول في مادة فما هي اصغر منها وممتنعة حدوث ما هو

اكبر منها **الثاني** الصور العقلية كلية لا على معنى انها كلية في

انفسها فانها صور جزئية في نفوس جزئية بل لان المعلوم بها كلي

او لان نسبتها الى كل واحد من افراد ذلك النوع على سواء والعلم

اجمالي يتعلق بامور متعددة باعتبار شامل لها وتفصيلي يتعلق باعيان

كل واحد منها وفعلي مثل ان تصورت شيئا فتفعله وانفعالي كما اذا

شاهدت شيئا فتعقلته **مسئلة** للنفس اربع مراتب الاولى

استعداد التعقل ويسمى العقل الهيولاني والثانية ان تحصل

البديهيات باستعمال الحواس في الجزئيات ويسمى العقل بالملكة التي
هي مناط التكليف الثالث ان يحصل النظريات بحيث يتمكن من استحضارها
ويسمى العقل بالفعل الرابع ان يستحضرها ويلتفت اليها ويسمى
العقل المستفاد **الثالث** في القدرة والارادة القدرة صفة تؤثر
وفق الارادة وهي ميل يعقب اعتقاد النفع كما ان الكراهة نفرة
تعقب اعتقاد الضر وتقال القدرة لمبدأ الافعال المختلفة فالقوة
الحيوانية قدرة وفاقا والفلكية عند من يجعلها شاعرة على الاول
والنباتية على الثاني والقوة العنصرية خارجة عنهما وهي غير المزاج
لانه من جنس الحرارة والبرودة وتاثيرها من جنس تاثيرهما والقدرة
ليست كذلك والقوة مبدأ الفعل مطلقا وقد تقال لامكان الشيء
مجازا والخلق ملكة تصدر بها عن النفس الافعال بسهولة من غير
سبق روية والفرق بينه وبين القدرة ان نسبة القدرة الى
الضدين على السواء ومن منع ذلك اراد بها القوة المستجمعة لشرائط
التاثير ولهذا زعم ان القدرة مع الفعل والمحبة نوع من الارادة
فمحبة الله تعالى للعباد ارادة كرامتهم ومحبة العباد له ارادة طاعته
والرضا ترك الاعتراض والعزم جزم الارادة بعد التردد **الرابع**
اللذة والالم بديهيتا التصور وقولهم اللذة ادراك الملائم والالم ادراك
المنافي تنبيه لانا نجد من انفسنا حالة مخصوصة ونعلم انا ندرك
ملائما ولا نعلم ان تلك الحالة هي نفس الادراك او غيره وبتقدير
التغاير فاللذة كلاهما او احدهما وما قيل من ان اللذة هي دفع الالم
خطأ لان الانسان قد يلتذ بالنظر الى الوجه الحسن والوقوف

على مسألة والعثور على مال فجأة بلا خطور ببال **الخامس** في الصحة و
المرض الصحة حال او ملكة بها تصدر الافعال عن موضوعها سليمة و
المرض بخلافه فلا واسطة واما الفرح والحزن والحقد وامثال ذلك
فغنية عن البيان **واما القسم الثالث** وهو الكيفيات المختصة بالكميات
وهي اما ان تكون عارضة للكميات وحدها اما المتصلات كالاستقامة
والاستدارة والانحناء والتشكل واما المنفصلات كالزوجية والفردية
والتركيب واما ان تكون مركبة منها ومن غيرها كالخلقة المركبة من الشكل
واللون **واما القسم الرابع** وهو الكيفيات الاستعدادية
فهي ان كانت استعدادا نحو اللاقبول كالصلابة يسمى قوة وان
كانت استعدادا نحو القبول يسمى ضعفا ولا قوة **الفصل الرابع**
في الاعراض النسبية وفيه مباحث **الاول** في هليتها انكرها جمهور
المتكلمين الا الاين وقالوا لو وجدت لوجد حصولها في محالها وتسلسل
واجيب الحكماء بانها تكون محققة ولا فرض ولا اعتبار فهي اذن
من الخارجيات وليست اعداما لانها تحصل بعد ما لم تكن والاذات
للجسم لا كلا لا يتقابل الى الغير وتوقف بالفناء والمعنى **الثاني**
في الاين ويسميه المتكلمون كونا فقالوا حصول الجوهر آنين متعاقبين
في مكان واحد سكون وفي مكانين حركة فحصوله اول حدوثه لا حركة
ولا سكون قال الحكماء الحركة كمال اول لما هو بالقوة من جهة ما
هو بالقوة وبيانه ان الحركة امر ممكن الحصول للجسم فيكون حصولها
كمالا ويفارق غيره من حيث ان حقيقتها ليست الا التادي الى
الغير فيكون ذلك الغير متوجها اليه ممكن الوجود لينال التادي

61

وما اليه اما بالذات كالتسوّد والتبيّض او بالعرض كالصعود و
الهبوط فان مبدأهما ومنتهاهما نقطتان متماثلتان عرض لهما تضاد
من حيث ان احديهما صارت مبدأ والاخرى منتهى وانقسامها بانقسام
الزمان وانقسام المسافة والمتحرك ولابد لها من قوة توجبها وتلك
القوة ان كانت مستفيدة من سبب خارجي سميت الحركة قسرية والا فان
كان لها شعور بما يصدر عنها سميت ارادية والا سميت طبيعية وكل
منها سريعة وبطيئة والبطؤ ليس لتخلل السكنات والا لكانت نسبة
السكنات المتخللة بين حركات عدو الفرس نصف يوم الى حركاته
نسبة فضل حركة الفلك الاعظم على حركته فيكون سكناته ازيد من حركاته
الف الف مرة فينبغي ان لا يحس بحركاته المتخللة المغمورة في تلك
السكنات وايضا لجاز ان يرتفع الشمس جزءا ويسكن الظل لجاز بالجزء
الثاني حتى يتم الارتفاع بل الموجب له في الحركة الطبيعية ممانعة
المخروق وفي القسرية ممانعة الطبيعة وفي الارادة ممانعتهما والمشهور
انه لابد من تخلل سكون بين كل حركتين مستقيمتين لكون ان الميل المحرك
للجسم لابد وان يكون حاصلا معه الى ان يصل الى الحد المبين وذلك الوصول
في آن والحركة عن هذا الحد لابد وان يكون بميل آخر وحدوثه في آن آخر
لاستحالة اجتماع الميل الثاني مع الميل عنه ويكون بينهما زمان والا لزم
تتالي الآنات فيكون الجسم في ذلك الزمان ساكنا ورد بمنع امتناع
اجتماع الميلين وتتالي الآنات **الثالث** في الاضافة ويطلق المضاف
على الاضافة وهو المضاف الحقيقي وعلى معروضها وعليهما جميعا وهو
المشهوري ومن خواصها التكافؤ في لزوم الوجود ووجوب الانعكاس

اليه فيكون حصولها كالا ثانيا وذلك التوجه ما دام كذلك يبقى شئ
منه بالقوة والامكان وصولا لم توجهنا فتبين انها كمال اول لما هو
بالقوة من حيث ما هو بالقوة وحاصله قريب مما قاله قدماؤهم وهو
انها خروج من القوة الى الفعل على سبيل التدريج وذلك قد يكون
في الكم كالتخلخل والتكاثف ومما ازدياد المقدار وانتقاص من غيره
ولا فصل وكالنمو والذبول ومما ازدياد وانتقاص يكونان بهما له
في الكيف كاسوداد العنب وتسخن الماء وهي استحالة وفي الوضع
كحركة الفلك وتسمى حركة دورية وفي الاين كالحركة من مكان الى
مكان آخر وتسمى نقلة ولا تكون في الجوهر لان حصوله دفعي ويسمى كونا
ولا في سائر المقولات فانها تابعة لمعروضاتها ولابد لكل حركة من
ستة امور ما منه الحركة وما اليه وما فيه وما له وما به والزمان و
تشخص الحركة انما يتحقق بوحدة موضوعها وزمانها وما هي فيه اذ
الواحد قد يتحرك الى جهتين في زمانين وقد ينتقل ويسود في آن
واحد ومتى اتحد ذلك اتحد المبدأ والمنتهى لا محالة ولا عبرة
بوحدة المحرك وتعدده وتنوعها بتنوع ما فيه وما اليه كالهبوط
والصعود وما فيه كاخذ الابيض الى النصف الى التحمر الى السواد
والى الفستقية الى الخضرة الى السواد ولا عبرة بتنوع المحرك والموضوع
والزمان ان قدر تنوعه لجواز اشتراك المختلفات في اثر او عارض
لازم او معروض واحد واختلافها الجنسي باعتبار ما هي فيه كالنقلة
والاستحالة والنمو وتضادها ليس لتضاد المحرك والزمان لما سبق
وما منه لان الصعود ضد الهبوط مع وحدة الطريق بل لتضاد ما منه

كابوة الاب وابن الابن وانها اذا كانت مطلقة او محصلة فى
طرف كانت فى الطرف الآخر كذلك اما لو تحصل موضوع احديهما لم يلزم
ان تحصل موضوع الاخرى ثم منها ما يتوافق فى الطرفين كالتماثل و
التساوى او يختلف اختلافا محدودا ككونه نصفا وضعفا او غير محدود
ككونه زايدا وناقصا والاتصاف بها قد يحتاج الى صفة حقيقية فى
الجانبين كالعاشق والمعشوق او فى احدهما كالعالم والمعلوم وقد لا
يحتاج كاليمين والشمال وقد تعرض سائر المقولات فتكون هى كالاب
والكم كالعظيم والكيف كالاحر والاين كالاعلى والمضاف كالاقرب
والملك كالاكسى والفعل كالاقطع والانفعال كالاشد تقطعا والاضافات
فى تخصيصها وتوعيتها وجنسيتها وتضادها تابعة لمعروضاتها
فرع التقدم على الشى قد يكون بالزمان كتقدم الاب على الابن
وبالذات والطبع كتقدم الجزء على الكل وبالعلية كتقدم الشمس على ضوئها
وبالمكان كتقدم الامام على المأموم وبالشرف كتقدم العالم على الجاهل
وليس فى سائر المقولات النسبية مزيد بحث فلنختم الكلام فى الاعراض
الباب الثالث فى الجوهر قال الحكماء الجوهر اما ان يكون
محلا وهو الهيولى او حالا وهو الصورة او مركبا منهما وهو الجسم او
لا كذلك وهو المفارق فان تعلق بالجسم تعلق التدبير فهو النفس
والا فهو العقل قال المتكلمون كل جوهر فهو متحيز وكل متحيز اما
ان يقبل القسمة وهو الجسم اولا وهو الجوهر الفرد ومباحث الباب
تنحصر فى فصلين الاول فى مباحث الاجسام الاول
فى تعريف الجسم الحد المرضى عند جمهور المتأخرين انه الجوهر القابل

للابعاد الثلثة المتقاطعة على الزوايا القائمة واعترض عليه بان الجوهر
لم يثبت جنسيته والقابل ان كان عرضا لم يكن جزء الجوهر وان كان
جوهرا دخل الجنس فيه ويستدعى فصلا آخر ويتسلسل وبهذا علم ان الجوهر
لا يكون جنسا وقالت المعتزلة انه الطويل العريض العميق وقال بعض
اصحابنا انه يتركب من جزئين فصاعدا ولا شك ان حقيقة الجسم اظهر من
ذلك الثانى فى اجزائه ذهب جمهور المتكلمين الى ان الاجسام
القطاع مركبة من اجزاء صغار لا تنقسم اصلا وقيل فعلا وقيل من اجزاء
غير متناهية وذهب الحكماء الى انها متصلة فى نفسها كما هى عند الحس
قابلة لانقسامات لا نهاية لها وقيل قابلة لانقسامات متناهية حجة
المتكلمين ان الجسم قابل للقسمة وكل ما هو قابل للقسمة ليس بواحد والا
لفات به وحدته والقسمة بانقسام وايضا فكل منقسم يتميز مقاطع اجزائه
بخواص مختلفة فيكون منقسما بالفعل متعددا بتعدد تلك الخواص العارضة
لها وايضا هوية العقيمين المتفاصلين بالتقسيم ان كانت حاصلة
قبل التقسيم فهو المطلوب والا لكان التقسيم اعداما للجسم الاول
واحداثا للعقيمين فقطع هذا الوثن بعوض براس ابرة فى البحر
اعدم البحر الاول واوجد بحرا آخر وفساده لا يخفى فثبت ان كل جسم
ليس بواحد فى نفسه بل هو مركب من اجزاء وتلك الاجزاء لا تنقسم
والا لكانت ذات اجزاء اخر فيكون الجسم مركبا من اجزاء لا نهاية
لها وهو محال لان كل عدد متناه كان او غير متناه فالواحد موجود
فيه فاذا اخذنا ثمانية اجزاء بحيث يكون فى كل جهة جزء حصل جسم
متناهى الاجزاء وح يكون نسبة حجمه الى حجم سائر الاجسام نسبة

متناهي القدر الى متناهي القدر لكن ازدياد الحجم بازدياد التاليف
والنظم فلو كان جسم متناهي القدر من اجزاء غير متناهية لكانت
نسبة الآحاد المتناهية على فرض الى الآحاد الغير المتناهية نسبة متناه
الى متناه هذا خلف ولانه لو تركب الجسم من اجزاء غير متناهية لامتنع
قطع المسافة لتوقفه على قطع اجزائها وقطع كل جزء مسبوق بقطع ما قبله
فيكون قطعه في زمان غير متناه وايضا النقطة موجودة بالاتفاق
وهي لا تقبل القسمة فان كان جوهرا فهو عين ما هو المطلوب وان كان
عرضا لم ينقسم محلها والا انقسمت بانقسامها ايضا وايضا فالحركة الحاضرة
غير منقسمة والا لما كان الكل حاضرا فلا ينقسم ما فيه فثبت ان في
الاجسام ما لا يقبل القسمة لا يقال الحركة ليست الا الماضي والمستقبل
لانه يوجب ان لا يوجد الحركة اصلا احتج الحكماء على نفي الجوهر الفرد
بوجوه الاول ان كل متحيز فيمينه غير يساره والوجه الذي منه غير
الظاهر لا يقال ذلك لتغاير وجهيه لانهما ان كانا جوهرين ثبت المدعى
والا لزم تغاير محليهما الثاني انا لو فرضنا خطا من اجزاء شفع كون
احد طرفيه جزء وتحت الاخر آخر وتحرك كل على شكله وتحاذيا لالتقاء
على ملتقى جزئين فيلزم الانقسام الثالث كما تنكح الرجح على الكرة
نقطع البطيء اقل منه والا لزم ان يساوقه جزء ويقف في آخره
قدبان تساده الرابع الجسم الذي اجزاؤه وتر وكان ظله مثليه
كان مثل من الظل ظل نصفه فيكون له نصف فينتصف الجزء المتوسط
وقد برهن اقليدس على ان كل خط يصح تنصيفه وهو ينفي ذلك
الخامس اذا فرض خط من ثلثة اجزاء على احد طرفيه جزء تحرك

المقابل الايمن والجزء الى الايسر فان انتقل الى ما فوق الجزء الثاني فهو
محال لان الجزء الثاني انتقل ايضا حين الجزء الاول وان انتقل الى
ما فوق الثالث فهو قطع جزءين حين ما قطع ما تحته جزء واحدا فينقسم
الزمان والحركة والمسافة السادس الجزء شكل فان كان كرة فاذا انضم
بالجزء آخر وقعت بينهما فرج لا تسع اجزاء مثلها فيلزم الانقسام وان كان
مضلعا كانت فيه زوايا فينقسم السابع اذا دارت الرحى فما قطع
الطوق العظيم جزءا فالصغير اما ان يقطع اقل من جزء فينقسم الجزء او
جزءا فاذا يساوي الصغير العظيم او يقطع تارة جزءا او يسكن اخرى
فيتفكك اجزاء الرحى وكذلك البركار ذو الشعب الثلث ثم قالوا الجسم
متصل في نفسه يقبل انقسامات لا نهاية لها والقابل لها ليس الاتصال
لانه ينعدم عند ورود الانفصال فيبقى مع المقبول فهو شيء آخر يقبل الاتصال
والانفصال ويسمى هيولى ومادة والاتصال صورة واعلم ان دليل
الزيفين عن الانقسام الفعلي ويوجب القسمة الوهمية لا يقال
القسمة الوهمية تستلزم الى جواز القسمة الانفكاكية لان الاجزاء المفروضة
متماثلة فيصح بين كل اثنين منها ما يصح بين آخرين فيصح بين المتباينين
ما يصح بين المتصلين وبالعكس لانا نقول لم لا يجوز ان يكون الجسم مركبا
من اجزاء متخالفة بالماهية او متخصصة بمخصصات مانعة عن الانفكاك
ويكون تلك قابلة للاتصال والانفصال وان سلم اتصال الجسم فلم لا يجوز
ان يقال هو وحدة الجسم والانفصال هو التعدد والقابل لهما الجسم
فرع قالوا الصورة لا تنفك عن الهيولى لانها لا تنفك عن التناهي و
الشكل والموجب لها ليس الجسمية العامة ولا ما ينا من لوازمها والا

تساوى الجزء الكل فيها ولا فاعل والا استقلت الصورة بالانفعال
هو الحامل لما فيه من الصفات ولانها قابلة للقسمة الوهمية ابدا
وكل ما قبل الوهمية قبل الانفكاكية وكل ما قبل الانفكاكية فله مادة
على ما سبق تقرير هذه المقدمات ولا الهيولى عنها لانها لو تجردت
ذات وضع وانقسمت فى جميع الجهات كانت جسما والا كانت نقطة
او خطا او سطحا ولو تجردت عن ذات وضع فاذا لحقتها الصورة فحينئذ
ذات وضع مخصوص بمكان غير مترجح لجانب بلا مرجح لانها لو
تجردت لكانت موجودة بالفعل ومستعدة للصورة والواحد لا يقتضى
قوة وفعلا فيكون لها ما يقتضى هذه القوة وهو الهيولى فتكون للهيولى
هيولى اخرى فالهيولى تفتقر الى الصورة فى بقائها وتعينها والصورة
تحتاج الى مادة فى تعينها وتشكلها والمادة ايضا لا تخلو عن صورة
نوعية والا لما اختلفت الاجسام فى الهيئات والامكنة والكيفيات
والاوضاع الطبيعية والتشكل والتفكك بسهولة او عسر واعلم ان
بناء هذه الكلمات على نفى الفاعل المختار والحق انه مع ذلك
فللمعترض ان يجوز انفعال الصورة بنفسها وعدم استلزام قبول
القسمة الوهمية قبول الانفكاكية ومن اقتضاء المادة لم تجرد وضعا
معينا بشرط اقتران الصورة بها وكون الواحد مبدأ للكثير مع ان
القابلية ليست اثرا ووجود المادة بالفعل ليس مقتضى ذاتها ولان
يطالبهم بما اوجب الاختلاف فى الصور النوعية ثم يزعم ان ما
يجعلونه اياه من الاحوال المعتبرة السابقة واختلاف المواد
الفلكية بسبب اختلاف الاعراض والهيئات **الثالث** فى اقسام

قال الحكماء الاجسام اما بسائط او مركبات والبسائط تكون كرية
لان الطبيعة الواحدة لا تقتضى هيئات مختلفة وتنقسم الى فلكيات
وعناصر الاول افلاك وكواكب فالافلاك الثابتة بالارصاد تسعة
الاول الفلك الاعظم والعرش المجيد والجسم المحيط بسائر الاجسام ويدل
عليه وجوه **الاول** ان الاجسام متناهية لما سنذكر فيكون جسم هو نهايتها
الثانى الجهة متعلق الاشارة ومقصد المتحرك بالوصول اليه فتكون
موجودة غير مجردة وليست بجسم لانها غير منقسمة الا فالواصل الى
نصفها ان وقف فالجهة لا ما بعده والآخر لغو ان كانت عن الجهة
فكذلك وان كان منتهيا اليها فالجهة ما بعده فهى جسمانية والمحدد لها
جسم واحد اذ لو تعدد ولم يحط البعض بالبعض يتحدد القرب بها
دون البعد وان احاط فالمحاط حشو اذ المحيط يحدد القرب بمحيطه
والبعد بمركزه وهو بسيط والا لصح الانحلال عليه وهو بالحركة
المستقيمة المتوجهة الى الجهة فالجهة لا بد منه فيكون كريا **الثالث**
الارصاد شاهدة على ان الكواكب والافلاك تتحرك بالحركة اليومية
مع حركات اخر متفاوتة فلا بد من جسم محيط بها يحركها بحركتها
اليومية وهذا يدل على فلك تاسع ولا يدل على احاطته بجملة الابعاد
واما الثمانية الباقية فيدل عليها اختلاف حركات الكواكب و
امتناع تحركها بالذات لاستحالة الخرق على الافلاك وللقائل ان يقول
ان سلم استحالة الخرق فلم لا يجوز ان يكون لكل كوكب نطاق يتحرك
بنفسه او باعتماد الكوكب عليه **فرعان** الاول انها بأسرها شفافة
اذ لو كانت ملونة لحجبت نور الابصار عن رؤية ما وراءها

ولا حارة ولا باردة والا لاستولى الحر والبرد على عالم العناصر لمجاورتها
ولا خفيفة ولا ثقيلة والا لكان في طباعها ميل مستقيم ولا رطبة
ولا يابسة لان سهولة التشكل والانضاف وعسرهما لا يتم الا بالحركة
المستقيمة ولا قابلة للحركة الكمية لانه لو زاد محدب المحيط لزم
ان يكون فوقه خلاء وهو محال ومقعره مثل محدبه فيستحيل عليه ما
استحال على محدبه واذا لم ينقص مقعره امتنع ذلك في محدب الحاوي
والا لزم التداخل او وقوع الخلاء بينهما وكذا في مقعره لانه كالمحدب
في تمام الحقيقة وفيه احتمال لان الاستثناء ازدياد المحدب لعدم
الحيز الذي هو شرطه ولا يلزم من ذلك اشتراك المقعر له في ذلك
الثاني انها متحركة لان الاجزاء المفروضة فيها متماثلة فيصح لكل
واحد منها من الوضع والموضع ما يصح للآخر ولا يتاتى ذلك الا
بالحركة المستديرة فيصح الحركة عليها وكلما صحت الحركة المستديرة
عليه ففيه مبدأ ميل مستدير وكلما فيه ذلك كان متحركا بالاستدارة
لوجوب حصول الاثر عند حصول المؤثر وايضا الوقوف كل جزء على
وضع معين وفي حيز معين من اجزاء حيز الكل مع جواز غيره ترجيح
الترجيح بلا مرجح وهما منقوضان بالعناصر **واما الكواكب** فهي
اجسام بسيطة مركوزة في الافلاك مضيئة الا القمر فانه تستفيد
الضوء من الشمس ويتجدد له تفاوت نوره بحسب قربه من الشمس
وبعده لا يقال فلعله كرة يضيء احد وجهيها ويظلم الآخر وتتحرك
على مركزها حركة تساوي حركة الفلك اذ الخسوف يكذبه **واما
العناصر** فخفيف مطلق وهو النار حار يابس مماس لمقعر فلك

القمر وخفيف مضاف وهو الهواء حار رطب مماس لمقعر النار وثقيل
مطلق هو الارض بارد يابس ومحله الوسط بحيث ينطبق مركزه على
مركز العالم وثقيل مضاف هو الماء بارد رطب وكان من حقه ان يحيط
بالارض الا انه لما حصل في بعض جوانبها تلال ووهاد بسبب الاوضاع
والاتصالات الفلكية سال الماء بالطبع الى الاغوار وانكشف
المواضع المرتفعة وذلك حكمة من الله عز وجل ورحمة لتكون منبتا
للنبات ومسكنا للحيوانات ثم انها باسرها كائنة وفاسدة لان مياه
بعض العيون تنعقد حجرا والحجر يصير بحيل اصحاب الحيل ماء والهواء اللاصق
للاناء المبرد يصير قطرا والماء المغلي والشعلة هواء والهواء
نارا بالنفخ القوي **واما المركبات** فانما تخلق من امتزاج هذه
الاربع بامزجة مختلفة متعددة لخلق مختلفة وهي المعادن والنبات
والحيوان والمزاج هو الكيفية المتوسطة الحاصلة من تفاعل البسائط
بان يتصغر اجزاؤها فتختلط بحيث تكسر سورة كل واحد منها سورة
كيفية الاخر فيحدث كيفية متوسطة **الرابع** في حدوثها الاجسام
محدثة بذواتها وصفاتها وقال ارسطو الافلاك قديمة بذواتها وصفاتها
المعينة سوى الاوضاع والعناصر بموادها وصورها الجسمية بنوعها
وصورها النوعية بجنسها وقال من قبله الكل قديمة بذواتها
محدثة بصورها وصفاتها واختلفوا في تلك الذوات فقيل كان الاصل
جوهرة فنظر البارئ تعالى اليها بنظر الهيبة فذابت فصارت
ماء ثم حصل الارض منه بالتكثيف والنار والهواء بالتلطيف والسماء
من دخان النار وقيل كان ارضا فحصل الباقي منها بالتلطيف وقيل

كان هواء او قيل كانا وتكونت الهولية بالتكثيف والسماء من الدخان وقيل
كان اجزاء صغارا من كل جنس متفرقة متحركة فيما اجتمع منها اجزاء متماثلة
الثالث واتصلت صارت جسما وقيل كان فضاء وهيولى تعشقت عليها
وتعلقت بها وصار تعلقها سببا لحدوث اجسام العالم من مبدعها وقيل
كانت وحدات فصارت ذات اوضاع وتكونت نقاطا ثم ائتلفت فصارت
اجساما وتوقف المخالفين في الكل لنا وجوه الاول انه لو كانت
الاجسام في الازل لكانت ساكنة اذ الحركة تقتضي المسبوقية بالغير
المنافية للازل والساكن في الازل لا يتحرك ابدا لان سكونه ان كان
لذاته امتنع انفكاكه وان كان لغيره فذلك الغير لابد وان يكون موجبا
والا لم يكن قديما واجبا لذاته او مستندا اليه دفعا للتسلسل
والدور وح يلزم دوامه بدوامه فلا يتحرك ابدا فالاجسام لو كانت
في الازل لم تتحرك ابدا واللازم باطل فالملزوم مثله قيل لو امتنع
وجوده ازلا لامتنع وجوده مطلقا لاستحالة انقلاب الممتنع لذاته ممكنا
قلنا الممتنع ازلا ليس الممتنع لذاته كالحادث اليومي فيجوز الحدوث
لا يقال لم لا يكون متحركا او ساكنا قلنا اضطر اليه لا يخلو عن وضع
وضع ومماسة لما في جوفه فان يجيء الوضع والمماسة المتعينين لم ... الا
متحرك قبل الازل بناء على حركة معينة لا حركات لا اول لها قلنا بل
الحركة من حيث هي لما سبق نسلم لم لا يجوز ان يكون السكون مشروطا
بعدم حادث يزول بحدوثه قلنا ينافي حدوثه وجود الساكن فيتوقف
على عدم ويلزم تحيل القدرة على ايجاد معين قدمه وتنقطع بوجوده
فاستقف ... قلنا المنقطع التعلق وهو ليس امرا وجوديا **الثاني**

الاجسام ممكنة لانها مركبة ومتعددة فلها سبب وذلك السبب لا يكون
موجبا والا لزم دوام جميع ما بعده بعضه بوسط او بغير وسط بدوام ذاته
وهو محال فيكون مختارا وكل ما له سبب مختار فهو محدث لا يقال لم لا يجوز
ان يوجد الموجب جسما متحركا على سبيل الدوام ويكون تحركه شرطا لحدوث
الحوادث والتغيرات لان وجود هذه الحوادث ان توقف على وجود
حركة وتلك الحركة على اخرى لزم اجتماع الحركات التي لا نهاية لها الملتئمة
وضعا وطبعا وهو محال وان توقف على عدمها بعد وجودها كان
الموجب مع عدم تلك الحركة علة تامة مستتبعة لوجود هذا الحادث
فيلزم من دوامه دوامه **الثالث** الاجسام لا تخلو عن الحوادث
وكل ما لا يخلو عن الحوادث فهو حادث والاول بين والثاني مبرهن
في باب الاول من الكتاب الثاني احتج المخالف بوجوه الاول انها لو
كانت محدثة لكان تخصيص احداثها بالوقت المعين بلا مخصص وهو
محال الثاني ان كل حادث فله مادة فالمادة قديمة دفعا للتسلسل
وهي لا تخلو عن الصورة والصورة ايضا قديمة فالجسم قديم الثالث
الزمان قديم والا لكان عدمه قبل وجوده قبلية لا يتحقق الا بالزمان
فيكون قبل وجود الزمان زمان هذا خلف وهو مقدار الحركة
القائمة بالجسم فيكون الجسم قديما واجيب عن الاول بان المخصص
هو الارادة وعن الثاني والثالث بان مقدماتها غير مسلمة
ولا مبرهنة واعلم ان صحة الفناء عليها متفرعة على حدوثها
والكرامية وان اعترفوا بحدوثها قالوا انها ابدية اذ لو عدمت
فعدمها اما ان يكون باعدام فاعل او طريان ضد او زوال شرط

والكل محال وقد سبق الكلام فيه تقريرا وجوابا **الخامس** في تناهي
الاجسام الابعاد الموجودة متناهية سواء فرضت في خلاء او ملاء
خلافا للهند لنا لو فرضنا خطا غير متناه وخطا متناهيا موازيا
للاول فاذا مال الى المسامتة فلا بد من نقطة تكون اول نقطة
المسامتة ويكون الخط منقطعا بها والا لكان اول المسامتة مع ما
فوقها فيكون غير المتناهي متناهيا هذا خلف احتجوا بان كل جسم
ما وراءه متميز مشار اليه حسا لان ما يلي جنوبه غير ما يلي شماله وكل
ما كان كذلك فهو موجود جسم او جسماني فثبت ان ما وراء كل جسم
جسم آخر لا الى نهاية ومنع بان التميز وهم محض ليس بثابت

الفصل الثاني في المفارقات وفيه مباحث **الاول**

في اقسامها الجواهر الغائبة اما ان تكون مؤثرة في الاجسام او مدبرة
اياها او لا مؤثرة ولا مدبرة والاول هم العقول والملاء الاعلى
والثاني ينقسم الى علوية يدبر الاجرام العلوية وهي النفوس
الفلكية والملائكة السماوية وسفلية تدبر عالم العناصر وهي
اما ان تكون مدبرة للبسائط وانواع الكائنات وهم يسمون
ملائكة الارض واليهم اشار صاحب الوحي صلوات الله عليه
قال جاءني ملك البحار وملك الجبال وملك الامطار وملك
الارزاق واما ان تكون مدبرة للاشخاص الجزئية وتسمى نفوسا
ارضية كالنفوس الناطقة الثالث ينقسم الى خير بالذات
وهم الملائكة الكروبيون وشرير بالذات وهم الشياطين و
المستعد للخير والشر وهم الجن ومذهب الحكماء ان الجن والشياطين

هم النفوس البشرية المفارقة من الابدان واكثر المتكلمين لما انكروا
الجواهر المجردة قالوا الملائكة والجن والشياطين اجسام لطيفة قادرة
على التشكل باشكال مختلفة هذا ما استنبطته من فوائد الانبياء و
التقطته من فوائد الحكماء واحاطة العقل بها من طريق الاستدلال لعلها
من قبيل المحال كما قال الله تعالى وما يعلم جنود ربك الا هو **الثاني**
في العقول قال الحكماء هم اعظم الملائكة واول المبدعات كما روي عنه
عليه السلام اول ما خلق الله العقل واقوى ما استدلوا به عليه وجهان
الاول ان الموجد القريب للافلاك ليس البارئ تعالى فانه واحد
والواحد لا يصدر عنه المركب ولا جسما آخر لانه ان احاط بها لتقدم
وجوده على وجودها المقارن لعدم الخلاء فيكون الخلاء ممكنا لذاته
وهو محال وان احاط به لزم كون الخسيس علة للشريف ولان الجسم
انما يؤثر بالوضع بالنسبة اليه فلا يؤثر في الهيولى ولا في الصورة
اذ ليس للهيولى وضع قبل الصورة ولا لها تعين قبل الهيولى فلا يؤثر
في الجسم ولا ما يتوقف فعله على الجسم فالموجد لها جوهر عقلي مجرد يستغني
عن الادوات وهو العقل الثاني الصادر من الله تعالى اولا بلا واسطة
لانه لا يتقدم على الجسم والصادر اولا علة لما عداه من الممكنات ولا
جسما لانه لا يكون علة لشيء من الجواهر لما سبق ولا هيولى ولا صورة
والا لتقدم احدهما على الآخر ولان الهيولى قابلة للصورة فلا تكون
علة فاعلة لها وتعين الصورة مستفاد من الهيولى فلا يصدر الهيولى
منها ولا ما يتوقف فعله على جسم هو عقل ولم وجود من المبدا الاول
ووجوب بالنظر اليه وامكان من ذاته فيكون بذلك سببا لعقل آخر

[library seal stamp]

ونفس وفلك ويصدر من العقل الثاني على هذا الوجه عقل ثالث
وفلك آخر ونفس وهلم جرا الى العقل العاشر المسمى بالعقل الفعال
المعبر عنه بالروح في قوله تعالى يوم يقوم الروح والمؤثر في عالم العناصر
المفيض للارواح البشرية والقلم يشبه ان يكون العقل الاول لقوله عليه السلام
اول ما خلق الله القلم فقال اكتب فقال ما اكتب فقال القدر ما كان
وما هو كائن الى الابد واللوح هو العقل الثاني ويشبه ان يكون العرش
متصلا به لقوله عليه السلام ما من مخلوق الا وصورته مخلوقة تحت العرش
فرع لما كانت العقول مجردة لم تكن حادثة ولا فاسدة وكانت
منحصرة انواعها في اشخاصها جامعة لكمالاتها بالفعل لما سبق من
ان مقابل هذه الامور لا يكون الا لما له مادة وكانت عاقلة لذواتها
ولجميع الكليات غير مدركة للجزئيات كما سيأتي تقريرها **الثالث**
في النفوس الفلكية احتجوا بان حركات الافلاك غير طبيعية والا
لكان المطلوب بالطبع مهروبا بالطبع ولا قسرية لان القسر انما
يكون على خلاف الطبع ويكون على موافقة القاسر في الجهة والسرعة
والبطء فهي اذن ارادية فلها محركات مدركة اما متخيلة واما عاقلة
والاول باطل لان التخيل الصرف لا يتبعه حركات دائمة باقية
على نظام واحد وكل عاقل مجرد لما سنذكره فثبت ان محركات الافلاك
جواهر مجردة عاقلة وليست هي المبادي القريبة للتحريك فان الحركات
الجزئية منبعثة عن ارادات جزئية تابعة لادراكات جزئية لكيفيات
لجزئيات بل لقوى جسمانية فائضة عنها شبيهة بالقوة الحيوانية
الفائضة من نفوسنا على ابداننا وتسمى نفوسا جزئية والمشهور

انما غايته من القوى الظاهرة والباطنة والشهوة والغضب اذ المقصود
منها جلب النافع ودفع الضار وهما محالان عليها **الرابع** في تجرد
النفوس الناطقة وهو مذهب الحكماء وحجة الاسلام ويدل عليه
العقل والنقل اما العقل فمن وجوه الاول ان العلم بالله تعالى وبالذات
البسائط لا ينقسم والا لجزؤه ان كان علما به كان الجزء مساويا للكل وهو
محال وان لم يكن فالمجموع ان لم يستلزم زائدا فكذلك وان استلزم
فيعود الكلام اليه ويتسلسل فمحله غير منقسم وكل جسم وجسماني منقسم
فمحل العلوم ليس بجسم ولا جسماني وهو نقض بالنقطة والوحدة وانقسام
الجسم الى ما لا يتناهى في الجسمية الثاني العاقل قد يدرك السواد و
البياض فلو كان جسما او جسمانيا لزم اجتماع السواد والبياض في جسم
واحد ومنع بان صورة السواد والبياض عقليتين لا تضاد بينهما ونقض
بتصور هذا السواد وهذا البياض الثالث لو كان العاقل جسما
او حالا فيه لزم تعقله دائما او لا تعقله دائما لان الصورة الحالة
في مادة تلك العضو ان كفت في تعقله لزم تعقله دائما وان لم يكف
امتنع تعقله دائما لامتناع اجتماع صورتين متماثلتين في مادة واحدة
واللازم باطل فالملزوم مثله وهو ضعيف لان الصورة العقلية عرض
فلا تماثل الجوهر وايضا هي حالة في القوة العاقلة لا في العضو والصورة
الخارجية حالة في مادة ولا دليل على امتناع مثل هذا الاجتماع الرابع
القوة العاقلة تقوى على معقولات غير متناهية لانها تقدر على ادراك
الاعداد والاشكال التي لا نهاية لها ولا شيء من القوى الجسمانية
كذلك لما سنذكره في باب الحشر واعترض عليه بان عدم تناهي التعقلات

ان عنيتم به ان العاقلة لا ينتهي الى معقول الا وهي تقوى على تعقل معقول آخر فالقوة الخيالية كذلك وان عنيتم به انها تستحضر معقولات لا نهاية لها دفعة فهو ممنوع الخامس الادراكات الكلية ان حلت في جسم لاختصت بمقدار وشكل ووضع تبعا لمحلها فلا تكون صورا مجردة كلية واعترض عليه بان كلية الصورة انطباقها على كل واحد من الاشخاص اذا اخذت ماهيتها مجردة عن لواحقها الخارجية وتجردها عن العوارض الخارجية فلا يقدح في ذلك ما عرض لها بسبب المحل والاشتراك الالزام بان نقول الادراك الكلي انما حال في نفس جزئية ولا يلزم من جزئية المحل جزئية الحال واما النقل فمن وجوه الاول قوله تعالى ولا تحسبن الذين قتلوا في سبيل الله امواتا بل احياء عند ربهم ولا شك ان البدن ميت والحي شيء آخر مغاير له وهو النفس الثاني قوله تعالى النار يعرضون عليها غدوا وعشيا والمعروض عليها ليس البدن الميت فان تعذيب الجماد محال الثالث قوله تعالى يا ايتها النفس المطمئنة ارجعي الى ربك راضية مرضية والبدن الميت غير راجع ولا مخاطب فالنفس غير البدن الرابع انه تعالى لما بين كيفية تكون البدن وذكر ما يعتريه من الاطوار قال ثم انشأناه خلقا آخر ويعني به الروح فدل ذلك على ان الروح غير البدن الخامس قوله عليه السلام اذا حمل الميت على نعشه ترفرف روحه فوق النعش ويقول يا اهلي ويا ولدي لا يلعبن بكم الدنيا كما لعبت بي جمعت المال من حله ومن غير حله ثم تركته لغيري والتبعة علي

فاحذروا مثل ما حل بي فالمتعرف غير المتعرف فوقه واعلم ان هذه النصوص تدل على المغايرة بينها وبين البدن لا على تجردها واختلف المتكلمون فقال ابن الراوندي انها جزء لا يتجزى في القلب وقال النظام انها اجسام لطيفة سارية في البدن وقيل قوة في الدماغ وقيل في القلب وقيل ثلث قوى احديها في الدماغ وهي النفس الناطقة الحكمية والثانية في القلب وهي النفس الغضبية وتسمى حيوانية والثالثة في الكبد وهي النفس النباتية والشهوانية وقيل الاخلاط وقيل المزاج الخامس في حدوث النفس الملتوت لما بينوا ان ما سوى الواحد الواجب لذاته فهو محدث اتفقوا على حدوثها الا ان قوما جوزوا حدوثها قبل حدوث البدن لما روي في الاخبار ان الله تعالى خلق الارواح قبل الاجساد بالفي عام ومنع الآخرون بقوله تعالى ثم انشأناه خلقا آخر وخالفه ارسطاطاليس من قبله وشرط حدوثها بحدوث البدن واحتج بان النفوس متحدة بالنوع والا لكانت مركبة لاشتراكها في كونها نفسا فكانت جسما لان كل مركب جسم فلو وجدت قبل البدن لكانت واحدة لان تعدد افراد النوع بالمادة ومادتها البدن فلا يتعدد قبله ثم اذا تعلقت ان بقيت واحدة لزم ان يعلم كل واحد ما علمه آخر وان لم يبق كانت منقسمة والمجرد لا ينقسم وقيل عليه لم لا يجوز من كونه نفسا كونه مدبرا وهو عرضي لا يلزم التركيب من الشركة فيه وان سلم فلا نسلم ان كل مركب جسم كيف والمجردات بأسرها متشاركة في المجردية ومخالفة بالنوع وان سلم الاتحاد بالنوع فلم لا يجوز ان يتعدد

تبل هذه الابدان بتعدد ابدان اخر وعدم تكم الوثق في بطلان ه

التناسخ مبنى على حدوث النفس وهي ان البدن اذا استكمل فاض

عليه نفس لعموم الفيض ووجود الشرط فلا يتصل به اخرى لان كل واحد

يجد ذاته واحدة لا اثنين فاثبات الحدوث به دور **السادس** في كيفية

تعلق النفس بالبدن وتصرفها فيه قال الحكماء النفس غير حالة

ولا مجاورة للبدن لكنها متعلقة به تعلق العاشق بالمعشوق وسبب

تعلقها توقف كمالاتها ولذاتها الحسية والعقلية عليه وهي

تتعلق اولا بالروح المنبعث من القلب المتكون من الطف اجزاء

الاغذية تتفيض من النفس الناطقة عليه قوة تسري بسريانه

الى اجزاء البدن واعماقه تنتشر في كل عضو قوى يليق به ويكمل

بها نفعه باذن الحكيم العليم وهي باسرها تنقسم الى مدركة ومحركة و

المدركة اما الظاهرة والباطنة اما الظاهرة فهي المشاعر الخمس

الاول البصر وادراكه بانعكاس صور المرئي الى الحدقة وانطباعها

في جزء منها لكون زاوية مخروط مفروض قاعدته سطح المرئي و

لذلك نرى القريب اعظم من البعيد وقيل باتصال شعاع مخروط

يخرج منها الى المرئي ومنع بانه لو كان كذلك لتشوش الابصار بهبوب

الرياح ولما رئي المقابل ورى عنه **الثاني** السمع وسبب ادراكه

وصول الهواء المتموج الى الصماخ وهو قوة مستودعة في مقعر

الثالث الشم وهو قوة مستودعة في زائدتين في مقدم الدماغ

يدرك الروائح بوصول الهواء المتكيف بها اليه وقيل بوصول

المختلط بجزء يتحلل من ذي الرائحة ومنع بان القدر اليسير من المسك

لا يخلف منه على الدوام ما ينبث في مواضع يصل اليه الرائحة **الخامس**

اللمس وهو منبث في جميع جلد البدن وادراكه بالمماسة والاتصال

بالملموس واما الباطنة فخمس **الاول** الحس المشترك وهو قوة تدرك

صور المحسوسات باسرها فانا نحكم على هذا بانه ابيض طيب الرائحة

حلو والحاكم لا محالة يحضره المحكوم به وعليه فلا بد من قوة تدركهما

جميعا ومحله مقدم البطن الاول من الدماغ **الثاني** الخيال وهي

قوة تحفظ تلك الصور فان الادراك غير الحفظ ومحله موخر هذا

البطن **الثالث** الوهمية وهي قوة تدرك المعاني الجزئية كصداقة

زيد وعداوة عمرو ومحلها مقدم البطن الاخير **الرابع** الحافظة

وهي قوة تحفظ ما يدركه الوهم ومحلها موخر هذا البطن **الخامس**

المتصرفة التي تحلل وتركب الصور والمعاني وتسمى مفكرة ان استعملها

العقل ومتخيلة ان استعملها الوهم ومحلها الدودة التي في وسط

الدماغ والدليل على اختصاص القوى بهذه المواضع اختلال

الفعل بحسب اختلالها فالمدرك للجزئيات اولا هي هذه القوى والنفس انما تدركها

بواسطة تلك القوة والطباع صورها فيها لانا لو تصورنا مربعا

مجنحا بمربعين وتصورت النفس به لزم تمايز محل الجناحين

وانقسام النفس وهو محال واما المحركة فتنقسم الى باعثة تحث

على جلب المنافع وتسمى القوة الشهوانية او على دفع الضار وتسمى

القوة الغضبية والى محركة تحرك الاعضاء بواسطة تمديد الاعصاب

وارخائها وهي المبدا القريب للحركة **واما القوى** الطبيعية

فهي اما لحفظ الشخص او لحفظ النوع والاولى قسمان الاول

الغاذية وهي التي تحيل الغذاء الى مشابهة المغتذي لتخلف
بدل ما يتحلل الثاني النامية وهي التي تزيد في اقطار البدن
على تناسب طبيعي الى غاية النشو والثالثة المولدة وهي تفصل
جزءا من الغذاء بعد الهضم ليصير مادة لشخص آخر والثاني مصورة
تحيل تلك المادة في الرحم وتفيدها الصور والقوى ويخدم هذه القوى
الاربع اربع اخر الجاذبة وهي التي تجذب المحتاج اليه والهاضمة
وهي التي تغير الغذاء الى ما يصلح ان يكون جزءا من المغتذي بالفعل
ولها اربع مراتب الاولى عند المضغ والثانية في المعدة وهو ان يصير
الغذاء كالكشك الثخين ويسمى كيلوسا والثالثة في الكبد وهي ان يصير
الكيلوس اخلاطا وهي الدم والصفراء والسوداء والبلغم والرابعة
في الاعضاء والماسكة وهي التي تمسك المجذوب ريثما يعمل فيه
الهاضمة والدافعة وهي التي تدفع الفضل والمهيأ لعضو آخر اليه

السابع في بقاء النفس بعد موت البدن لما تبين
من الفصوص وغيرها احتج الحكماء بان النفس غير مادية وكل ما
يقبل العدم ذو مادة فالنفس لا يقبل العدم وقد تبين القوة
في مقدمتيه نظر واعتراضات قالوا لها بعد البدن سعادة
وشقاوة لانها ان كانت عالمة بالله تعالى وبوجوب وجوده
وفيضان جوده وتقدس ذاته من النقائص وكانت نقية
عن الهيئات البدنية معرضة عن اللذات الجسمانية التذت
بوجدانها نفسها كاملة نقية منخرطة في سلك المجردات المقدسة
والملائكة المكرمة وان كانت جاهلة معتقدة للاباطيل الزائغة

تألمت بادراك جهلها واشتياقها الى المعارف الحقيقية ويأسها
عن حصولها خالدة مخلدة وتمنت العود الى الدنيا واكتساب
المعالم وان اكتسبت من البدن هيئات كريهة واخلاقا ذميمة تعذبت
بميلانها اليها وفقد حصولها لها مدة بحسب رسوخها ودوامها
حتى تزول جعلنا الله من السعداء الابرار وحشرنا في زمرة الاخيار
بمنه وجوده والسلام على من اتبع الهدى وخشي عواقب الردى والعلم

الكتاب الثاني في الالهيات وفيه ابواب

الباب الاول في ذات الله تعالى وفيه فصول

الاول في اثبات العلم به وفيه مباحث **الاول** في ابطال الدور
والتسلسل اما الدور فلان صريح العقل جازم على تقدم وجود المؤثر
على وجود اثره فلو اثر الشيء في مؤثره السابق عليه لزم تقدم وجوده
على نفسه بمرتبتين وهو محال واما التسلسل فيدل على بطلانه
وجهان الاول انا لو فرضنا تسلسل العلل الى غير نهاية فلنفرض جملتين
احديهما من معلول معين والاخرى من المعلول الذي قبله وتسلسله
الى غير نهاية فان استوفت الثانية الاولى بالتطبيق من الطرف
المتناهي يكون الناقص مثل الزائد وان لم تستوف لزم انقطاعها
والاولى تزيد عليها بمرتبة فتكون متناهية الثاني مجموع الممكنات
المتسلسلة محتاج الى كل واحد منها فيكون ممكنا محتاجا الى سبب
وذلك السبب ليس نفسه ولا الذي اجزاؤه لانه لا يكون علة لنفسه
ولا لعلله فلا يكون علة مستقلة للمجموع فهو امر خارج عنه والخارج
عن كل الممكنات لا يكون ممكنا لا يقال المؤثر فيه الآحاد التي

لا زيادة فيها لانه ان اريد بالمؤثر الكل من حيث هو كل فهو نفس المجموع
وان اريد به ان المؤثر كل واحد لزم اجتماع مؤثرات مستقلة على اثر
واحد وهو محال وكان المؤثر داخلا وقد ابطلناه **الثاني** في
البرهان على وجود واجب الوجود ويدل عليه وجهان الاول
انه لا شك في وجود حادث وكل حادث ممكن والا لم يكن معدوما تارة
وموجودا اخرى وكل ممكن فله سبب وذلك لا بد وان يكون واجبا
او منتهيا اليه لاستحالة الدور والتسلسل الثاني لا شك في وجود
موجود فان كان واجبا فهو المطلوب وان كان ممكنا كان له سبب
واجب ابتداء او بواسطة ولا يعارض بانه لو كان واجبا لزاد
وجوده لما مر يحتاج الى ذاته فيكون الواجب معلولا او مباينا فيلزم
تقدم ذاته بوجوده على وجوده او المطلق لانا بينا ان ذاته من حيث
هي هي توجب وجوده لا باعتبار وجوده وعدمه **الثالث** في معرفته
مذهب الحكماء ان الطاقة البشرية لا تفي بمعرفة الله تعالى لانه غير
متصور ولا قابل للتحديد لانتفاء التركيب فيه ولذلك لما سأل فرعون
موسى عليه السلام اجاب بذكر خواصه وصفاته فنسبه الى الجنون
فذكر صفات اخرى وقال ان كنتم تعقلون والاكثر لا يجوزونه
وخالفهم المتكلمون وبعض الصوفية والزموهم ان حقيقته تعالى هو
الوجود المجرد عندهم وهو معلوم **الفصل الثالث**
في التنزيهات وفيه مباحث **الاول** ان حقيقته لا تماثل غيرها
والا فالموجب لما به يمتاز عنه ان كان ذاته لزم الترجح بلا مرجح
وان كان غيره فان كان حالا فيها عاد الكلام اليه ولزم التسلسل

وان كان مباينا كان الواجب محتاجا في هويته الى سبب منفصل فكان
ممكنا لا يقال الصفة المبنية لذاتها اقتضت الاختصاص به كالفصل
والعلة لانها معلولة الذات فلا تقتضي تعين العلة كالجنس والمعلول
ولو جاز ذلك لجاز ان ينافي لوازم الامثال وقال قدماء المتكلمين
ذاته يساوي سائر الذوات في كونه ذاتا اذ المعنى به ما يصح ان يعلم
ويخبر عنه وهو مشترك وايضا الوجوه الدالة على اشتراك الوجود تدل
على اشتراك الذات وتخالفها بوجوب الوجود والقدرة التامة والعلم
التام عند الاكثرين وبالحالة الخامسة عند ابي هاشم قلنا نقل مفهوم
الذات امر عارض لما صدق عليه واشتراك العوارض لا يستلزم اشتراك
المعروضات وقالت الحكماء ذاته نفس وجوده المشارك
لوجود ما وتميز عن وجوده انما بتجرده وعدم العروض لغيره وقد
سبق القول فيه **الثاني** في نفي الجسمية والجهة عنه الله تعالى ليس
بجسم خلافا للمجسمة ولا في جهة خلافا للكرامية والمشبهة لنا انه
لو كان الله تعالى في جهة وحيز فاما ان ينقسم فيكون جسما وكل
جسم مركب ومحدث لما سبق فيكون الواجب مركبا ومحدثا هذا خلف
ولا ينقسم فيكون جزءا لا يتجزى وهو محال بالاتفاق وايضا فانه
تعالى لو كان في حيز وجهة لكان متناهي القدر لما سبق فكان
محتاجا في تقدره الى مخصص ومرجح وهو محال بالاتفاق احتجوا
بالعقل والنقل اما العقل فمن وجهين الاول ان بديهة العقلاء
شاهدة بان كل موجودين لا بد وان يكون احدهما ساريا في الآخر
كالجوهر والعرض او مباينا عنه في الجهة كالسماء والارض والله تعالى

ليس محلا للعالم ولا حالا فيه فيكون مباينا عنه في الجهة الثاني ان
الجسم يقتضي الحيز والجهة لكونه قائما بنفسه والله سبحانه يشاركه في
ذلك فيشاركه في اقتضائهما واما النقل فآيات تشعر بالجسمية والجهة
واجيب عن الاول بمنع الحصر وشهادة البديهة لاختلاف العقلاء
وعن الثاني بان الجسم يقتضيهما لحقيقته المخصوصة وعن الآيات
بانها لا تعارض القواطع العقلية التي لا تقبل التاويل فيفوض
علمها الى الله تعالى كما هو مذهب السلف او تأول كما ذكر في المطولات
الثالث في نفي الاتحاد والحلول اما الاول فلانه لو اتحد بغيره
فان بقيا موجودين فهما بعد اثنان لا واحد والا لم يتحد بل عدما
ووجد ثالث او عدم احدهما وبقي الآخر واما الثاني فلان الحلول
قيام موجود لموجود على سبيل التبعية ولا يعقل في الواجب
وحكي القول بهما عن النصارى وجمع من المتصوفة فان ارادوا
ما ذكرنا فبان فساده وان ارادوا غيره فلا بد من تصوره اولا ليتكلم في
التصديق به اثباتا ونفيا **الرابع** في قيام الحوادث بذاته
اعلم ان صفات الباري تعالى تنقسم الى اضافات لا وجود لها في
الاعيان كتعلق العلم والقدرة والارادة وهي متغيرة متبدلة والى
امور حقيقية كنفس العلم والقدرة والارادة وهي قديمة لا يتغير
ولا يتبدل خلافا للكرامية لنا وجوه الاول ان تغير صفاته يوجب
انفعال ذاته وهو محال الثاني ان كل ما يصح اتصافه تعالى به فهو صفة
كمال فلو خلا عنه كان ناقصا وهو محال الثالث لو صح اتصافه
بحادث لصح اتصافه به ازلا اذ لو قبلت ذاته صفة حادثة لكان ذلك القبول

من لوازم ذاته او منتهيا الى قابلية لازمة دفعا للتسلسل فلا ينفك عنه
وصحة الاتصاف متوقفة على صحة وجود الصفة لتوقف النسبة
على المنسوب اليه فيصح وجود الحوادث ازلا وهو محال ثبت بهذا ان
كل ازلي فهو لا يتصف بالحوادث وينعكس بعكس النقيض الى ان كل ما هو
متصف بالحوادث لا يكون ازليا الرابع المقتضي للصفة الحادثة ان
كان ذاته او شيئا من لوازم ذاته لزم ترجيح احد الجائزين بلا مرجح
وان كان وصفا آخر محدثا لزم التسلسل وان كان شيئا غير ذلك كان
الواجب مفتقرا في صفته الى منفصل والكل محال وللقائل ان يقول
انه تعالى لا ينفعل عن غيره لكن لم لا يجوز ان يقتضي ذاته تعالى صفات
متعاقبة كل واحد منها مشروط بانقضاء الاخرى او مخصص بوقت
ومحال تعلق الارادة بها وخلف ما زال مكون الكمال منتظرا او امكان
الاتصاف بها يتوقف على امكانها ولم يكن موجودا قبل امكانها احتجوا
بانه تعالى لم يكن فاعلا للعالم ثم صار فاعلا وبان الصفات القديمة
يصح بقاؤها به تعالى لمطلق كونها صفات ومعاني لان القدم عدمي
لا يصلح ان يكون جزءا من المقتضي والحوادث تشاركها في ذلك فيصح
قيامها بذاته تعالى واجيب بان التغير في الاضافة والتعلق لا في
الصفة والمصحح لقيام تلك الصفات حقائقها المخصوصة او لعل
القدم شرط او الحدوث مانع **الخامس** في نفي الاعراض المحسوسة عنه
اجمع العقلاء على انه سبحانه وتعالى غير موصوف بشيء من الالوان
والطعوم والروائح ولا ملتذ باللذات الحسية فانها تابعة للمزاج و
اما اللذات العقلية فقد جوزها الحكماء وقالوا من تصور بانفسه

كلا فرح به ولا شك ان كماله اعظم الكمالات فلا بعد من ان يلتذ

الفصل الثالث في التوحيد احتج عليه الحكماء بان وجوب

الوجود نفس ذاته فلو شاركه فيه غيره امتاز عنه بالتعيين ويلزم

التركيب والتكون بانا لو فرضنا الهين لاستوت الممكنات بالنسبة

اليهما فلا يوجد شيء منها لاستحالة الترجيح بلا مرجح وامتناع اجتماع

مؤثرين على اثر واحد وايضا فان اراد احدهما حركة جسم فان امكن

للاخر ارادة سكونه فلنفرض وح اما ان يحصل مرادهما او لا يحصل

مراد كل واحد منهما وكلاهما محالان او يحصل مراد احدهما وحده

فيلزم عجز الاخر وان لم يمكن فيكون المانع ارادة الاخر ويلزم عجزه

والعاجز لا يكون الها ويجوز التمسك فيه بالدلائل النقلية لعدم

توقفها عليه الباب الثاني في صفاته وفيه فصلان

الفصل الاول الصفات التي يتوقف عليها افعاله وفيه مباحث

الاول في القدرة اتفق المتكلمون على انه تعالى قادر لانه لو

كان موجبا بالذات ولم يتوقف تاثيره على شرط حادث لزم قدم

العالم وان توقف فاما ان يتوقف على وجوده فيلزم اجتماع

حوادث متسلسلة لا نهاية لها وهو محال او على انقطاعه فيلزم

حوادث متعاقبة لا اول لها وهو محال ايضا لان جملة ما حدث

الى زمان الطوفان اذا اطبق بما مضى الى يومنا فان لم يكن في الناقص

ما لا يكون بازائه في الاول شيء ساوى الزائد الناقص وان كان

انقطع الاول والثاني انما زاد عليه بقدر متناه فيكون متناهيا

قيل علة عدم العالم لامتناع وجوده ازلا قلنا وجوده لما كان من

الموجب لم يكن ممتنعا لما مر لكن كان من الممكن ان يتقدم وجوده

قيل الجملتان غير موجودتين فلا توصفان بالزيادة والنقصان و

نوقض بالزمان قيل لم لا يجوز ان يكون موجد العالم وسطا مختارا

قلنا لان كل ما سوى الواحد ممكن وكل ممكن مفتقر الى مؤثر وكل مفتقر

محدث لان تاثير المؤثر فيه بالايجاد لا يجوز ان يكون حال البقاء

لاستحالة ايجاد الموجود فبقي اما ان يكون حال الحدوث او حال

العدم وعلى التقديرين يلزم حدوث الاثر احتج المخالف بوجوه

الاول ان المؤثر ان استجمع الشرائط وجب الاثر والا لكان يفعل

تارة ويترك اخرى ترجيحا بلا مرجح وان لم يستجمع امتنع واجيب

بان القادر يرجح احد مقدوريه على الاخر كما ان الجائع يختار احد

الرغيفين المتماثلين من كل وجه والهارب من السبع يسلك احد

السبيلين بلا مرجح وليس ذلك كحدوث الحادث بلا سبب اصلا

فان البديهة تفرق بينهما وبان المؤثر اجتمع شرائط الممكنة

ووجود الفعل يتوقف على تعلق الارادة به الثاني ان اقتدار

القادر عليه يتوقف على تميز المقدور في نفسه المتوقف على

ثبوته فيلزم الدور ونوقض بالايجاب ثم اجيب بان التميز في

علم القادر لا في الخارج الثالث المقدور لا يخلو من وجود او

عدم والحاصل واجب والمقابل له ممتنع فانتفت المكنة واجيب

بان الممكن حاصل من الايجاد في الاستقبال او حاصل في الحال

بالنظر الى ذاته مع عدم الالتفات الى ما هو عليه السوابع الترك

نفي محض وعدم صرف فلا يكون مقدورا وفعلا واجيب بان القادر

هو الذي يصح ان يفعل وان لا يفعل ثم ان يفعل الترك فرع انه تعالى
قادر على كل الممكنات اذ الموجب للقدرة ذاته ونسبتها الى الكل
على سواء والمصحح للمقدورية هو الامكان المشترك بين الجميع و
قالت الفلاسفة انه تعالى واحد لا يصدر عنه الا واحد وقد سبق
القول عليه وقال المنجمون مدبر هذا العالم هو الافلاك والكواكب
لما نشاهد من ان تغيرات الاحوال مرتبطة بتغيرات احوال
الكواكب واجيب بان الدورات لا تفيد بالعلية لتخلفها عنه في
المفاسد وجزء العلة وشرطها ولا دونها وقالت الثنوية لا يقدر
على الشر والا لكان شريرا والتزم وقال النظام انه لا يقدر
على القبيح لانه يدل على الجهل او الحاجة وجوابه انه لا قبيح بالنسبة
اليه وان سلم فالمانع حاصل لا ان القدرة زائلة وقال البلخي
انه تعالى لا يقدر على مثل فعل العبد لانه طاعة او سفه او عبث
واجيب عنه بان هذه الامور اعتبارات تعرض للفعل بالنسبة
الى العبد وقال ابو علي وابنه انه لا يقدر على نفس فعل العبد
لو اراده وكرهه العبد لزم وقوعه ولا وقوعه فهذا الحق والخلاف
واجيب بان المكروه لا يقع اذ لم يتعلق به ارادة اخرى الرابعة
في انه تعالى عالم ويدل عليه وجوه الاول انه مختار فيمتنع توجه
قصده الى ما ليس بمعلوم الثاني ان من تأمل احوال المخلوقات
وتفكر في تشريح الاعضاء ومنافعها وهيئة الافلاك والكواكب
وحركاتها علم بالضرورة حكمة مبدعها وما نرى من عجائب افعال
الحيوانات من اقدار الله تعالى اياها والهامه لها الثالث

ذاته تعالى هوية مجردة حاضرة له فيكون عالما به اذ العلم حضور الماهية
المجردة وهي مبدأ جميع الموجودات والعالم بالمبدأ عالم بذويه لان
من علم ذاته علم كونه مبدأ العين وذلك يتضمن العلم به فيكون عالما
بالجميع السوابع انه تعالى مجرد وكل مجرد يجب ان يعقل ذاته وسائر
المجردات لانه يصح ان يعقل وكل ما يصح ان يعقل يمكن ان يعقل مع
غيره فيكون حقيقته مقارنة له اذ التعقل يستدعي حضور ماهيته في العاقل
وصحة المقارنة لا يشترط فيها كونها في العقل لان مقارنتها للعقل
والشيء الكون شرط نفسه فيصح اقتران الماهية الموجودة في الخارج
بالماهيات المعقولة ولا معنى للتعقل الا ذلك وكل من يعقل غيره
امكنه ان يعقل كونه عاقلا له وذلك يتضمن كونه عاقلا لذاته وكل ما يصح
لمجرد وجب حصوله له لانه من لواحق المادة لا سيما في حق الله تعالى
فانه واجب الوجود من جميع جهاته والوجهان الاخيران معتمد الحكماء
وفيهما نظر احتج المخالف بوجوه الاول انه لو عقل شيئا لعقل ذاته
لانه يعقل انه عقله وهو محال لاستحالة حصول النسبة بين الشيء ونفسه
وحصول الشيء في نفسه ونقض بعقول الانسان نفسه واجيب
عنه بان علمه بنفسه صفة قائمة به متعلقة بذاته تعلقا خاصا الثاني
ان علمه لو كان ذاته لما سنذكره وهو صفة قائمة بذاته لانه لا يكون
ذاته قابلا وفاعلا وقد سبق الجواب عنه الثالث لو كان العلم
صفة كمال لكان الموصوف به تعالى ناقصا لذاته مستكملا بغيره
وانه لم يكن لزم تنزيهه عنه اجماعا واجيب بان كمالها كونها صفة
ذاته لا كمال ذاته من حيث انه متصف به ورفعت الاول

هو انه تعالى عالم بكل معلومات كلى لان الموجب لعالميته ذاته ونسبة
ذاته الى الكل على السواء فلو اوجب كونه عالما بالبعض اوجب
كونه عالما بالباقي وقيل يعلم الجزئيات بوجه كلي اذ لو علمها جزئيا
فعند تغير المعلوم يلزم الجهل او التغير في صفاته قلنا يتغير الاضافة
والتعلق دون العلم وقيل لا يعلم ما لا يتناهى لانه ليس بمتميز والمعلوم
متميز ولانه يستلزم علوما لا نهاية لها قلنا المعلوم كل واحد منها
والعلم القائم بذاته صفة واحدة واللانهاية في التعلقات
الثاني انه تعالى عالم بعلم مغاير لذاته خلافا لجمهور المعتزلة و
وغير متحد به خلافا للتابعين وكذا قدرته لنا البديهة يفرق
بين قولنا ذاته وبين قولنا ذاته عالم قادر وايضا العلم اما
اضافة مخصوصة وهي التي تسميها الحكماء بان عالمية او صفة
تقتضي تلك الاضافة وهي مذهب اصحابنا او صور المعلومات
القائمة بانفسها وهي المثل الافلاطونية او بذاته تعالى كما هو مذهب
جمهور الحكماء وايا ما كان فهي غير ذاته وفساد الاتحاد مر
ذكره احتجوا بوجوه الاول لو قامت بذاته صفة لكانت ذاته
مقتضيا لها فيكون قابلا وفاعلا معا وهو محال قلنا ممنوع
الثاني انه لو قام بذاته صفة وكانت قديمة لزم كثرة القدماء
والقول بها كفر بالاجماع الا ترى انه تعالى كفر النصارى بتثليثهم
وهو اثباتهم الاقانيم التي هي الوجود والعلم والحياة فما ظنك بمن
اثبت ثمانية او تسعة ولزم التركيب في ذاته لانه يشارك الصفة
في قدمه ويمتاز عنه بخصوصيته وان كانت حادثة لزم قيام

الحوادث بذاته واجيب بان القول بالذوات القديمة كفر دون
القول بالصفات والنصارى وان سموا ما اثبتوه صفات الا
انهم قائلون بكونها ذوات في الحقيقة لانهم قالوا بانتقال اقنوم
الكلمة اعني العلم الى بدن عيسى عليه السلام والمستقل بالانتقال
هو الذات والقدم عدمي فلا يلزم من الاشتراك فيه التركيب
الثالث عالمية الله تعالى وقادريته واجبة فلا يعلل بعلم
ولا قدرة واجيب بان العالمية واجبة بالعلم الواجب لاقتضاء
الذات له لا بذاتها لتمتنع التعليل وكذا القادرية الرابع
لو زاد علمه وقدرته لاحتاج في ان يعلم ويقدر الى غيره وهو محال
واجيب بان ذاته تعالى اقتضى صفتين موجبتين للتعلقات
العلمية والايجادية فان اردتم بالحاجة هذا المعنى فلا نسلم استحالته
وان اردتم غيره فممنوع الثالث في الحياة اتفق الجمهور
على انه تعالى حي لكنهم اختلفوا في المعنى فذهب الحكماء وابو الحسين
الى ان حياته عبارة عن صحة اتصافه بالعلم وذهب الباقون
الى انها عبارة عن صفة تقتضي هذه الصحة ويدل عليها انها لو
لم يكن كذلك لكان اختصاصه تع بهذه الصفة ترجيحا بلا مرجح
وتخصيص باتصافه بتلك الصفة ويدفع بان ذاته المخصوص
كاف في التخصيص والاقتضاء الرابع توافق الجمهور
على انه تعالى مريد وتنازعوا في معنى ارادته فقال الحكماء هي
علمه بانه كيف ينبغي ان يكون نظام الوجود حتى يكون على الوجه
الاكمل وتسمونه عناية وفسرها ابو الحسين بعلمه بما في الفعل لا

من المصلحة الداعية الى الايجاد والفجار لكونه غير مغلوب ولا مكره
والكعبي بعلمه بافعال نفسه وامره بافعال غيره وقال اصحابنا
وابو علي وابو هاشم والقاضي عبد الجبار انها صفة زائدة مغايرة للعلم
والقدرة مرجحة لبعض مقدوراته على البعض لنا ان تخصيص بعض
المقدورات بالتحصيل وبعضها بالتقديم والتاخير لابد له من مخصص
وهو ليس نفس العلم فانه تابع للمعلوم ولا القدرة فان نسبتها الى
الجميع على وتيرة واحدة فلا تخصص ولان شانها التاثير والايجاد
والوجود من حيث هو وجود غير مرجح من حيث هو مرجح لتوقف
الايجاد على الترجيح لا يقال امكان وجود كل حادث مخصوص بوقت
معين او وجوده مشروط باتصال فلكي او علمه تعالى بحدوثه في ذلك
الوقت او رعاية حدوثه فيه من المصلحة مرجح لان خلاف المعلوم
والاصلح محال لانا نقول الممتنع للغير ممكنا والكلام في تلك
الاتصالات والحركات والاوضاع ايضا فان الافلاك لتشابهها
كما امكن ان يتحرك على هذا الوجه امكن ان يتحرك على خلافه وان
يتحرك بحيث يكون المنطقة دائرة اخرى وان يكون الكواكب
في جانب غير ما هو فيه والعلم بان الشيء سيوجد انما يتعلق به
اذا كان هو بحيث سيوجد فالحيثية سابقة على العلم فلا يكون منه
واما رعاية الاصلح فغير واجبة على ما سنذكره احتج المخالف بان
الارادة لو تعلقت لغرض لكان الباري تعالى ناقصا لذاته مستكملا
بغيره وهو محال واجيب بان تعلقها بالمراد لذاتها لا لغيرها
ارادته غير محدثة قالت المعتزلة له ارادة قائمة بذاتها حادثة

لا في محل وقالت الكرامية هي صفة حادثة في ذاته لنا وجهان
الاول ان وجود كل محدث موقوف على تعلق الارادة فلو كانت
الارادة محدثة احتاجت الى ارادة اخرى ولزم التسلسل الثاني
قيام الصفة بنفسها غير معقول ومع ذلك كان اختصاص ذاته
بها تخصيصها بلا مخصص لان نسبتها الى جميع الذوات على السواء
وكونها لا في محل مفهوم سلبي لا يصح ان يكون مخصصا وقيام الصفة
الحادثة بذاته ممتنع لما سبق **الفصل الثاني** في سائر
الصفات وفيه مباحث **الاول** في السمع والبصر دلت الحجج السمعية
على انه سبحانه وتعالى سميع بصير وليس في العقل ما يصرفها عن ظواهرها
فيجب الاقرار بهما فيكون عالما بالمسموعات والمبصرات حال
حدوثها وهو المعنى بكونه سميعا بصيرا واستدل بان الحي اذا لم يتصف
بهما كان ناقصا وهو في حقه تعالى محال لانه يتوقف على ان كل حي يصح ان
يتصف بهما وان عدم اتصاف الحي بهما نقص وللمخالف ان يمنعهما
احتج بوجهين الاول ان سمعه وبصره ان كانا قديمين لزم قدم
المسموع والمبصر وهو باطل عندكم وان كانا محدثين كان ذاته محل
الحوادث وهو محال واجيب عنه بانهما صفتان يقتضيان الادراك
وهو تعلقهما بالمسموع والمبصر عند وجودهما الثاني السمع والبصر
تاثر الحاسة او ادراك مشروط به وهما على الله محال واجيب
بمنع الصغرى **الثالث** في الكلام تواتر اجماع الانبياء عليهم السلام
واتفاقهم على انه سبحانه وتعالى متكلم وثبوت نبوتهم غير متوقف
على كلامه فيجب الاقرار به وكلامه ليس بحرف ولا صوت يقومان بذاته

خلافا للحنابلة والكرامية او بغيره خلافا للمعتزلة بل هو المعنى
القائم بالنفس المعبر عنه بالعبارات المختلفة المغاير للعلم لانهما
قد يختلفان والارادة فانه تعالى امر ابا لهب بالايمان مع علمه
بانه لا يؤمن وامتناع ارادته لما يخالف علمه والاطناب في ذلك
قليل الجدوى فان كنه ذاته وصفاته محجوب عن نظر العقل
نعم خبر الله تعالى صدق لان الكذب نقص والنقص على الله محال
الثالث في البقاء ذهب الشيخ الى انه تعالى باق ببقاء
قائم به ونفاه القاضي وامام الحرمين والامام احتجوا بان البقاء
لو كان موجودا لكان باقيا ببقاء ولزم التسلسل وبان كونه باقيا
لو كان لبقاء قائم به لكان واجب الوجود لذاته واجبا بالغير
هذا خلف احتج الشيخ بان الشيء حال حدوثه لا يكون باقيا ثم يصير
باقيا والتبدل والتغير ليس في الذات ولا في امر عدمي ونوقض
بالحدوث واعلم ان المعقول من بقاء الباري تعالى امتناع
عدمه وبقاء الحوادث مقارنة وجوده لزمانين فصاعدا وقد
عرفت ان الامتناع ومقارنة الزمان من المعاني العقلية التي
لا وجود لها في الخارج الرابع صفات اخر اثبتها الشيخ وهي
الاستواء واليد والوجه والعين للظواهر الواردة بذكرها
واولها الباقون وقالوا المراد بالاستواء الاستيلاء وباليد
القدرة وبالوجه الوجود وبالعين البصر والاولى اتباع السلف
في الايمان بها وارادة ما اراد الله تعالى الخامس في التكوين قالت
الحنفية التكوين صفة قديمة مغايرة للقدرة فان متعلق القدرة

78 قد لا يوجد اصلا بخلاف متعلق التكوين والقدرة يتعلق بامكان
الشيء والتكوين بوجوده قلنا الامكان بالذات لا يكون بالغير والتكوين
هو التعلق الحادث ولذلك يترتب عليه الوجود كما قال تعالى
انما امرنا لشيء اذا اردناه ان نقول له كن فيكون السادس انه
سبحانه وتعالى يصح ان يرى في الآخرة بمعنى انه ينكشف لعباده
المؤمنين في الآخرة انكشاف البدر المرئي خلافا للمعتزلة من غير
ارتسام واتصال شعاع به وحصول مواجهة خلافا للمشبهة والكرامية
اما الاول فيدل عليه وجوه سمعية الاول ان موسى عليه السلام
سأل الرؤية فلو استحال كان سؤاله جهلا او عبثا الثاني انه
علقها باستقرار الجبل وهو من حيث هو ممكن فكذا المعلق به
الثالث قوله تعالى وجوه يومئذ ناضرة الى ربها ناظرة الرابع قوله
كلا انهم عن ربهم يومئذ لمحجوبون واما الثاني فللتقدس
عن الجهة والمكان واستدل بان الجسم مرئي لانا نرى الطول
والعرض والطول ليس بعرض اذ لو كان عرضا لكان قائما
اما بجزء واحد فيكون اكثر مقدارا فينقسم او بالكل فيقوم الواحد
بالمتعدد وهو محال والعرض ايضا مرئي فالمصحح مشترك وهو اما
الحدوث او الوجود والاول عدمي فتعين الثاني واعترض عليه
بان التاليف عرض والصحة عدمية فلا تحتاج الى سبب ولئن سلم
فلا نسلم وجوب كونه مشتركا ووجوده فان المختلفين قد يشتركان
في اثر واحد والصحة لما كانت عدمية جاز ان تكون لعدم وان سلم
فلم لا يجوز ان يمتنع رؤيته لفوات شرط او وجود مانع احتج المعتزلة

وجوه الاول قوله تعالى لا تدركه الابصار واجيب بان الادراك
هو الاحاطة ولا يلزم من نفي الرؤية على سبيل الاحاطة نفيها مطلقا
وبان معنى الاية لا تدركه جميع الابصار وذلك لا يناقض ادراك
البعض الثاني قوله تعالى لن تراني وكلمة لن للتابيد واجيب
بالمنع الثالث قوله تعالى ما كان لبشر ان يكلمه الله الا وحيا الاية
نفي الرؤية وقت الكلام فتنتفي في غيره لعدم القائل بالفصل واجيب
بان الوحي كلام يسمع بسرعة سواء كان المتكلم محجوبا عن السامع
او لم يكن الرابع انه سبحانه استعظم طلب رؤيته ورتب الوعيد
والذم عليه فقال فقد سألوا موسى اكبر من ذلك فقالوا ارنا
الله جهرة فاخذتهم الصاعقة بظلمهم وقال الذين لا يرجون
لقاءنا الاية واجيب بان الاستعظام لاجل انهم طلبوا ذلك
تعنتا وعنادا الخامس ان الابصار في الشاهد يجب اذا
كانت الحاسة سليمة والشيء جائز الرؤية مقابلا للرائي كالجسم
المحاذي له او في حكمه كالاعراض القائمة به والصور المحسوسة
في المرآة ولم يكن في غاية القرب والبعد واللطافة والصغر
ولم يكن بينهما حجاب والا جاز ان يكون بحضرتنا جبال شاهقة
والشرائط الاخيرة لا يمكن اعتبارها في رؤية الله تعالى وسلامة
الحاسة حاصلة الان فلو صح رؤيته لوجب ان نراه الان واللازم
باطل فالملزوم مثله واجيب بان الغائب ليس كالشاهد فلعل
رؤيته يتوقف على شرط لم يحصل الان او لم يكن واجبة الحصول
عند حصول هذه الشرائط السادس انه تعالى لا يقبل المقابلة

والانطباع وكل مرئي مقابل او منطبع في الرائي واجيب بمنع
الكبرى ودعوى الضرورة فيها باطل لاختلاف العقلاء فيه والحق
بابصار الله تعالى انباء الباب ——— الثالث
في افعاله وفيه مسائل الاولى قال الشيخ ان افعال العباد
كلها واقعة بقدرة الله تعالى مخلوقة له وقال القاضي كونها طاعة
ومعصية بقدرة العبد وقال امام الحرمين وابو الحسين والحكماء
انها واقعة بقدرة خلقها الله تعالى في العبد وقال الاستاذ
المؤثر في الفعل مجموع قدرة الله تعالى وقدرة العبد وقال
جمهور المعتزلة العبد يوجد فعله باختياره ومنع بوجوه الاول ان
الترك ان امتنع حال الفعل كان مجبرا لا مختارا وان لم يمتنع
احتاج فعله الى مرجح موجب لا يكون من العبد دفعا للتسلسل
ويلزم الجبر الثاني لو اوجد فعله باختياره لكان عالما بتفاصيله
فيحيط بالسكنات المتخللة للحركة البطيئة وعرف اجزاءها الثالث
لو اختار العبد وناقض مراده مراد الله تعالى لزم جمعهما او
رفعهما او الترجيح بلا مرجح فان قدرته وان كانت اعم لكنها
بالنسبة الى معنى المقدور على السواء احتجوا بالمعقول و
المنقول اما الاول فهو ان العبد لو لم يكن مختارا لقبح تكليفه و
اجيب بانه مشترك اذ المامور به عند استواء الدواعي ومرجوحية
داعيه ممتنع وعند رجحانه واجب وايضا ان كان معلوم الوقوع
وجب وقوعه وان كان معلوم اللاوقوع امتنع ومع هذا فانه تعالى
لا يسأل عما يفعل واما الثاني فمن وجوه الاول الآيات التي د

اضافة الافعال الى العباد وعلقها بمشيتهم كقوله تعالى فويل
للذين يكتبون الكتاب بايديهم ان يتبعون الا الظن حتى يغيروا
ما بانفسهم بل سولت لكم انفسكم فطوعت له نفسه من يعمل سوءً
يجز به كل امرء بما كسب رهين من شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر اعملوا
ما شئتم لمن شاء ذكره لمن شاء ان يتقدم او يتأخر وعورض بنحو قوله تعالى
خالق كل شيء والله خلقكم وما تعملون من يشاء الله يضلله ومن يشأ
يجعله على صراط مستقيم الثاني الآيات المشتملة على الوعد والوعيد
بها والمدح والذم عليها وهي اكثر من ان تحصى واجيب بان السعادة
والشقاوة جبلية كتبت له قبل بروز الاعمال امارات وترتب الثواب
والعقاب عليها من حيث انها معرفات لا موجبات الثالث
اعتراف الانبياء عليهم السلام بذنوبهم كقوله تعالى حكاية عن آدم
ربنا ظلمنا انفسنا وعن يونس سبحانك اني كنت من الظالمين
وعن موسى رب اني ظلمت نفسي وعورض بقوله تعالى حكاية عن
موسى ان هي الا فتنتك تضل بها من تشاء وتهدي من تشاء
ونظائره الرابع الآيات الدالة على ان افعاله تعالى لا تتصف
بصفات افعال العبد من الظلم والاختلاف والتفاوت كقوله تعالى
ان الله لا يظلم مثقال ذرة وما ربك بظلام للعبيد وما ظلمناهم
ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافا كثيرا ما ترى في خلق
الرحمن من تفاوت واجيب بان كونه ظلما اعتبار يعرض لبعض
الافعال بالنسبة الى العاصي وملكنا واستحقاقنا وذلك لا يمنع
صدور اصل الفعل عن الباري تعالى مجردا عن هذا الاعتبار واما

80 نفي الاختلاف والتفاوت فمن القرآن وخلق السماوات اذ الكلام
فيهما واعلم ان اصحابنا لما وجدوا تفرقة بديهية بين ما نزاوله
وبين ما نحسه من الجمادات وذا دهم قيام البرهان على اضافة الفعل
الى اختيار العبد مطلقا جمعوا بينهما وقالوا الافعال واقعة
بقدرة الله تعالى وكسب العبد على معنى ان العبد اذا صمم العزم
فالله تعالى يخلق الفعل فيه وهو ايضا مشكل ولصعوبة هذا المقام
انكر السلف على المناظرين فيه **الثانية** انه تعالى مريد للكائنات
من الخير والشر والايمان والكفر لانه موجد الكل ومبدعه ولانه علم
بمن يموت على الكفر عدم ايمانه فامتنع وجوده والا لامكن انقلاب علمه
جهلا فلا يتعلق الارادة به واحتجت المعتزلة بوجوه الاول ان الكفر غير
المأمور به فلا يكون مرادا اذ الارادة مدلول الامر او ملزومه الثاني
لو كان الكفر مرادا لوجب الرضاء به والرضاء بالكفر كفر الثالث انه لو
كان مرادا لكان الكافر مطيعا بكفره لان الطاعة تحصيل مراد المطاع
الرابع قوله تعالى ولا يرضى لعباده الكفر والرضا هو الارادة واجيب
بان الامر قد ينفك عن الارادة كامر المختبر والرضاء انما يجب بالقضاء
دون المقضي عنه والطاعة موافقة الامر وهو غير الارادة والرضاء
من الله تعالى ارادة الثواب او ترك الاعتراض وقالت الحكماء الموجود
اما خير محض كالملائكة والافلاك او الخير فيه غالب والمقتضي بالذات
خير والشر واقع بالتبع فان ترك الخير الكثير لاجل الشر القليل شر
كثير **الثالثة** في التحسين والتقبيح لا قبح بالنسبة الى الله تعالى فانه
مالك الامور على الاطلاق يفعل ما يشاء ويختار لا علة لصنعه ولا غاية

لفعله واما بالنسبة الينا فالقبيح ما نهي عنه شرعا والحسن ما ليس كذلك
وقالت المعتزلة القبيح قبيح في نفسه وقبحه يكون لذاته او لصفة قائمة
به فيقبح من الله تعالى كما يقبح منا وكذا الحسن ثم منهما ما يستقل العقل
بدركه ضرورة كانقاذ الغريق والهالك وقبح الظلم او استدلالا كقبح
الصدق الضار وحسن الكذب النافع ولذلك يحكم بهما المتدينون وغيرهم
كالبراهمة ومنهما ما ليس كذلك كحسن صوم آخر رمضان وقبح صوم
اول شوال قلنا المراد بالحسن والقبح ان كان ما يكون صفة كمال او
نقص او يكون ملائما للطبع او منافيا فلا خلاف في كونهما عقليين وان
كان ما يتعلق به في الآجل ثواب او عقاب فللعقل لا مجال له فيه كيف
وقد بان ان العبد غير مختار في فعله فلا يستقل بتحصيله الرابعة
في انه تعالى لا يجب عليه شيء اذ لا حاكم عليه ولانه لو وجب عليه شيء كان
لم يستوجب الذم بتركه لم يتحقق الوجوب وان استوجب كان ناقصا
لذاته مستكملا بفعله وهو محال والمعتزلة اوجبوا امورا منها اللطف
وهو ان يفعل ما يقرب العبد الى الطاعة فيصل بهذا اللطف [illegible] يمكنه
ان يفعل ابتداء فيكون الوسط عبثا ومنها الثواب على الطاعات
فقبل تلك الطاعات لا تكافئ النعم السابقة فكيف تقتضي [illegible]
ومنها العقاب على الكبائر قبل التوبة فقبل هو حقه فله عفوه ومنها
ان يفعل الاصلح لعباده في الدنيا فعل الاصلح للكافر الفقير ان لا يخلق
ومنها ان لا يفعل القبيح عقلا لعلمه بقبحه واستغنائه عنه قلنا على
النافذ وقد عرفت فساده الخامسة ان افعاله تعالى لا تعلل
بالاغراض لوجوه الاول انه لو فعل لغرض لكان بذاته مستكملا بغيره

وهو محال لا يقال غرضه تحصيل مصلحة العبد لان تحصيل مصلحة العبد
وعدم تحصيلها ان استويا بالنسبة اليه لم يصلح ان يكون غرضا داعيا
الى الفعل والا لزم الاستكمال الثاني ان تحصيل الاغراض ابتداء
مقدور الله تعالى فجعلها غايات عبث وهو ينافي الغرض الثالث
الغرض من اختصاص الحادثة المعينة بوقتها المعين ان وجد قبله
لزم ان يكون الحادث ح وان لا يكون الغرض عرض بعد الحادث وان
وجد وقته عاد الكلام في اختصاصه به ولزم التسلسل او التنزيه
عن الغرض واتفقت المعتزلة على ان افعاله واحكامه معللة برعاية
مصالح العباد لان ما لا غرض فيه عبث وهو على الحكيم محال واجيب
بان العبث ان كان هو الخالي عن الغرض فهو عين الدعوى وان
كان غير ذلك فلا نسلم [illegible] اولا ونفيد [illegible] ثانيا السادسة
قالت المعتزلة الغرض من التكليف التعريض لاستحقاق التعظيم فان
التفضل به قبيح قلنا مبناه على القول بالحسن والقبح في افعاله
ومع ذلك فالتفضل انما يقبح ممن يتضرر [illegible] والعجز واحتج منكر و
التكليف بان العبد مجبر لما مر فيقبح تكليفه ولانه ان خلى عن الغرض
كان عبثا فيقبح وان كان لغرض فذلك الغرض لا يكون له لتعاليه
عنه والا لعجزه فانه تعالى قادر على تحصيله ابتداء فيضيع التكليف
واجيب بان حاصل التكليف ايذان من الحق الى الخلق بنزول
الثواب وحلول العقاب على اهل الجنة والنار وفرقان بين السعداء
والاشقياء وحكمه لا يطلب لميته ولا يسأل علته فيعترض ولا
يعترض عليه ويسأل ولا يسأل عنه كما قال تعالى لا يسأل عما يفعل

وهم يسئلون **الكتاب الثالث** في النبوات

وما يتعلق بها وفيه ثلثة ابواب الباب الاول في النبوة

وفيه مباحث **الاول** في احتياج الانسان الى النبي لما لم يكن الانسان

بحيث يستقل بامر نفسه وكان امر معاشه لا يتم الا بمشاركة آخر

من ابناء جنسه ومعاوضة ومعارضة تجريان بينهما فيما يعن لهما

مما يتوقف عليه صلاح الشخص او النوع احتاج الى عدل يحفظه

شرع يفرضه شارع مختص بايات ظاهرة ومعجزات باهرة يدعو الى

طاعته ويحث على اجابته ويصدق في مقالته يوعد المسيء بالعقاب

ويعد المطيع بالثواب وهو النبي **الثالث** في امكان المعجزات

المعجز امر خارق للعادة من ترك او فعل مثل ان يمسك عن القوت

مدة غير معتادة لانجذاب النفس الى عالم القدس واستتباعها

القوى البدنية فتوقف افعالها فلم يتحلل منه ما تحلل من غيره

فاستغنى عن البدل كان المريض لما اشتغلت قواه الطبيعية

عن تحريك المواد المحمودة بتحليل المواد الرديئة لم تطلب الغذاء مدة

لو انقطع مثله عنه في غير هذه الحالة هلك واليه الاشارة في قوله

عليه السلام لست كاحدكم ابيت عند ربي هو يطعمني ويسقيني والاخبار

عن الغيب بان يقع له في اليقظة ما يقع له في النوم فيتصل نفسه

لقوتها ونقائها عن الشواغل البدنية بالملائكة العظام فتنتقش

بما فيها من صور الجزئيات الواقعة في عالمنا فانها اسباب وعلل

لوجود اياها المدركة لذواتها ولما يتوقف عليها فينتقل منها الى القوة

المتخيلة ومنها الى الحس المشترك فيرى كالمشاهد المحسوس وهو الوحي

ودبما يعلو ويشتد الاتصال فيسمع كلاما منظوما من شاهد يخاطبه

ويشبه ان يكون نزول الكتب على هذا الوجه او يفعل ما لا يفي به منية

امثاله مثل ان يمنع الماء من جريانه او ينبع من خلال اصابعه

وبنانه وذلك بان يسلط الله تعالى على مادة الكائنات فيتصرف

نفسه فيها كما يتصرف في اجزاء بدنه سيما فيما يناسب مزاجه الخاص

ويشاركه في طبيعته فينفعل منها ما شاء هذا على راي الحكماء واما على

راينا فالله سبحانه قادر وله ان يخص من يشاء من عباده بالوحي

والمعجزة وارسال الملك اليه وانزال الكتب عليه **الثالث**

في نبوة نبينا عليه السلام والذي يدل عليها انه عليه السلام ادعى

النبوة واظهر المعجزة لانه اتى بالقران وتحدى به ولم يعارض واخبر

عن المغيبات كقوله تعالى وهم من بعد غلبهم سيغلبون وقوله تعالى

لرادك الى معاد وقوله تعالى ستدعون الى قوم الاية وقوله تعالى وعد الله

الذين آمنوا منكم الاية وقوله عليه السلام الخلافة بعدي ثلثون سنة

وقوله اقتدوا باللذين من بعدي ولعمار تقتلك الفئة الباغية

وقد قتل يوم صفين وللعباس حين افدى نفسه من العدو اين المال

الذي وضعته مع عند ام الفضل وليس معكما احد وقلت ان

اصبت فلعبد الله كذا وللفضل كذا واخباره عن موت النجاشي

وما حدث من الفتن والعلامات كما ثبتت بعد اذ ونار بصرى

وما كان من اقاصيص الاولين وبلوغه هذا المبلغ العظيم في الحكم

النظرية والعملية بغتة بلا تعلم وممارسة ونقل عنه معجزات اخر

كانشقاق القمر وتسليم الحجر ونبوع الماء بين اصابعه وحنين

الحنين وشكاية الناقة وشهادة الشاة المسمومة الى غير ذلك مما
ذكر في كتاب دلائل النبوة فان لم يتواتر كل واحد منها فالمشترك
بينها متواتر فيكون نبيا لان الرجل اذا قام في محفل عظيم وقال
اني رسول هذا الملك اليكم فطالبوه بالحجة فقال ايها الملك ان كنت
صادقا في دعواي فخالف عادتك وقم من مقامك ففعل علم بالضرورة
صدقه وايضا بجميع سيرته وصفاته المتوافقة كملازمة الصدق والاعراض
عن الدنيا مدة عمره والسخاوة في الغاية والشجاعة الى حد لم يفر قط
عن احد وان عظم الرعب مثل يوم احد والفصاحة التي ابكمت
مصاقع الخطباء من العرب العرباء والاصرار على الدعوى مع ما
يرى من المتاعب والمشاق والترفع عن الاغنياء والتواضع
مع الفقراء لا يكون الا للانبياء وفي الكتب البراهمة كل ما حسنه العقل
فمقبول وما قبحه فمردود وما توقف فيه فيحسن عند الحاجة
اليه ويستقبح عند الاستغناء عنه فاذن في العقل مندوحة عن
النبي قلنا لبعثة الرسل فوائد لا تحصى منها ان يقوي العقل ويبطل
الشبهة ويرشد الى ما توقف العقل فيه كبعث الاجساد واحوال
الجنة والنار ومنها ان يبين حسن ما توقف العقل فيه ويفصل ما
حسنه اجمالا ومنها ان يعين وظائف الطاعات والعبادات
الذكية والحدود المتكررة لاستحفاظ التذكير وعينها ومنها ان يشرع
قواعد العدل المقيم لنوع النوع ويعلم الصناعات الضرورية والنافعة
الكلية لامر المعاش ومنها ان يعلم منافع الادوية ومضار الكواكب
واحوال المسائل التي لا يحصل العلم بها الا بتجربة متطاولة لا يفي بها الاعمار

وايضا فالعقول متفاوتة والكامل نادر فلا بد من معلم يعلمهم و
يرشدهم على وجه يناسب عقولهم وقالت اليهود لا يخلو اما ان يكون
في شرع موسى انه سينسخ او لا يكون فان كان كالاول لزم ان يتواتر
ويشتهر كاصل دينه وان لم يكن فان كان فيه ما يدل على دوامه امتنع
نسخه وان لم يكن لم يحك شرعه فلم يثبت شرعه فلما كان فيه ما
(كما سبق في اصول الفقه ان الامر الذي لم يقيد بالدوام ولا التوقيت لا يقتضي الا المرة الواحدة)
يشعر بنسخه ولم يتواتر اذ لم يتوفر الدواعي الى نقله ثم وضعا الى نقل
اصلا او كان فيه ما يدل على الدوام ظاهرا الا قطعا فلا يمتنع النسخ الرابع
في عصمة الانبياء عليهم السلام اتفق الجمهور على عصمتهم عن الكفر
بعد الوحي والفضيلية من الخوارج جوزوا عليهم المعاصي واعتقدوا
ان كل معصية كفر وآخرون جوزوا الكفر تقية بل اوجبوه لان القاء
النفس في التهلكة حرام ومنع بانه لو جاز ذلك لكان اولى الاوقات
به وقت ابتداء الدعوة فيؤدي الى خفاء الدين بالكلية والحشوية
جوزوا الاقدام على الكبائر وقوم منعوا عن تعمدها وجوزوا تعمد
الصغائر واصحابنا منعوا الكبائر مطلقا وجوزوا الصغائر سهوا
لنا انه لو صدر عنهم كفر او ذنب لوجب اتباعهم فيه لقوله تعالى
فاتبعوه ولكانوا معذبين باشد العذاب كما اوعد نساءه بقوله تعالى (يا نساء النبي الآية)
يضاعف لها العذاب ولزاد في حدود الاحرار وكانوا من حزب
الشيطان لانهم يفعلون ما اراده ولم تقبل شهادتهم واستوجبوا الذم
والايذاء وقد قال الله تعالى والذين يؤذون الله ورسوله لعنهم
الله في الدنيا والآخرة واخفوا لواحق النبوة لان المذنب ظالم والظالم
لا ينال عهد النبوة لقوله تعالى لا ينال عهدي الظالمين لا يقال

الزيدية عهد الامامة لانه وان سلم فبعد النبوة بذلك اوليا واما قوله عفا
عفى الله عنك وقوله ليغفر لك الله ما تقدم من ذنبك وما تأخر
ونحوهما فمحمول على ترك الاولى واما واقعة آدم فانها كانت قبل نبوة
آدم لم يكن له حينئذ امة ولقوله ثم اجتباه ربه واما قول ابرهيم هذا
ربي فعلى سبيل الفرض وقوله بل فعله كبيرهم فعلى سبيل الاستهزاء
او اسناد الفعل الى السبب لان تعظيم الكفار للصنم الاكبر حملهم على ذلك
ونظره في النجوم كان للاستدلال والتعرف من صنعه تعالى وقوله
اني سقيم اخبار عن سقم حالي او اني سقيم في الاستقبال فلا كذب
واما اخفاء يوسف حريته فلا شعار عن قتل واما تهمة فبحيلة الاخبار
وجعل سقاية في رحل اخيه كان بمواطاة بموافقته وما صدر من اخوته لم يكن
حال نبوتهم ان سلم انهم انبياء واما قصة داود عليه السلام فلم يكن
على ما ذكر والآية يحتمل غيره واما قبل الوحي فالاكثرون منعوا الكفر
وافشاء الذنب والاصرار عليه لئلا يزول الثقة عنه بالكلية وجوزوا
على الندور كقصة اخوة يوسف والروافض اوجبوا العصمة مطلقا
تنبيه العصمة ملكة نفسانية تمنع الفجور وتتوقف على العلم
بمثالب المعاصي ومناقب الطاعات وتتأكد في الانبياء بتتابع الوحي
عليهم على التذكر والاعتراض على ما يصدر عنهم سهوا والعتاب على ترك
الاولى وقيل هي كون النفس بحيث يمتنع عنه الذنب لخاصية
في نفسه او بدنه وشنع بانه لو كان كذلك لما استحق المدح على عصمته
ولا امتنع تكليفه وبقوله تعالى قل انما انا بشر مثلكم وبقوله ولولا ان ثبتناك في
مبحث في تفضيل الانبياء على الملائكة ذهب اليه اكثر اصحابنا

84 والشيعة خلافا للحكماء والمعتزلة والقاضي وابي عبد الله الحليمي منا
في الملائكة العلوية احتج الاولون بوجوه الاول انه تعالى امر الملائكة
بسجود آدم والحكيم لا يأمر الافضل بخدمة المفضول الثاني ان آدم عليه
كان اعلم من الملائكة لانه يعلم الاسماء دونهم فكان افضل لقوله تعالى
قل هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون الثالث ان طاعة
البشر اشق لانها مع الموانع من الشهوة والغضب والوسوسة ولانها
تكليفية مستنبطة بالاجتهاد وطاعة الملك ذاتية جبلية منصوص عليها
فيكون افضل لقوله عليه السلام افضل العبادات احمزها اي اشقها
الرابع قوله تعالى ان الله اصطفى آدم ونوحا وآل ابرهيم وآل
عمران على العالمين ترك العمل به فيمن لم يكن نبيا من الآلين فبقي
معمولا به في حق الانبياء احتج الآخرون بوجوه الاول قوله تعالى
لن يستنكف المسيح ان يكون عبدا لله ولا الملائكة المقربون الثاني
اطراد تقديم ذكرهم على ذكر الانبياء عليهم السلام الثالث قوله تعالى
لا يستكبرون عن عبادته استدل بعدم استكبارهم على ان البشر
ينبغي ان لا يستكبر ولا يناسب ذلك ما لم يثبت تفضيلهم الرابع
قوله تعالى ولا اقول لكم اني ملك وقوله الا ان تكونا ملكين الخامس
الملك معلم النبي والرسول اليه فيكون افضل من المتعلم والمرسل اليه
السادس الملائكة ارواح مبرأة عن الرذائل والآفات النظرية
والعملية مطلعة على اسرار الغيب قوية على الافعال العجيبة سابقة
الى الخيرات مواظبة على محاسن الاعمال لقوله تعالى لا يعصون
الله ما امرهم ويفعلون ما يؤمرون وقوله يسبحون الليل والنهار

لا يفيدون السادس في الكرامات انكرها المعتزلة الا ابا الحسين وللاستاذ
ابو اسحق الاسفرايني
منا لنا قصة آصف ومريم واصحاب الكهف احتجوا ان الخوارق لو ظهرت
الاشاعرة
على غير الانبياء لالتبس النبي بالمتنبي قلنا لا بل يتميز النبي بالتحدي
والدعوى الباب الثاني في الحشر والجزاء وفيه مباحث
الاول في اعادة المعدوم وهي جائزة خلافا للحكماء والكرامية
والبصري من المعتزلة لنا انه لو امتنع وجوده بعد عدمه فاما ان يمتنع
لذاته او لشيء من لوازمه فيمتنع ابتداء او لشيء من عوارضه فيمكن عند
ارتفاعه والنظر في ذاته من حيث هو احتجوا بوجوه الاول انه نفي
العود
محض فلا يحكم عليه بامكان العود الثاني انه لو وقع لم يتميز عن مثله
المعاد
المبتدأ مع حاله عوده الثالث انه لو امكن لامكن اعادة الوقت
المبتدأ فيه واعادته فيه فيكون مبتدأ او معادا وهو محال الجواب
عن الاول ان قولك لا يحكم حكم وهو منقوض بالحكم على امام يوجد
بعد وعلى الممتنع ونفس العدم وعن الثاني انه كالمثلين فهما يتميزان
بالتشخص في الخارج لا محالة وان اشتبه علينا والا لم يكونا مثلين بل
هو هو وعن الثالث ان اعادة ذلك الوقت لا تستلزم كونه مبتدأ
فانه امر معروض له باعتبار وهو كونه غير مسبوق بحدوث البتة
الثاني في حشر الاجساد اجمع المليون على انه تعالى يحيي الابدان
بعد موتها وتفرقها لانه ممكن عقلا والصادق اخبر عنه فيكون حقا
اما الاول فلان اجزاء الميت قابلة للجمع والحيوة والا لم يتصف بها
قبل والله عالم باجزاء كل شخص على التفصيل كما سبق قادر على جمعها
واعادة الحيوة لشمول قدرته جميع الممكنات ثبت ان احياء الابدان

ممكن واما الثاني فلانه ثبت بالتواتر انه عليه السلام كان يثبت في
المعاد البدني ويقول به واليه اشار حيث قال عز وعلا قل
يحييها الذي انشأها اول مرة وهو بكل خلق عليم قيل لو اكل
الانسان انسانا آخر وصار جزءا منه فالماكول اما ان يعاد في الآكل
او الماكول منه واياما كان فلا يعود احدهما بتمامه وايضا فالمقصود
من البعث اما الايلام او الالتذاذ او دفع الالم والاول لا يليق بالحكيم
والثاني محال لان كل ما يتخيل لذة في عالمنا فهو دفع الالم ويشهد له
الاستقراء والثالث يكفي فيه الابقاء على العدم فيمتنع البعث
واجيب عن الاول بان المعاد من كل واحد اجزاؤه الاصلية
التي هي الانسان فانها الباقية من اول عمره الى آخره الحاضرة
عنده لا الهيكل المتبدل المنقول عنه في اكثر الاحوال والماكول
فضل من المغتذي فلا يعاد منه وعن الثاني ان منعه لا يستدعي
عرضا وان سلم فالمقصود هو الالتذاذ والاستقراء ممنوع وان سلم فلم لا
يجوز ان يكون لذات الآخرة متشابهة للذات الدنيا في الصورة
لا في الحقيقة تنبيه اعلم انه لم يثبت انه تعالى يعدم الاجزاء
على ان القول بالمعاد البدني ليس موقوفا على اعادة المعدوم
ثم يعيدها والتمسك بنحو قوله تعالى كل شيء هالك ضعيف لان
التفريق ايضا هلاك الثالث في الجنة قالت الفلاسفة الجنة والنار
اما ان تكونا في هذا العالم فتكونان اما في عالم الافلاك وهو باطل
لانها لا تخرق ولا تخالط الفاسدات واما في عالم العناصر فتكون
الجنة ناقصة او في عالم اخر وهو باطل لان هذا العالم كروي فلو فرضت
كرة اخرى حصل بينهما خلاء وهو محال ولان العالم لو حصل فيه العناصر

لكانت متماثلة لهذه العناصر مائلة الى احيازها ومقتضية للحركة اليها
وكانت ساكنة في احياز ذلك العالم طبعا او قسرا دائما وكلاهما محالان
والجواب لم لا يجوز ان تكونا في هذا العالم كما قيل الجنة في السماء السابعة
لقوله تعالى عند سدرة المنتهى عندها جنة المأوى وقوله عليه السلام
سقف الجنة عرش الرحمن وامتناع الخرق ممنوع والنار تحت الارض
والفرق بين هذا والتناسخ ان رد النفس الى بدنها المعاد والمؤلف
من اجزائه الاصلية والتناسخ رد النفس الى بدن آخر او في عالم آخر و
لزوم بساطة كل محيط واستلزامها كرية الشكل وامتناع الخلاء كلها
ممنوع وان سلم فلم لا يجوز ان تكون هذه العناصر وذلك مركوز بين في تحت
كرة اعظم منهما ووجوب تماثل عنصري العالمين مطلقا ممنوع لامكان
الاختلاف في الصورة والهيولى والحصول لاشتراك في الصفات
واللوازم الجنة والنار مخلوقتان خلافا لابي هاشم والقاضي عبد
الجبار لنا قوله تعالى جنة عرضها السموات والارض اعدت للمتقين
لا يقال انما يكون عرضها عرضهما اذا وقعت في احيازهما وذلك انما
يكون بعد فنائهما لاستحالة تداخل الاجسام لان المراد ان عرضها مثل
عرضهما لقوله تعالى كعرض السموات والارض ولان عرضها لا يكون
عين عرضهما وقوله تعالى واتقوا النار التي وقودها الناس والحجارة
اعدت للكافرين واسكان آدم في الجنة واخراجه منها قالوا لو كانت
الجنة مخلوقة لما كانت دائمة لقوله تعالى كل شيء هالك الا وجهه واللازم
باطل لقوله تعالى اكلها دائم اي ماكولها قلنا معنى قوله كل شيء هالك
ان كل شيء مما سواه هو هالك معدوم في حد ذاته وبالنظر اليه من حيث

هو لا ان العدم يطرأ عليه وان سلم فمخصوص جمعا بين الادلة وايضا
قوله تعالى اكلها دائم متروك الظاهر لان المأكول لا محالة يفنى بالاكل
بل المعنى انه كلما فني شيء منها حدث عقيبه مثله وذلك لا ينافي عدم
الجنة طرفة عين السابع في الثواب والعقاب قالت البصرية
الثواب على الطاعة حق على الله تعالى واجب عليه لانه انما شرع التكليف
الشاقة لغرض لاستحالة العبث عليه وعود الفوائد اليه وذلك الغرض
اما حصول نفع او دفع ضر والثاني باطل لانه لو ابقانا على العدم لاسترحنا
ولم نحتج الى تلك المشاق والاول اما ان يكون منفعة سابقة وهو
ممتنع عقلا او لاحقة وهو المطلوب وايضا فقوله تعالى جزاء بما كانوا
يعملون واشباهه يدل على ان العمل يستدعي الثواب قلنا قد بينا
انه لا غرض لفعله ولا علة لحكمه ومع ذلك فلم لا يكفي سوابق النعم والاستقباح
ممنوع كيف والمعتزلة اوجبوا الشكر والنظر في المعرفة عقلا لما سبق من
نعمه والآية لا تدل على الوجوب ولفظ الجزاء يكفي لاطلاقه كون الفعل
علامة وتكليلا وقالت المعتزلة والخوارج انه يجب عليه عقاب الكافر
وصاحب الكبيرة لان العفو تسوية بين المطيع والعاصي ولان شهوة
الفسوق مركبة فينا فلو لم يكن بحيث تقطع بالعقاب كان ذلك اغراء
عليه ولانه تعالى اخبر بان الكافر والفاسق يدخلان في النار في مواضع
شتى والخلف في خبره محال والجواب عن الاول انه وان لم يعف
العاصي لكنه لا يثيبه اثابة المطيع فلا تسوية وعن الثاني ان تغليب
طرف العقاب بالتهديد والتوعيد كاف في الانزجار وتوقع العفو قبل
التوبة كتوقعه بالتوبة وعن الثالث انه لا يدل شيء منها على وجوب

العقاب في نفسه ثم قالوا وعيد صاحب الكبيرة لا ينقطع كوعيد الكافر
لوجوه الاول الآيات المشتملة على لفظ الخلود بالوعيد كقوله بلى
من كسب سيئة ومن يعص الله ورسوله ومن يقتل مؤمنا متعمدا الثاني
قوله تعالى يصلونها وما هم عنها بغائبين الثالث ان الفاسق يستحق
العقاب بفسقه وذلك يسقط ما استحقه من الثواب لما بينهما من التنافي
واجيب عن الاول بان الخلود هو المكث الطويل واستعماله بهذا المعنى
كثير وعن الثاني بان المراد من الفجار الكاملون في الفجور وهم الكفار
بدليل قوله تعالى اولئك هم الكفرة الفجرة وتوفيقا بينه وبين الآيات
الدالة على اختصاص العذاب بالكفار كقوله تعالى ان الخزي اليوم
والسوء على الكافرين انا قد اوحي الينا ان العذاب على من كذب وتولى
كلما القي فيها فوج سألهم خزنتها الم يأتكم نذير قالوا بلى قد جاءنا نذير
فكذبنا لا يصلاها الا الاشقى الذي كذب وتولى يوم لا يخزي الله النبي
والذين آمنوا معه والفاسق مؤمن لقوله تعالى وان طائفتان من
المؤمنين اقتتلوا الآية ولهذا قطع مقاتل بن سليمان والمرجئة بانهم
لا يعاقبون وعن الثالث بمنع الاستحقاقين وتنافيهما وبان استحقاق
العقاب لو احبط استحقاق الثواب فاما ان يحبط منه شيء على طريق
الموازنة كما هو مذهب ابي هاشم او لا يحبط كما هو مذهب ابيه وكلاهما
باطلان اما الاول فلان تاثير كل منهما في عدم الآخر اما ان يكونا
معا او على التعاقب والاول محال لاستلزامه وجودهما حال عدمهما
وكذا الثاني لان المغلوب المحبط لا يعود غالبا واما الثاني فلانه
الغاء للطاعة وتضييع لها وهو باطل لقوله تعالى فمن يعمل مثقال ذرة

87

خيرا يره واما اصحابنا فقالوا الثواب فضل من الله والعقاب عدل
منه والعدل دليل وكلام مبين لما خلق له يخلد المؤمن الموفق للطاعات
في جناته وفاء بوعده ويعذب الكافر المعاند في نيرانه ابدا بمقتضى
وعيده وينقطع وعيد المؤمن العاصي لقوله تعالى ومن يعمل مثقال ذرة
خيرا يره ولا يرى الا بعد الخلاص من العذاب ولقوله تعالى ان الله
يغفر الذنوب جميعا ولقوله عليه السلام من قال لا اله الا الله دخل الجنة
ونرجو عفو الكافر البالغ في اجتهاده الطالب للهدى من فضله و
لطفه فان قيل القوى الجسمانية لا تقوى على افعال غير متناهية
لانها منقسمة بانقسام محلها فنصفها مثلا اذا حركت جسما فاما أن
تحرك حركات متناهية فيكون تحريك الكل ضعف تحريك الجزء لان نسبة
الاثرين كنسبة المؤثرين وضعف المتناهي متناه او تحرك حركات غير
متناهية فكل القوة لم تزد عليها فكان الشيء مع غيره كلا معه وان زادت
وقعت الزيادة على طرف المتناهي من الجهة التي هو بها غير متناه وهو
محال وايضا الكيفية المؤلفة من العناصر والحرارة لا تزال تنقص له
الرطوبة حتى تزول بالكلية وتفضي الى انطفاء الحرارة وخراب
البدن فكيف يدوم الثواب والعقاب وايضا دوام الجمع مع دوام
الاحتراق غير معقول قلنا اما الاول فمبني على نفي الجوهر الفرد
ولو ثبت ان القوة تنقسم بانقسام محلها وان جزء القوة قوة والبرهان لم يتم عليها
ومع ذلك فانه منقوض بحركات الافلاك وهو موقوف على ان القوى عندنا
عرض فلعله يفنى ويتجدد واما الثاني فممنوع لان القول بالمزاج
وتركب المواليد عن العناصر ليس بيقيني وتاثير الحرارة في الرطوبة

ولعل جواب النظر انه ان لم يكن منفيا
فلا يعرف القدح بانصرام الزائد
فلا يتم الدليل

انا ينفي ايلامها لو امتنع ورود الغذاء على البدن مقدار ما
يحلل منه وكذا الثالث لان الاعتدال في المزاج ليس شرطا للحياة
عندنا وايضا فان من الحيوانات ما يعيش في النار ويلتذ بها فلا يبعد
ان يجعل الله تعالى بدن الكافر بحيث يتألم بالنار ولا يموت
الخامس في العفو والشفاعة لاصحاب الكبائر اما الاول فلقوله تعالى
وهو الذي يقبل التوبة عن عباده ويعفو عن السيئات وقوله او
يوبقهن بما كسبوا ويعف عن كثير والاجماع على انه عفو وهو انما يتحقق
بترك العقاب المستحق والمعتزلة حملوا العفو عن العذاب على الصغائر قبل
التوبة والكبائر بعدها فالمعفو هو الكبائر قبلها وقوله تعالى ان
الله لا يغفر ان يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء اي قبل التوبة
والا لم يتوجه الفرق ولا التعليق بالمشيئة على زعمهم وقوله تعالى وان
ربك لذو مغفرة للناس على ظلمهم وامثال ذلك كثيرة واما الثاني
فلانه تعالى امر النبي عليه السلام بالاستغفار لذنوب المؤمنين فقال
واستغفر لذنبك وللمؤمنين والمؤمنات وصاحب الكبيرة مؤمن
لما مر فيستغفر له صيانة لعصمته ويقبل منه تحصيلا لمرضاته لقوله تعالى
ولسوف يعطيك ربك فترضى وقوله عليه السلام شفاعتي لاهل الكبائر
من امتي احتجوا بقوله تعالى واتقوا يوما لا تجزي نفس عن نفس
شيئا وقوله ما للظالمين من حميم ولا شفيع يطاع وقوله من قبل ان
يأتي يوم لا بيع فيه ولا خلة ولا شفاعة وقوله تعالى وما للظالمين
من انصار واجيب بانها غير عامة في الاعيان ولا في الازمان وان
ثبت عمومها **السادس** في اثبات عذاب القبر يدل عليه قوله تعالى

في آل فرعون النار يعرضون عليها غدوا وعشيا ويوم تقوم الساعة
ادخلوا آل فرعون اشد العذاب وفي قوم نوح اغرقوا فادخلوا
نارا والفاء للتعقيب وقوله حكاية ربنا امتنا اثنتين واحييتنا
اثنتين وذلك دليل على ان في القبر حياة وموتا آخر احتج المخالف
بقوله تعالى لا يذوقون فيها الموت الا الموتة الاولى وقوله وما انت
بمسمع من في القبور واجيب عن الاول بان معناه ان نعيم الجنة
لا ينقطع بالموت كما ينقطع نعيم الدنيا او وحدة الموت فان الله تعالى
احيى كثيرا من الناس في زمن موسى وعيسى ثم اماتهم ثانيا وعن الثاني
ان عدم اسماعه لا يستلزم عدم ادراك المدفون **السابع** في سائر
السمعيات من الصراط والميزان وتطاير الكتب واحوال الجنة والنار
والاصل فيها انها امور ممكنة اخبر الصادق عن وقوعها فيكون حقا
الثامن في الاسماء الشرعية الايمان في اللغة التصديق وفي
الشرع عبارة عن تصديق الرسول بكل ما علم مجيئه به عندنا وعن
كلمتي الشهادة عند الكرامية وعن امتثال الواجبات والاجتناب
عن المحرمات عند المعتزلة وعن مجموع ذلك عند اكثر السلف والذي
يدل على خروج العمل عن مفهومه عطفه عليه في قوله تعالى والذين
آمنوا وعملوا الصالحات وقوله تعالى الذين آمنوا ولم يلبسوا ايمانهم
بظلم واما قوله وما كان الله ليضيع ايمانكم يعني ايمانكم بالصلوة
الى بيت المقدس وايضا يحمل على الصلوة وحدها لكون على طريق المجاز
وقوله عليه السلام الايمان بضع وسبعون شعبة افضلها قول لا اله الا
الله وادناها اماطة الاذى عن الطريق يعني شعب الايمان

لان اماطة الاذى عن داخل فيه وفيما قاله الباب

الثالث في الامامة وفيه مباحث الاول في وجوب نصب الامام
اوجبه الامامية والاسماعيلية على الله تعالى والمعتزلة والزيدية علينا
عقلا واصحابنا سمعا ولم يوجبه الخوارج مطلقا لنا مقامان بيان وجوبه
علينا سمعا وعدم وجوبه على الله تعالى اما الاول فلان نصب الامام
يدفع ضررا لا يندفع الا به لان البلد اذا خلي عن رئيس قاهر يأمر
بالطاعات وينهى عن المعاصي ويدرأ بأس الظلمة عن المستضعفين
استحوذ عليهم الشيطان وفشا فيه الفسوق والعصيان وشاع الهرج
والمرج ودفع الضرر عن النفس بقدر الامكان واجب باجماع الانبياء
واتفاق العقلاء فان قيل ويحتمل الفساد ايضا اذ ربما استنكف الناس
عن طاعته فيزداد الفساد او يستولي عليهم فيظلمهم او يحتاج الى دفع
المعارض وتقوية الرياسة الى تزيد مالهم فيغصب منهم قلنا احتمالات
مرجوحة مغلوبة وترك الخير الكثير لاجل الشر القليل شر كثير واما
الثاني فلما بينا انه لا يجب عليه شيء بل هو الموجب لكل شيء احتج الامامية
بانه لطف لانه اذا كان امام كان حال المكلف الى فعل الطاعات
والاحتراز عن المعاصي اقرب مما اذا لم يوجد واللطف على الله واجب
لنا ثانيا على التمكين والجواب بعد تسليم المقدمات الباطلة ان اللطف
الذي ذكرتموه انما يحصل بوجود امام ظاهر قاهر يرجى ثوابه ويخشى
عقابه وانتم لا توجبونه كيف ولم يتمكن من عهد النبوة الى ايامنا امام
على ما وصفتم. الثاني في صفات الائمة وهي تسع الاول ان
يكون مجتهدا في اصول الدين وفروعه ليتمكن من ايراد الدلائل وحل

الشكوك والحكم والفتوى في الوقائع الثانية ان يكون ذا رأي وتدبير
يدبر الحرب والسلم وسائر الامور السياسية الثالثة ان يكون شجاعا
لا يجبن عن القيام بالحرب ولا يضعف قلبه عن اقامة الحد وجمع ناسا
في الصفات الثلث وقالوا يستنيب من كان موصوفا بها الرابعة ان
يكون عدلا لانه متصرف في رقاب الناس واموالهم وابضاعهم الخامسة
والسادسة العقل والبلوغ السابعة الذكورة فانهن ناقصات عقل ودين
الثامنة الحرية لان العبد مستحقر بين الناس مشتغل بخدمة السيد التاسعة
كونه قرشيا خلافا للخوارج وجمع من المعتزلة لنا قوله عليه السلام الائمة
من قريش واللام في الجمع حيث لا عهد للعموم وقوله الولاة من قريش
ما اطاعوا الله واستقاموا الامر ولا يشترط فيهم العصمة خلافا
للاسماعيلية والاثناعشرية لنا انا سنبين ان شاء الله امامة ابي بكر
رضي الله عنه والامة اجمعت على كونه غير واجب العصمة لا اقول
على انه غير معصوم احتجوا بان وجه الحاجة اما لان المعارف الالهية
لا يعلم الا منه كما هو مذهب اصحاب التعليم او تعليم الواجبات
العقلية او تقريب الخلق الى الطاعات كما هو مذهب الاثناعشرية وذلك
لا يحصل الا اذا كان الامام معصوما وبان احتياج الناس الى الامام
لجواز الخطاء عليهم فلو جاز الخطاء عليه ايضا لاحتاج الى امام آخر
ويتسلسل وبقوله تعالى اني جاعلك للناس اماما قال ومن ذريتي
قال لا ينال عهدي الظالمين والجواب عن الاولين منع المقدمات
وعن الثالث بان الاية تدل على ان شرط الامام ان لا يكون مشتغلا
بالذنوب التي تنثلم بها العدالة لا ان يكون معصوما الثالث

فما يحصل به الامامة الاجماع على ان نص الله ورسوله والامام السابق
اسباب مستقلة في ذلك انما الخلاف فيما اذا بايعت الامة مستعدا
لها او استولى بشوكته على خطط الاسلام فقال بهما اصحابنا والمعتزلة
بحصول المقصود بهما وقالت الزيدية كل فاطمي عالم خرج بالسيف
وادعى الامامة صار اماما وانكرت الامامية ذلك مطلقا واحتجوا
بوجوه الاول ان اهل البيعة لا تصرف لهم في امر غيرهم فكيف يولونه
عليهم الثاني ان اثبات الامامة بالبيعة قد يفضي الى الفتنة لاحتمال
ان يبايع كل فرقة شخصا ويقع بينهم التحارب الثالث ان نصب القضاة
لا يحصل بالبيعة فكذلك الامامة الرابع الامام نائب الله ورسوله فلا
يثبت خلافته الا بقول الله او قول رسوله والجواب عن الاول بانه
منقوض بالشاهد والحاكم وعن الثاني انه منقوض بترجيح الاعلم
الاورع الاسن الاقرب الى الرسول وعن الثالث بمنع الاصل فيما
اذا خلا البلاد عن الامام وعن الرابع لم لا يجوز ان يكون اختيار الامة
او ظهور الشوكة كاشفا عن كونه اماما نائبا لله تعالى ورسوله ودليلا
عليه السابع في اقامة الدليل على ان الامام الحق بعد رسول الله
ابو بكر رضي الله عنه وخالف الشيعة جمهور المسلمين ويدل عليه
وجوه الاول قوله تعالى وعد الله الذين آمنوا منكم وعملوا الصالحات
ليستخلفنهم في الارض كما استخلف الذين من قبلهم الاية فالموعود
بالاستخلاف والتمكين اما علي رضي الله عنه ومن قام بالامر بعده
او ابو بكر ومن بعده والاول باطل اجماعا فتعين الثاني الثاني
قوله تعالى ستدعون الى قوم اولي باس شديد تقاتلونهم او يسلمون

90 فالداعي المحظور مخالفته ليس محمد عليه السلام لقوله قل لن تتبعونا
ولا علي رضي الله عنه لانه ما حارب الكفار في ايام خلافته ولا من ملك
بعده وفاقا فتعين من كان قبله الثالث انه عليه السلام استخلفه في
الصلوة ايام مرضه وما عزله فبقي كونه خليفة في الصلوة بعد وفاته
واذا ثبت خلافته فيها ثبت في غيرها لعدم القائل بالفصل الرابع قوله
عليه السلام الخلافة بعدي ثلثون سنة ثم تصير بعد ذلك ملكا عضوضا و
كان خلافة الشيخين ثلث عشرة سنة وخلافة عثمان اثنتي عشرة سنة
وخلافة علي خمس سنين وهذا دليل واضح على خلافة الائمة الاربعة
رضوان الله عليهم الخامس ان الامة اجمعوا على امامة احد الاشخاص
الثلثة وهم ابو بكر وعلي وعباس وبطل قول بامامة علي والعباس
فتعين القول بامامته واما الاجماع فمشهور مذكور في كتب السير
والتواريخ واما بطلان القول بامامتهما فلانه لو كان الحق لاحدهما
لنازع ابا بكر وناظره فاظهر عليه حجته ولم يرض علي به فان الرضاء
بالظلم ظلم ولو سلم ان الحق كان لعلي الا انه اعرض عنه تقية قلنا كيف
وكان علي في غاية الشجاعة والشهامة وكانت فاطمة زهراء رضي الله عنها
مع علو شانها زوجة له واكثر صناديد القريش وساداتهم معه كالحسن
والحسين والعباس مع علو منصبهم فانه قال امدد يدك لابايعك
حتى يقول الناس بايع عم رسول الله ابن عمه فلا يختلف عليك اثنان
والزبير مع غاية شجاعته سل السيف وقال لا ارضى بخلافة ابي بكر وسفيان
رئيس مكة ورأس بني امية قال رضيتم يا بني عبد مناف ان يلي عليكم
تيم والانصار نازعهم ابو بكر وتبعهم الخلافة وكان ابو بكر شيخا

ضعيفا خائفا طلبها عدم المال قليل اعوان احتجت الشيعة على
امامة علي كرم الله وجهه بوجوه الاول قوله تعالى انما وليكم الله
ورسوله والذين آمنوا الذين يقيمون الصلوة ويؤتون الزكوة وهم
راكعون فالمراد من الولي اما الناصر او المتصرف لا غير تقليلا
للاشتراك والاول باطل لعدم اختصاص النصرة بالمذكور فتعين الثاني
فثبت ان المؤمن الموصوف يستحق التصرف في امور المسلمين والمفسرون
ذكروا ان المراد منه علي ابن ابي طالب لانه كان يصلي فسأله سائل فاعطاه
خاتمه راكعا والمستحق للتصرف هو الامام فثبت انه امام ويقرب منه
قوله عليه السلام من كنت مولاه فعلي مولاه والثاني قوله عليه السلام
انت مني بمنزلة هرون من موسى وكان هرون خليفته لقوله تعالى واذ
قال موسى لاخيه هرون اخلفني في قومي الا انه توفي قبله عليه السلام
والثالث قوله عليه السلام مشيرا اليه سلموا عليه بامرة المؤمنين وآخذا
بيده هذا خليفتي فيكم بعد موتي فاسمعوا واطيعوا له الرابع ان
الامة اجمعوا على امامة احد الاشخاص الثلثة وبطل القول بامامة
ابي بكر والعباس لما ثبت ان الامام يجب ان يكون واجب العصمة وان
يكون منصوصا عليه وهما لم يكونا واجبي العصمة ولا منصوصا عليهما
بالاتفاق فتعين القول بامامة علي رضي الله عنه الخامس انه لا بد وان
يكون الرسول عليه السلام نص على امامة معين تكميلا لامر الدين واشفاقا
على الامة ولم ينص لغير ابي بكر وعلي بالاجماع ولا لابي بكر والا لكان توقفه
الامامة على البيعة معصية فتعين تنصيصه لعلي رضي الله عنه السادس
ان عليا رضي الله عنه كان افضل الناس بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم

91 لانه ثبت بالاخبار الصحيحة ان المراد من قوله تعالى حكاية وانفسنا
وانفسكم علي ولا شك انه ليس نفس محمد صلى الله عليه وسلم بل المراد به اما
انه بمنزلته او هو اقرب الناس اليه وكل من كان كذلك كان افضل الخلق بعده
ولانه كان اعلم الصحابة لانه كان اشدهم ذكاء وفطنة واكثرهم تدبرا
وروية وكان حرصه على التعلم اكثر واهتمام الرسول بارشاده وتربيته اتم
وابلغ وكان مقدما في فنون العلوم الدينية اصولها وفروعها فان اكثر فرق
المتكلمين ينتسبون اليه ويسندون اصول قواعدهم اليه والحكماء
يعظمونه غاية التعظيم والفقهاء ياخذون برايه وقد قال افضلكم علي
اقضيكم صح
بروايتنا فاحاديث كثيرة كحديث الطير وحديث خيبر وردت شاهدة
على كونه افضل والافضل يجب ان يكون اماما والجواب عن الاول ان
عموم النص غير مسلم وان حمل الجمع على الواحد متعذر بل المراد به هو والكفاة
وعن الثاني ان معناه التشبيه في الاخوة والقرابة وعن الثالث
ان هذه الاخبار غير متواترة ولا صحيحة عندنا فلا تقوم حجة علينا
وعن الرابع انا لا نسلم وجوب العصمة ووجوب التنصيص وعدم
النص لغير ابي بكر وعن الخامس ان تفويض الامر الى المكلفين لعله
كان اصلح وعن السادس انه معارض بما دل على افضلية ابي بكر
رضي الله عنه قوله تعالى سيجنبها الاتقى فان المراد به اما ابو بكر او علي
وفاقا والثاني مدفوع لقوله تعالى وما لاحد عنده من نعمة تجزى وكل
من كان اتقى كان اكرم عند الله وافضل لقوله تعالى ان اكرمكم عند الله
اتقيكم وقوله عليه السلام ما طلعت الشمس ولا غربت على احد بعد النبيين
والمرسلين افضل من ابي بكر وقوله عليه السلام لابي بكر وعمر هما سيدا

لانه [illegible] تربيته وذلك نعمة تجزى

يكون اهل الجنة ما خلا النبيين والمرسلين الخامس في فضل الصحابة
يجب تعظيمهم والكف عن مطاعنهم فان الله تعالى اثنى عليهم في مواضع
كثيرة منها قوله تعالى السابقون الاولون وقوله يوم لا يخزى الله النبي
والذين آمنوا معه وقوله تعالى والذين معه اشداء على الكفار رحماء
بينهم وقوله عليه السلام لو انفق احدكم ملء الارض ذهبا ما بلغ مد
احدهم ولا نصيفه وقال عليه السلام اصحابي كالنجوم بايهم اقتديتم اهتديتم
وقال الله الله في اصحابي لا تتخذوهم بعدي غرضا فمن احبهم فبحبي
احبهم ومن ابغضهم فببغضي ابغضهم ومن آذاهم فقد آذاني ومن
آذاني فقد اذى الله ومن اذى الله فيوشك ان يأخذه وما نقل
من المطاعن فله محامل وتاويلات ومع ذلك فلا يعادل ما ورد في
مناقبهم وحكي عن آثارهم نفعنا الله بهم اجمعين وجعلنا محبيهم
متبعين وعصمنا عن زيغ الضالين ونوّرنا يوم الدين في اعداد
الهادين بفضله العظيم وفيضه العميم انه سميع مجيب

تم في شهر رمضان سنة ثمان و
ستين وستمائة

الخطبة الرابع

الحمد لله الذي ينور بنا انوار مسك الليل بنفحة كافور الصباح ويسود بعد بياض النهار بقلم القدرة من مداد السواد
وجه الرواح ونقش طراز الرياض وحدائق البساتين بيد انفاس الرياح واضحك من الغمام المدرار
مباسم الورد وثغور الاقاح ونقش برقوم الجوارح نقط اعضاء الواح الاشباح واضاء
في قباب الاجسام وقصور الابدان شموس العقول ومصابيح الارواح والصلوة والسلام على
النبي الامي الرافع الوية الشجاعة والفتوة والسماح وعلى آله وصحبه غيوث العطاء و
ليوث الكفاح خطبة اخرى الحمد لله معقد عقد عروس الفلك بالكواكب اللالاء
ومزين اجنحة طاوس الفلك بالجواء والغزاء ومعطر حلل الرياحين وكلل البساتين من نفحة بخور
طلحة البقاء ومبيض قمم الجبال ولمم التلال بنثرات الثلوج من فرط برد الشتاء مبكي السحاب
على وجنات التراب بحكمة الانهار ومقسم الازهار مضحك وجه الارض بنزول ترك حبل الرياحين
على اغصان الاشجار واطراف انهار الماء مبرز ابريز الشمس بجعل الكون من قلب
معدن السماء معقد نجوم السكر من عرق ورق عصب القصب باظهار آثار الهواء الحسان
اللطيف الذي زين بنجوم المجد سماء معقود باجابة الدعاء فانها الراقد من مرقد الغفلة
على سرير سرور الهوى فانك لا تنظر من شبك البصر وغرائب فطن الافكار
الا عظمة وحكمة اشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له شهادة تمحو نغمة بلبل لسان
الكبرياء واشهد ان محمدا رسول الله نور اكبر معراج الصفا صلى الله عليه وعلى
آله الذين هم نجوم غياهب الاغواء والاغضاء خصوصا على ابي بكر التقي الذي
هو صدف الصدق والصفاء وعلى عمر الفاروق الذي هو معدن الجود والوفاء
وعلى عثمان ذي النورين الذي هو طراز سرادق الحياء وعلى علي المرتضى الذي هو
قدوة الاوصياء في الخطبة عشر الحمد لله الذي كتب بقلم الاسرار
على الواح ارواح العباد مداد الوداد وتوج هامة محمد العارفين بتاج الابتهاج
وزين بطوق طوعه اجياد الانام وولد عشق النفس على الكائنات من العبودية قلب قالب
معدن الدولة ومفتتح ابواب الهدى على كل مريد يبتدع بيد الجبابرة ظلمات
الضلال ونار الفناء محدق احداق حدائق الخلائق بانفاس الف بنصرة
الارباب الخفايا وتذكر لذوي الرشد والدلالة مسلك منظر الاسماء
الاستبصار العالم فوق شرفات غرفات السبع الشداد باسط بساط
البسيط على سطح الماء

بسم الله الرحمن الرحيم

قال جار الله العلامة في الكشاف في تفسير قوله تعالى وإن كنتم في ريب مما نزلنا على عبدنا فأتوا بسورة
من مثله من مثله متعلق بسورة صفة لها أي بسورة كائنة من مثله والضمير لما نزلنا أو لعبدنا ويجوز أن
يتعلق بقوله فأتوا والضمير للعبد قال صاحب التقريب رحمه الله وفيه نظر وكأن وجه نظره
أن تخصيص الضمير بالعبد على الوجه الثاني تحكم وهذا أنبأ عن ذلك السؤال المولى المحقق علامة العالم أفضل المحققين
عضد الحق والملة والدين القاضي الشبانكاري روح الله روحه حيث كتب إلى أفاضل تبريز
يا أدلاء الهدى ومصابيح الدجى حياكم الله وبياكم وأبقاكم حفظكم وإياكم إنا من نوركم مقتبس
وبضوء ناركم للهدى ملتمس متحل بالقصور لا ينجلي ذوقه ورشده بإطلاق لسان وإرق جنان
ما قد يشكل دار الجنب فيا أيها الكرام الخالصون أفيضوا علينا من الأبحاث فيض عطائكم إن الداء
قد استبهم على قول صاحب الكشاف حيث جوز في الوجه الأول كون الضمير لما نزلنا ولعبدنا وحظره
في الوجه الثاني بلوح كما قلت شعري بالفرق بين فأتوا بسورة كائنة من مثل ما نزلنا وفأتوا
من مثل ما نزلنا بسورة وهل ثم حكمة خفية أو نكتة معنوية أو تحكم فإن رأيتم كشف الريبة وإماطة
الشبهة والإنعام بالجواب أنلتم الجزيل الأجر والثواب قال العالم الفاضل المدقق
شرف الدين الطيبي شكر الله سعيه إذا اطلعت على الفرق بين قولك لصاحبك أنت رجل من
البحر أي كائن منه وبين قولك أنت من البحر رجل عرفت الفرق بين الوجهين وزال
عنك الشك والتردد والظاهر أن هذا الجواب لا يشفي الغليل ولقائل أن يقول
كلاهما عندي سواء وعلى تقدير تسليم الفرق فلا بد من بيان [illegible] في جواز الأول وحظر
الثاني ونقل عن المولى العالم العلامة سعد الملة والدين التفتازاني قدس الله نفسه أنه كتب إذا
كان متعلقا بسورة صفة لها جاز أن يكون من للبيان وللتبعيض وللابتداء فإن كان للبيان
كان معناه فأتوا بسورة هي كلام مثل ما نزلنا وإن كان للتبعيض كان معناه فأتوا بسورة هي بعض
كلام مثل ما نزلنا وعلى هذين التقديرين تعين كون الضمير لما نزلنا وإن كان للابتداء كان معناه
فأتوا بسورة حاصلة من مثله أو ناشئة منه وعلى هذا التقدير تعين كون الضمير للعبد لأن الذي يكون مبدأ
حصول السورة أو صدورها إنما يكون المتكلم بها أولا والمتكلم بها أولا هو النبي صلى الله عليه وسلم
فلا يصح على هذا التقدير كون الضمير لما نزلنا لأن نفس الكلام المنزل لا يكون مبدأ لحصول سورة
وهذا ظاهر لأن مبدأ حصول السورة هو المتكلم بها أولا ومن المعلوم أن الكلام لا يكون متكلما
به وأما إذا تعلق بقوله فأتوا فلا يكون من محتملا للبيان لأنه لا مبهم هنا ولا للتبعيض لأنها لو كانت
للتبعيض كان معناها فأتوا على سبيل المفعولية فكان معناه فأتوا بعض كلام مثل ما نزلنا وحينئذ يتعين قوله
بسورة لقولها إنه لا يصح بتقدير فأتوا بعض كلام وهذا ظاهر فتعين كون من للابتداء وعلى هذا التقدير
تعين كون الضمير للعبد لما ذكر من أنه هو المبدأ للإتيان بسورة منه فثبت بالدليل الواضح الفرق
بين الوجهين وكأن هذا الكلام مستفاد من كلام البيضاوي رحمة الله عليه ونقل بعض الفضلاء
عن المولى الفاضل رحمه الله أنه قال الضمير إذا كان راجعا إلى ما نزلنا كان المعنى فأتوا من منزل مثله
بسورة فكان مماثلة كل المنزل لهذا المنزل هو المطلوب منهم لا مماثلة سورة وللعبد بسورة ولهذا و
الظاهر أن المقصود خلافه كما نطق به الآي الأخر ونقل والدي روح الله روحه [illegible]
صورة عن أستاذه المحقق [illegible] مولانا [illegible] الدين [illegible] رحمه الله تعالى أنه
تحسين

تحسين الظاهر موقوف على [illegible] آن المثل كمثل وحسن آن المراد يمثل الكلام المنزل أو
[illegible] العبد فيكون [illegible] المثل [illegible] الملك أن يكون كمثل المثل أو يمثل أن يكون
[illegible] يكون من باب الكناية وعلى هذا التقدير بحسب [illegible] تعميم الضمير [illegible] الأمر يكون
[illegible] بإتيان سورة كائنة من القرآن [illegible] من النبي [illegible] أن [illegible] بالمثل كلام [illegible]
القرآن أو [illegible] الإتيان [illegible] ظاهر المعرفة [illegible] أن الأول [illegible] المصدر
[illegible] من مثله [illegible] أن يكون متعلقا بسورة أو [illegible] وعلى التقديرين فالضمير إما للمنزل أو للعبد
فالقسم الأول [illegible] أن يكون متعلقا بسورة والضمير للعبد صحيح على الوجه المذكور في التقدير
فأتوا [illegible] سورة صادرة عن العبد أو سورة صادرة عن مثل العبد [illegible] والقسم
الثاني [illegible] متعلقا بسورة والضمير للمنزل صحيح على الوجه الأول دون الثاني والثالث [illegible]
[illegible] السورة [illegible] بشرط أن يكون بعضا من كلام مثل القرآن [illegible] والقسم الثالث
[illegible] متعلقا بفأتوا والضمير للعبد صحيح على الثاني دون الأول لأن [illegible] فأتوا من
هذا [illegible] سورة [illegible] فيكون القسم الرابع [illegible] متعلقا بفأتوا والضمير للمنزل فاسدا على
الوجهين لأن [illegible] على الوجه الأول فأتوا من هذا المنزل بمثل سورة وعلى الثاني فأتوا من مثل
هذا الكلام بسورة [illegible] فلا [illegible] السعد الثاني [illegible] ذكر أن من [illegible]
[illegible] الواو [illegible] والضمير للعبد [illegible] ليكون [illegible] كلامه [illegible] أن [illegible] متعلقا بفأتوا [illegible] كون
الضمير للعبد على [illegible] الطريق الأولى أن [illegible] والضمير للمنزل [illegible] فاسد
والله أعلم [illegible] ولا [illegible] في [illegible] قوله [illegible] أحوال [illegible]

Türkiye Yazma Eserler Kurumu

و لا تنسوا عهودا ان نسينا عهودکم على بعد المزار   فما زال الاسماع کالعهد منکم و ما زال التفکر على الفؤاد

فما نسیتم عهدی و لم انس عهدکم   و اعرضتم عنی و ما کان مذنبا
سقاکم نور السرور فاننی   لولا انتظار التلاقی ما عذبا

نسخه کتابت که به مولی الاعظم علامه العالم خاتم الحکما و المحققین نصیر الحق و الدین محمد الطوسی انار الله برهانه الی حضرت مولانا
افضل المحققین اثیر الدین الابهری نور الله مرقده و المصحح

مقصد رسول کار بی داد بهاست   یارب که مرا از تو چه آزاد بهاست
بی زحمت رسید بوصل و فراق   ای بس که زدیدار تو ام شاد بهاست

جناب عالی فوات میمون مخدوم معظم ملک حکما العالم اثیر الملة و الدین قطب الاسلام و المسلمین فخر العلما المحققین بقیه الافاضل المتأخرین
ادام علو و قدسه المعالی عرشه و علوه که مقصد آمال افاضل و مطلع انوار فضایل است همیشه
بکمالات و اجلال و کمالات لا زال محفوظ و محفوظ و بدست وقوف زمان و عنان تعلق حضرت او ز رکنی
شرف و ماخذی آرامش بر دعوه و معروف بحق الحق دعاگوی ملوک الطوسی جملک دعای ما به قصد
دو حقیقت طلعت سامی بر روی باد لیس که انقضا انشا صحیفه ایام صحت و فرحت ایام اوان و اندیار
بمعنی مبتلای سعادت بار و حکم متحقق و مستظهر بعده و الرافیا رسیاره و سوانح عوام مجد و معظمی معالیه
وافرین بالمصالحه ایابی لماله مشکوه و منتشر بعده و تا اشارت نزدیک ظهور او و عام مبارک شده ان شوق
و شغف بغایت عنی پرورنده است   اری الشوق زدلو نوما فتوما   اذا ما المقار زدلو قربا
انست عزه علا ما عجب آریت همه جور و ضع و مجهول معنی کراهت کمال و ما در کل علی اسد نور و حوب ایام سرعت
اکرام علمه ما مشغول اخلاق اسرار عظمی و افاضت انوار علمی است این دعاگو فای استعمال و فتح باب حلقه
وانس که خواسته بدوان نا لیه خواسته که ان اشتغال و استفاضت مکاتب بس نا بر و شوق دیک در اطلاق
عالیه حاصلست دوم موضع برجاب و اکمل در خاطر آوران خار خاری بود افضا رکند با اکرام و مسلک اعتبار عکس
اشراق سمع ضمیر مجدوی مطلع الدال مشرقه الانوار سازد اکرچه بنان حال و افضاح حل ان بر وجهی که رای منیف
بیران قرار کرده باشد العلم که مع لمراد شرط کرم و فور لطف نسبت باشد و نیز اکر انرا بواسطه
بنوز شرف شمرده کو ایکه یعنی از نوادر فواید و عجایب نکتی که مانع سعد باشد باشند نامه امسول
و معدی مجد سابق الرسل اعلا یاد با انکه یکی که دفاتر قاتل سعد دعاگوی طالبان نصیب گردان انعام
فرمایند کمال شمهد ساعه خاصه اکر در ضمن آن باسخ الحم عاکوی مجلو دراغ او را اهل تحمه ها سعادت کرمانی ما
اثر و سنه وتعارف التامس عز شکوه و ماز ام ماضیه معما در علوم حسن و سو لکه همه از غیر کار الله حی حظ الکمال بر اسم الملک

بسم الله الرحمن الرحيم رب تمم

سبحانك اللهم يا واجب الوجود وما فيض الجلي والجود افض علينا انوار حكمتك وبشر لنا الوصول الى كمال معرفتك وخصص حبيبك محمدا واله بافضل صلواتك واعظم تحياتك وبين لنا من الامور ما هو لنا مهتم حين فاعلموا اخواني ان جماعة من رفقاي رحمهم الله واياكم الاطلاع على حقائق الامور لما وقفوا من بحث الرسالة المسماة بالعين في العلم المنطقي التي الفتها في سالف الزمان التمسوا مني ان اصنف اليهما رسالة في العلمين الاخيرين اعني الالهي والطبيعي وكان خاطري لم الحق اطرافها مشغولا متفرقة غير فارغة ولا مائلا الى تاليف كتاب او ترتيب خطاب بسبب اضطرابات ظهرت في الزمان الان لكثرة شغبي عليهم اسعفتهم ملتمسهم والحقتهم بموجب مقترحهم وشرعت في تحرير رسالة مشتملة على القواعد الكلية للعلمين المذكورين مع اشارات الى دقائق وتنبيهات على حقائق خلت منها الكتب المصنفة في هذا الفن ورتبته على قسمين الاول في الالهي والثاني في الطبيعي مستعينا بواهب العقول والهمم متوكلا على مفيض العدل والحكمات انه حسبي ونعم المعين القسم الاول في العلم الالهي وفيه مقالات المقالة الاولى في الامور العامة وفيها مباحث الاول في الوجود والعدم تصور وجودي بديهي والوجود جزء منه وتصور جزء التصور بالبديهة بديهي فالوجود بديهي وهو مشترك والا لزال اعتقاد الوجود بزوال اعتقاد الخصوصيات وبطل انحصار الشيء في الوجود والعدم ضرورة ان

الواقع في مقابلة العدم وجود خاص ولما صح انقسامه الى الواجب والممكن والتوالي باطلة اما الاولى فلانا اذا اعتقدنا ان الممكن الموجود له سبب ممكن الوجود جزمنا بوجود ذلك السبب ثم اذا اعتقدنا ان ذلك السبب واجب الوجود زال اعتقاد كونه ممكن الوجود ولا يزول اعتقاد وجوده اما الاخيرتان فظاهرتان والشرطية الاولى ممنوع لاحتمال ان يكون وجود كل ماهية بمثله زائد اصطلاحا ويجوز قيام بعض افراده بنفسه وهو الوجود الواجبي فلا يجب زوال اعتقاده بزوال اعتقاد الخصوصية وكذا الثانية لان المقابل للعدم كل ماهية ووجودها الخاص لو سلمنا ما ذكروه لبطلان التالي الاول ضعيف لجواز ان يكون الاعتقاد الكلي فلهذا لا يزول اعتقاد الوجود بزوال اعتقاد الخصوصية وعلم منه ضعف بطلان تالي الشرطية الثانية والاولى ان يقال الوجود عبارة عن كون الشيء في الاعيان ولا شك بان الوجود بهذا المعنى امر مشترك وهو ليس نفس الماهيات المتكثرة ولا داخلا فيها والا لكان تعقل كل ماهية ممكنة مع عين تعقل وجوده او مستلزما لتعقله والتالي باطل لانا قد نعقل المثلث مع الشك في وجوده ولما كان صحة الماهيات من ماهية هو صادق عليها والتالي باطل لان السواد يصدق عليه انه قابل للوجود والعدم والمراد مع الوجود لا يصدق عليه ذلك ولانه لو كان داخلا فيها لكان اعم الذاتيات المشتركة فكان جنسا فامتياز الانواع الداخلة فيه بعضها من البعض بفصول موجودة متميزة عن الانواع بفصول

انه موجودة وهكذا الى غير النهاية ولكان امتياز الواجب عن الممكن
بفصل مقوم ويكون الواجب مركبا وانه محال وهو نفس حقيقته واجب
الوجود ولا لكان داخلا فيها او خارجا عنها والاول يستدعي التركيب
والثاني كونه ممكنا لافتقاره الى الماهية وكل ممكن لا بد له من علة
فعلته ان كانت تلك الماهية لزم تقدمها عليه بالوجود لوجوب
تقدم العلة على المعلول بالوجود فيكون الماهية موجودة مرتين
وان كانت غيرها لزم افتقار واجب الوجود في وجوده الى سبب
منفصل وما كان كذلك لا يكون واجبا لذاته ولئن سلم وجوب
تقدمها عليه بالوجود لجواز ان تكون الماهية من حيث هي هي علة
له من غير اعتبار وجودها او عدمها كما في القابل فيقول العلة
ذكرناه من المقدمة ضرورية لان المفيد للوجود لا بد ان يكون موجودا
بخلاف القابل فانه مستفيد للوجود والمستفيد للوجود يمتنع ان
يكون موجودا بالفعل الوجود من حيث هو هو مقتضي اللاتجرد عن
الماهية ولا لكان مقتضيا للتجرد او غير مقتض لشيء منهما والاول
يقتضي ان يكون وجود الممكنات مجردا والثاني افتقار واجب
الوجود في تجرده الى سبب منفصل ولان وجوده معلول وحقيقته
غير معقولة فوجوده غير حقيقته ولان وجوده لو كان غير حقيقته
لما كان واجبا لان الوجوب امر اضافي لا يمكن تعقله الا بين امرين
لانا نجيب عن الاول بان التجرد عدمي فلا يفتقر الى السبب وعن الثاني
لا نسلم ان وجوده معقول بل المعقول هو الوجود من حيث هو وجود

وعن الثالث لا نسلم عروض الوجوب له بل الوجوب عين ماهيته
ويجب ان تعلم ان اطلاق الوجود على حقيقة واجب الوجود وعلى سائر
الموجودات الممكنة بالتشكيك فذلك يحل كثيرا من الشبه واعلم
انا نتصور امورا لا وجود لها في الخارج ونحكم عليها بالاحكام الثبوتية
والمحكوم عليه بالصفة الوجودية يجب ان يكون موجودا لان ثبوت
الصفة للشيء فرع على ثبوت ذلك الشيء واذ ليست في الاعيان فهي
في الاذهان فثبت القول بالوجود الذهني وان الحقائق الكلية
لا وجود لها الا في الاذهان اذ كل موجود في الاعيان فهو مشخص
لا يقال لو حصلت الحرارة والبرودة الكليتان في الذهن لزم اجتماع
الضدين ولكان الذهن حارا وباردا معا لانا نقول لا نسلم تحقق
التضاد بين الامور الكلية ولا نسلم اقتضاء الصورة الذهنية الحرارة
والبرودة وقبول الذهن لهما ولقائل ان يقول لا نسلم انا نتصور
امورا لا وجود لها في الخارج بل كل ما نتصوره فله صورة موجودة قائمة
بنفسها او بشيء من الموجودات الغائبة عنا كيف وهذا هو الذي
ذهب اليه الحكماء فانهم اتفقوا على ان جميع الامور مرتسمة في العقل
الفعال والموجود في الذهن موجود في الخارج لان الذهن من
الموجودات الخارجية الا ان الماهيات تارة توجد قائمة بنفسها
وتارة توجد في النفس والاول يسمى بالوجود العيني والثاني بالوجود
الذهني وان كان كل منهما وجودا عينيا والموجود جزئيا والمعدوم
ثم بعد [illegible] منتهى [illegible] وما [illegible] بل نفى ايضا بالمثال

ه قالوا القتل ليس شي من حيث ان القاتل كان قادرا عليه ولا من
حيث ان الالة كانت قاطعة ولا من حيث ان عضو المقتول كان
قابلا للقطع بل من حيث انه ازالة الحيوة عن ذلك الشخص وهو قيد
عدمي وباقي القيود الوجودية غيرات والمعدوم ليس شي اى
لا تكون الماهيات متقررة في الخارج عارية عن صفة الوجود
ولو كان لها كون في الخارج فلا كون له في الخارج لكون في الخارج
وانه محال واحتج الامام عليه بان المعدوم اما مساو للمنفى او اخص
منه او اعم والثالث باطل لانه يجب ان لا يكون نفيا محضا والا لم
يبق بين العام والخاص فرق فهو اذن ثابت وهو صادق على المنفى
وكل منفى ثابت وانه محال فتعين احد الامرين الاولين واياما كان
ينتظم قياس هكذا كل معدوم منفى ولا شي من المنفى بثابت فلا شي من
المعدوم بثابت وهو المطلوب وفيه نظر لانا لا نسلم الحصر ان عنى المعدوم
المعدوم الممكن لاحتمال مباينة وان عنى به المعدوم المطلق لم لا يجوز ان
يكون اعم ولكون نفيا محضا قوله لو كان نفيا محضا لم يبق فرق بين
العام والخاص قلنا لا نسلم بل امتاز الخاص عنه بكونه ممتنع وجوده
في الخارج دون العام لجواز حصوله في المعدوم الممكن الوجود سلمنا
لكن الصادق في قولنا بعض المعدوم ثابت وهو لا يصلح ان يكون كبرى
في الشكل الاول احتجوا بان المعدوم معلوم وكل معلوم ثابت فالمعدوم
ثابت والكبرى ظاهر الفساد والمعدوم لا يعاد مع جميع عوارضه في وقت
آخر والا لاعيد مع اختصاصه بالوقت الذي كان موجودا فيه لكونه

98 من عوارضه فيلزم اعادة الوقت في وقت آخر فيلزم ان زمان آخر وانه
محال وحكى الامام من القائلين بهذا القول وجوها الاول انه لو صح
اعادته لصح اتصافه بامكان العود وهو محال لان الامكان صفة
وجودية فاستحال اتصاف العدم به الثاني لو امكن عوده لامكن
عود الوقت الذي وجد فيه ابتداء فيمكن ان يعاد مع ذلك الوقت
فيكون مبتدا من حيث انه معاد والثالث لو امكن عوده لامكن
وجود مع مثله وانه محال لاستلزام عدم الامتياز بين الاثنين وفيها
نظر لانا لا نسلم ان الامكان صفة وجودية وانه لو امكن عوده لامكن
عود الوقت الذي وجد فيه ابتداء وانما يلزم ذلك ان لو امكن اعادة
كل معدوم ولا نسلم انه لو امكن عود كل منهما وحده لامكن عودهما معا
سلمنا لكن لماذا يلزم ان يكون مبتدا من حيث انه معاد وانما يلزم
ذلك ان لو لم يكن ذلك الوقت معادا واما الثالث فلا نسلم صدق
الشرطية المذكورة وانما يصدق ان لو امكن وجود مثله وهو ممنوع
واحتج الى امكان العود بانه لو امتنع فذلك الامتناع ان كان لماهيته
وجب ان لا يوجد اصلا وان كان لغيره كان هو بحسب ذاته ممكن
العود والجواب ان المفروض امتناع وجوده الثاني والا لزم من كون
هذا الامتناع لماهيته ان لا يوجد اصلا بل اللازم منه ان لا يوجد
بالوجود الثاني لا بالوجود المطلق قال الامام ربما احتج المتكلمون
الى دعوى الضرورة والمعدوم فيه تعدد وامتياز لان عدم العلة
والشرط يوجب عدم المعلول والمشروط وعدم غيرهما لا يوجب ذلك

وعدم الضد من المحل يصح حصول الضد الآخر فيه وعدم غيره لا يصح ذلك
قال الشيخ العدم المطلق لا يعلم ولا يخبر عنه بل المضاف الى الملكات
وفيه نظر لان هذا القول اخبار عن العدم المطلق ولان الشيء ما لم يعلم
لم يعلم اضافته لشيء فالعدم المضاف لا يمكن ان يعلم الا بعد العلم
بالعدم المطلق بل الصحيح ان لكل واحد من العدم المطلق الذي هو
اللاكون المطلق والعدم الخارجي الذي هو اللاكون في الخارج
والعدم الذهني الذي هو اللاكون في الذهن ثبوتا في الذهن بمعنى ان
لمفهوم اللاكون في الذهن ان يكون ثابتا في الذهن لا انه نفس كون في
الذهن لامتناع ان يكون احد النقيضين عين الآخر ولا واسطة بين
كون الشيء موجودا وبين كونه معدوما ونقيضهما ثابت بينهما واسطة
وتمامها بالكمال وفساده ظاهر لان العلم بما ذكرنا من المقدمة ضروري

البحث الثاني في الماهية ان لكل شيء حقيقة هو بها هو وهي
مغايرة لجميع ما عداها لازمة كانت او مفارقة فالفرسية من حيث هي
فرسية لا واحدة ولا لا واحدة بل ان تكون او احدهما داخلا في مفهومها
بل الواحدية صفة مضمومة اليها فتكون الفرسية بها واحدة وكذلك
اللاواحدية اذا انضمت اليها كانت بها لا واحدة فالفرسية من حيث
هي فرسية ليست الا الفرسية والماهية لا بشرط شيء موجودة في الخارج
لانها جزء من شخصياتها الموجودة في الخارج وبشرط لا شيء لا وجود لها
في الخارج لان الموجود في الخارج يلحقها التعين فلا يكون مجردا و
الفاعل لا تأثير له في الماهية لان الانسانية لو كانت بجعل جاعل لزم

من الشك في وجوده الشك في كون الانسانية انسانية بل ثابتين في
وجوده فانقطع رده وذهب بعضهم الى ان البسيط غير مجعول محتجا بانه
لو كان كذلك لكان ممكنا لان المحوج الى السبب هو الامكان وهو ان قام
به قبل الوجود لكان كيفية نسبة الوجود الى الماهية متقدما عليها
وان قام به بعد الوجود كان امكان الشيء متأخرا عن وجوده وجوابه
منع الحصر لجواز ان يكون الامكان صفة عدمية فلا يفتقر الى محل يقوم
به واحتج من زعم انه مجعول بان المركب مركب من البسائط فلو لم يكن
البسيط مجعولا لم يكن المركب مجعولا ضرورة وجوب تحقق المركب عند
تحقق البسائط وذلك يوجب نفي المجعولية بالكلية وفيه نظر لجواز ان
يكون المركب مجعولا بان يكون حصول وجوده لماهيته مجعولا اي
انضمام البسائط بعضها الى البعض مجعولا والحقيقة التي يلتئم من
امور بان تحققها بعد تحقق تلك الامور وارتفاعها بعد ارتفاع واحد
منها عينا وذهنا والجزء المتقدم يقتضي الاستغناء عن سبب جديد
وهو لا يستلزم ان اعتبر في الوجود العيني فالغني عن السبب
وان اعتبر في الوجود الذهني فالمعنى الثبوت والاستغناء
عن السبب اعم من الجزء لان الثاني هو الحصول على صفة التقدم و
الاول مطلق الحصول ومطلق الحصول اعم من الحصول بعد العدم فان
حصول الماهية حاصل لها وهي متقدم عليها وعلم منه انه لا يلزم من
كون الوصف وصف الشيء غنيا عن السبب الجديد وكونه بين الثبوت
كونه جزءا والماهية المركبة لابد ان يكون لبعض اجزائها افتقار

الى الثاني ولولا لامتنع التركيب فان الحجر الموضوع بجنب الانسان لا يحصل
منهما حقيقة متحدة ولا ينتقض ذلك بكون العشرة من الآحاد والمعجون
من الادوية والعسكر من الاشخاص لان الهيئة الاجتماعية التي هي
الجزء الصوري من كل واحد منها يفتقر في الثاني ولا يمكن ان يحتاج
كل منهما الى الآخر والا لاحتاج الى نفسه واجزاء الماهية قد تكون
بحيث يتميز وجود بعضها عن البعض في الخارج كالنفس والبدن اللذين
هما جزء الانسان وقد تكون بحيث لا يتميز ذلك الا في الذهن كالسواد
فان وجود جنسه لا يتميز عن وجود فصله في الخارج والا فان لم يكن
شيء منهما محسوسا بانفراده فبعد الاجتماع ان لم تحدث هيئة محسوسة
لم يكن السواد محسوسا وان حدثت فتلك الهيئة معلولة لاجتماعهما فتكون
خارجة عنهما عارضة لهما فلا يكون التركيب في السواد لمية قابلية وفاعلية
لانا لا نعني بالسواد الا تلك الهيئة المحسوسة وان كان احدهما فقط محسوسا
كان الاحساس بالسواد احساسا باللونية المطلقة او بخاصية البصر
وان كان كل منهما محسوسا كان احساسا بالسواد احساسا بمحسوسين
فثبت ان جنس السواد لا يتميز وجوده من وجود فصله الا في الذهن
فقط وذلك يستدعي الامتياز في الخارج بين ماهيتهما والا لكان
حكم الذهن بالتركيب فيما لا تركيب فيه خطأ فاذن هما متمايزان
في الذهن والخارج بحسب الماهية اما بحسب الوجود فالامتياز
ليس الا في الذهن فقط وفيه نظر لانا لا نسلم ان التركيب لكون
في قابل السواد وفاعله لانه ان لم يكن شيء منهما محسوسا بانفراده.

وبعد الاجتماع يحصل هيئة محسوسة وانما يلزم ذلك ان لو لم يكن تلك 100
الهيئة هي المجموع الحاصل منهما وهو ممنوع وجزء الماهية ان اخذ
بشرط ان لا يكون معه زيادة تشخصه كان جزءا ومادة ان كان جنسا
وصورة ان كان فصلا وان اخذ من حيث الالتفاتات الى ان يكون
معه زيادة او لا يكون كان محمولا لانه لو جاز حمل الجزء على
الكل فلو قلنا الانسان حيوان فان كان المراد على انهما متحدان
في المفهوم كان كاذبا وان كان المراد ان الانسان موصوف بالحيوانية
كان كاذبا ايضا لان الجزء متقدم ولا شيء من الصفة بمتقدم وان
كان المراد امرا ثالثا فبينه لانا نقول المراد انهما متحدان في
الوجود لان الحيوان المطلق لا يدخل في الوجود الا بعد تقييده بقيد
فاذا لم يصر ناطقا او صاهلا او غيرهما من الفصول لا يمكن دخوله
في الوجود فاذن الوجود لا يعرض الا للحيوان المركب فالحيوان
الناطق وان كان مركبا بحسب الماهية لكن وجوده بعينه هو وجود
الحيوان اعترض الامام عليه بان الجزء من حيث هو جزء له وجود
مغاير لوجود المركب لتقدمه عليه فلو حصل له مع المركب وجود آخر
كان له وجودان وانه محال وهو سؤال مشكل والجواب عنه
صعب جدا واجزاء الماهية ان كان بعضها اعم من البعض يسمى
متداخلة والا متباينة والمتداخلة ان كان بعضها اعم من الآخر
مطلقا فان كان العام متقوما بالخاص وموصوفا به فهي كالحيوان
الناطق فانه متقوم بالناطق لكونه جنسا له ويتصف به وان لم يكن

موصوفا به بل صفة له فهو كالموجود المقول على المقولات العشر وان
كان الخاص متفقا بالعام فهو كالنوع الاخير المقوم لخواص التي
لا توجد الا فيه وان كان كل منهما اعم من الاخر من وجه فهو كالحيوان
والابيض واما المتباينة فهي كتركيب الشيء اما بعلة الفاعلية
كالعطاء فانه اسم لفائدة مقرونة بالفاعل او بالصورية كالافطس
اذا جعلناه اسما للانف الذي فيه تقعير او بالقابلية اذا جعلناه
اسما للتقعير الذي في الانف او بالغائية كالخاتم فانه اسم لحلقة
يتزين بها واما بمعلومات كالرازق بالخالق او بما لا يكون علة
لا معلولا فهي اما ان تكون حقيقية او اضافية او ممتزجة فالاولى
اما ان تكون كلها اجزاء متشابهة كالعدد المركب من الاحاد
او مختلفة اما معقولة كتركيب الجسم من الهيولى والصورة او محسوسة
كتركيب الخلقة من اللون والشكل والثانية كالاقرب والابعد
والثالثة كالفرس الذي يعتبر في مفهومه ماهية نوع من النسبة
والماهية ان كانت نوعا محصلا اي الحقيقية وجزءها يجب ان
تكون موجودا الا ان الموجود جزء موجود وان حصلت باعتبار
عقلي فهي الاعتبارية كالحيوان الابيض ولا يجب ان يكون جزءها
موجودا لجواز تركبها من الموجود والمعدوم كالجاهل والاعمى
والماهيتان المتفقتان في بعض الاجزاء اذا اختلفتا في
الباقي كان ما به الاتفاق غير ما به الاختلاف فالاول هو الجنس
والثاني هو الفصل قال الشيخ ان الفصل علة لوجود الجنس

101

والا فالجنس ان كان علة له فاينما وجد الجنس وجد الفصل وان لم
يكن علة له استغنى كل منهما من الاخر فيمتنع التركيب والجواب منع الشرطية
الاولى ان اراد بالعلة المحتاج اليه والثانية ان اراد بالعلة العلة
التامة لجواز ان لا يكون شيء منهما علة تامة للاخر ويحتاج احدهما
الى الاخر فيصح التركيب قال الامام في ابطال قول الشيخ ان الابيض
فصل للحيوان الابيض وليس علة لوجوده والقوى النباتية فصل
للجسم النباتي مع ان الجسم يبقى بعد زوالها والجواب ان كلام الشيخ في
الماهية الحقيقية وما ذكرتم في الاعتبارية وبقاء الجسم النباتي بعد
زوال القوى غير ممنوع والمشتركان في بعض الذاتيات اذا
اختلفتا في اللوازم دل ذلك على التركيب لامتناع استناد اللازم الغير
الى المشترك واما المتشاركات المختلفات في السلوب واختلاف المتشاركات
منها فلا يوجب التركيب اما الاول فلان كل بسيطين يشتركان
في سلب ما عدا احدهما عنهما واما الثاني فلمشاركة البسيط المركب
الذي احد اجزائه هو واختلافه اياه في بعض السلوب مع انه لا
تركيب فيه ولا يجوز ان يكون التعين عدميا اذ العدم لا هوية له
في الاعيان فلا يتعين به غيره ولانه جزء من المتعين الموجود فيكون
موجودا وفيهما نظر اما الاول فلانه مصادرة على المطلوب
واما الثاني فلا نسلم انه جزء من المتعين ان اريد بالمتعين معروض
التعين وان اريد به المركب منهما فلا نسلم انه موجود وهو ان كان
بالماهية فقط او بالفاعل فقط او بقابل اختص نوعه في شخص

المخصص نوع هاية التشخص وان كان بقوابل مختلفة او استعدادات مختلفة
لقابل واحد كان لها تعينات مختلفة فيلزم ان الطبيعة ان كانت محتاجة
لذاتها الى المحل كان وجودها في المحل ابدا والا كانت غنية
لذاتها والغني من الشيء لذاته لا يعرض له الحاجة بعارض وفيه نظر
لانه لا يلزم من عدم حاجتها الى المحل لذاتها استغناؤها عنه لذاتها
لم يقال لو كان التعين ثبوتيا لكان له ماهية كلية فيحتاج الى تعين
آخر ولزم التسلسل ولكان اضافة الى الماهية موقوفا على امتيازه
عن غيرها بتعين آخر ولكان تعين التشخص الذي له ما يشاركه في
نوعه ان كان بالماهية او بالفاعل المخصص نوع هاية التشخص وان كان
بالقابل فتعين القابل ان كان بقابل آخر لزم التسلسل وان كان
بالمقبول لزم الدور لانا نقول لا نسلم الاول فلا نسلم امتناع التسلسل
اللازم فانه من جانب الحلول ولا برهان على امتناعه واما الثاني
فلا نسلم صدق الشرطية لجواز امتياز الماهية عن غيرها بنفسها
واما الثالث فلا نسلم الحصر لجواز ان يتعين بسبب الفاعل بشرط
استعداد يعرض للقابل بسبب حادث يقتضي ذلك ويكون
قبل كل حادث حادث لا الى نهاية سلمناه لكن لا نسلم لزوم الدور
فانه يجوز ان يكون ماهية كل واحد من القابل والمقبول علة
لتعين الآخر وتقييد الكلي بالكلي لا يوجب التشخص فانا اذا قلنا
لزيد انه الانسان العالم الورع وانه الذي تكلم كذا في يوم كذا
في وقت كذا فكل منها مشترك البحث الثالث في الوحدة

102 والكثرة الوحدة مغايرة للوجود لان الكثير من حيث هو كثير موجود
ولا شيء من الكثير من حيث انه كثير بواحد وللتشخص ايضا لان البسيط
اذا جزئ زالت وحدته وما زالت هويته والا لكان التفريق اعداما
وفيه نظر وهي وجودية والا لكانت عبارة عن سلب الكثرة
فالكثرة ان كانت عدمية كانت الوحدة وجودية والمقدر خلافه
وان كانت وجودية لزم تحققها بالامور العدمية وزائدة على الماهية
والا لكانت اما نفسها او داخلة فيها وهما باطلان لما مر في الوجود
ولان الوحدة تقابل الكثرة والسواد لا يقابلها لا يقال لو كانت
وجودية لكانت لها وحدة اخرى ولوحدتها وحدة اخرى ولزم
التسلسل ولانها لو كانت زائدة فوحدة الماهية المركبة ان قامت
بكل جزء منها لزم انقسامها وان قامت بجزء واحد كان صفة
الماهية قائمة بغير محلها لانا نقول اما الاول فامتناع التسلسل اللازم
ممنوع واما الثاني فلا نسلم الحصر لجواز قيامها بالماهية من حيث
هي هي ومجموع وان امتنع قيامها بالعرض لامتناع قيام
العرض بالعرض والكثير اذا كان له وحدة من وجه لجهة كثرته غير
جهة وحدته لجهة الوحدة اما مقومة او عارضة فان كانت مقومة
فان كانت مقولة في جواب ما هو فهو الواحد بالجنس وان كان
على مختلفات الحقائق وبالنوع ان كان على متفقاتها وان كانت
مقولة في جواب اي شيء هو فهو الواحد بالفصل وان كانت عارضة
فهو الواحد بالموضوع كالكاتب والضاحك او بالمحمول كالثلج والقطن

وان لم يكن مقومة ولا عارضة وهو كما يقال نسبة النفس الى البدن
كنسبة الملك الى المدينة فان جهة الاتحاد وهي التدبير ليست
مقومة ولا عارضة للنسبتين بل للنفس والملك وانما الواحد بالشخص
فان لم يكن قابلا للقسمة وليس له مفهوم وراء كون الشي بحيث لا ينقسم
الى امور تشاركه في تمام ذاته فهو الوحدة وان كان له مفهوم
وراء ذلك فهو النقطة ان كان له وضع والا فهو المفارق وان قبل القسمة
فان كانت اجزاؤه متشابهة فهو الواحد بالاتصال سواء كان قبوله
للانقسام لذاته كالمقدار او لغيره كالجسم البسيط والا فهو الواحد
بالاجتماع وكل منهما ان حصل له جميع ما يمكن فهو الواحد بالتمام وهي
اما وضعي كالدرهم الواحد او صناعي كالبيت الواحد او طبيعي
كالانسان الواحد فان لم يحصل له جميع ما يمكن فهو الكثير والاثنان
لا يتحدان لانهما بعد الاتحاد ان بقيا موجودين فهما اثنان وان
عدما او احدهما فلا اتحاد لان المعدوم لا يتحد بالمعدوم ولا بالموجود
وانما الاعداد انظامية وليست ماهياتها نفس كونها اعدادا
لانها قد تكون جمادا او نباتا او حيوانا او غيرها فكونها اعدادا
زايد عليها وليست عبارة عن عدم الوحدة لتركبه من الوحدات التي
هي امور وجودية وعرض لان الوحدة عرض والعدد متقوم
بها فيكون عرضا ولكل مرتبة من مراتب العدد اعتباران عام وهي
كونه كثرة وخاص وهو خصوصية تلك الكثرة وهي صورته النوعية
لاختلافها بالخواص اللازمة كالصم والمنطقة والرجحة لاختلافها

103
بالفصول وقيام كل نوع من العدد بالوحدات التي فيه لا بالاعداد التي
فيه فان العشرة ليست متقومة بالخمستين اذ ليس تقومها بهما اولى
من تقومها بالثلاثة والسبعة او بالاربعة والستة ولا اثنان عدد
لو نا عنى بالعدد ما زاد على الواحد وهما المثلان ان اشتركا في النوع
والا فهما المتخالفان ومنهما الغيرية والمتقابلان هما اللذان
لا يجتمعان في ذات واحدة من جهة واحدة في زمان واحد فان
كانا وجوديين فان كان تعقل كل منهما بالقياس الى الآخر فهما
المتضائفان والا فالضدان ويشترط ان يكون بينهما غاية الخلاف
وان كان احدهما وجوديا فقط فان اعتبر التقابل بينهما بالنسبة
الى موضوع قابل للامر الوجودي اما بحسب شخصه او نوعه
او جنسه القريب او البعيد فهما الملكة والعدم الحقيقيان او بحسب
الوقت الذي يمكن حصوله فيه فهما العدم والملكة المشهوران وان
لم يعتبر فيهما ذلك فهما السلب والايجاب ويكون احدهما كاذبا فقط
وساير المتقابلات يجوز ان يكذبا اما المتضائفان والعدم والملكة
فلخلو المحل عنهما واما الضدان فعند عدم المحل وعند وجوده ايضا
لا تصافه بالوسط كالفاتر او لخلوه عنه ايضا كالشفاف وقد يكون
احد الضدين لازما للموضوع وقد لا يكون وح اما ان يمتنع خلو
المحل عنهما كالصحة والمرض عند من لا يقول بالحالة الثالثة او يمكن
وح اما ان لا يحصل هناك وسط كالفلك لا ثقيل ولا خفيف
او يحصل ولا يخلو اما ان يعبر عنه باسم محصل كالفاتر او بسلب الطرفين

كونها الاعادل ولا جائر لم يقال المقابل من حيث انه مقابل و
السواد من حيث انه ضد من المضاف وانتم قد جعلتم الاول اعم
من المضاف والثاني قسيما له لانا نقول الضدان والعدم والملكة
داخلان تحت التقابل وغير داخلين تحت التضائف والسواد
من حيث انه سواد مضاد للبياض وغير مضاف اليه فالتضائف
غير التقابل وغير التضاد نعم التضائف عرض لهما لعارض وهو
اخذ المقابل من حيث انه مقابل واخذ السواد من حيث انه ضد
فالتقابل والتضاد عرض عرض لهما بحسب الذات والتضائف
بحسب العارض ولا امتناع في كون الشيء اعم من غيره او مقابلا له
بحسب الذات واخص منه بحسب العارض والواحد يقابل الكثير
لا لشيء من هذه الاقسام بل لان الواحد من حيث انه مكيال يقابل
الكثير من حيث انه مكيل فالتضائف عرض لهما الاضافة عرضت
لماهيتهما ولا تقابل بين الاعدام لامتناع كون العدم المطلق مقابلا
للعدم المطلق وللمضاف لكونه جزءا منه وكون المضاف مقابلا
المضاف لضد فيها كل ما هو معاند لها والاضداد منها ما يصح خلو المحل عن
التضائف كالسواد والبياض ومنها ما لا يصح كالحركة عن الوسط
اليه فانه لا بد ان يتوسط بينهما لكن

البحث الرابع

في الوجوب والامكان والامتناع كل مفهوم ان امتنع عدمه لذاته
فهو الواجب لذاته وان امتنع وجوده لذاته فهو الممتنع لذاته وان
الممكن كل منهما لذاته فهو الممكن لذاته ولكل واحد من الاول

والثالث وجود في الخارج اما الثالث فلان من الموجودات ما هو
مركب وكل مركب ممكن لافتقاره الى اجزائه اما الاول فلان مجموع
الممكنات الموجودة ممكن فله علة تامة موجودة وهي لا يجوز ان يكون
نفسه وهو ظاهر ولا داخلة فيه لتوقفه على كل واحد من اجزائه
فلا يكون شيء منها علة تامة له فهي موجود خارج عنها والموجود
الخارج من جميع الممكنات الموجودة واجب لذاته واذا ثبت
ذلك فاعلم ان الوجوب هو استحقاقه الشيء الوجود لذاته والواجب
لذاته له هذه الصفة فلا يحتاج في وجوده الى غيره وهذه الصفة
معلومة للاولى او الامتناع استحقاقه الشيء العدم لذاته والامكان
هو استحقاقه الشيء لذاته لا استحقاقه الوجود والعدم من ذاته
والممكن لذاته له هذه الصفة فيحتاج في وجوده وعدمه الى غيره
بالضرورة والوجوب يقتضي لثبات الوجود فيكون وجوديا وهو
نفس ماهية واجب الوجود والا لكان داخلا فيها او خارجا عنها
والاول يقتضي التركيب والثاني تقدم الصفة الوجودية على وجود
الماهية لتقدم الوجوب على الوجود لا يقال لو كان الوجوب
ثبوتيا لكان زائدا لكونه نسبة بينها وبين الوجود مساوي
سائر الموجودات في الوجود ومخالفتها بالماهية فوجوده غير ماهيته
فماهيته ان لم يستحق ذلك الوجود لماهيته كانت ممكنة العدم
فالواجب ايضا كذلك وان استحقت فاستحقاقها له ان كان زائدا
لزم التسلسل وان لم يكن زائدا لم يكن الوجوب ثبوتيا زائدا

والمعذ دخلا فه ولان استحقاق الوجود سابق عليه فلو كان ثبوتيا
لزم ثبوت الصفة للموصوف قبل ثبوته ولانه لو كان ثبوتيا لكان
خارجا عن الذات لكونه نسبة بينها وبين الوجود ووجوب تغاير
النسبة للمنتسبين فيكون ممكنا فلا يجب الا لوجوب علته فللماهية
وجوب قبل هذا الوجوب وانه محال لانا نجيب عن الاول بان الوجوب
نفس الماهية لما بيّنا فيكون مخالفته لسائر الموجودات بامر عدمي
سلمنا لكن لا نسلم ان ماهيته لو كانت ممكنة لكان الواجب ممكنا فان
امكان الصفة لا يوجب امكان الموصوف سلمناه ولكن لا نسلم ان التسلسل
اللازم على تقدير استحقاقها للوجود يكون زائدا محالا وعن
الثاني بمنع الشرطية المذكورة فان اللازم ح يكون ثبوت الصفة
قبل ثبوت الموصوف لا ثبوتها للموصوف قبل ثبوته وعن الثالث
بمنع الشرطية ايضا وما ذكر لبيانها وهو ان الوجوب نسبة فهو ممنوع
وبتقدير تسليمه فلا نسلم استلزام وجوب تغاير النسبة لكل واحد
من المنتسبين خروجها عن كل منهما فان لمجموع النسب نسبة الى كل
واحد من النسبة وتلك النسبة مغايرة لكل واحد منها وكذا لمطلق
مجموع النسب واما الامكان فاحتج الامام على كونه عدميا بانه لو كان
ثبوتيا لساوى غيره في الثبوت وباين بماهيته فوجوده غير
ماهيته واتصافها بالوجوب ان كان واجبا كان واجبا لذاته ولزم
منه كون الممكن كذلك لاشتراط وجود الامكان بوجوده وان كان ممكنا
كان له امكان آخر ولزم التسلسل او الانتهاء الى امكان واجب لذاته

ولان الامكان لو كان ثبوتيا وهو متقدم على وجود الممكن لزم تقدم
الصفة على الموصوف ان ثبت له وقيامها بغيره ان ثبت لغيره ولانه نسبة
بين الماهية والوجود فلو كان ثبوتيا لزم تاخره عن الوجود وهو ضعيف
لانا نمنع امتناع التسلسل المذكور وامتناع قيام ما هو صفة للشيء بغيره
في زمان هو قبل زمان وجود الموصوف وامتناع تقدم ما عرض له الانتساب
الى غيره بحسب الذات عليه واحتج الشيخ على كونه ثبوتيا بانه لو لم يكن ثبوتيا
لم يكن الشيء في نفسه ممكنا لانه لا فرق بين قولنا لا امكان له وبين قولنا
امكانه لا وغيره بانه مناف للامتناع العدمي فيكون وجوديا والجواب
عما ذكره الشيخ منع عدم الفرق بين القولين المذكورين فان الاول
نفي للامكان بالكلية والثاني اثباته بصفة عدمية بل بينهما منافاة
وعما ذكره غيره انه يقال بل هو لكونه منافيا للوجوب الوجودي يكون
عدميا على ما ذكره الامام وهو معارضة لا حل وكيف كان انما يعرض
للممكن اذا لاحظناه مع قطع النظر عن وجوده وعدمه لانا ان اخذناه
مع الوجود كان واجبا وان اخذناه مع العدم كان ممتنعا وهو
قد يكون ممكن الوجود في ذاته وقد يكون ممكن الوجود لغيره والاول
اعم لان المفارقات يمكن وجودها لذاتها ويمتنع حصولها لغيرها
والامكان اللازم للماهية ان كان كافيا في فيضان وجودها عن
واجب الوجود لذاته او عنه وعن كل ما يمتنع انفكاكه عنه دامت
موجودة بدوامه والا توقف على شرائط فيكون له امكانان احدهما
الامكان اللازم لماهيته والثاني الاستعداد التام الذي يحصل

عند حصول الشرائط وارتفاع الموانع وهذه الشرائط تكون لا محالة
حادثة مسبوقة بحوادث اخر لا الى نهاية لتكون كل سابق مقربا
للعلة الموجبة الى المعلول بعد بعدها عنه وذلك انما يكون بحركة
ولا بد لتلك الحوادث من محل ليتخصص الاستعداد بوقت دون
وقت وبحادث دون حادث وذلك المحل هو المادة فكل حادث
فله مادة وحركة سابقتان عليه والممكن يجب وجوده عند وجود
العلة التامة لوجوده والا لبقي ممكنا معها فيجوز وجوده في وقت
دون وقت آخر فاختصاص وجوده باحد الوقتين ان كان لا لمرجح
وقع الممكن لا لمرجح وان كان لمرجح لم تكن العلة التامة علة تامة بل
جزءها هذا خلف وعلم منه انه ما لم يجب لم يوجد لامتناع ان يكون مع
السبب التام اولى لا معه ولا يجوز ان يكون احد طرفيه اولى به لذاته
وان لم ينته الى حد التعيين لان الطرف الآخر ان امتنع وقوعه كان
الطرف الاولى به منتهيا الى حد التعيين وان امكن توقف حصول
تلك الاولوية على عدم سبب ذلك الطرف فلا تكون ذات الممكن كافية
في حصولها وكل ممكن هو محفوف بضرورتين احدهما سابقة على وجوده
وهي وجوب فيضانه عن علته التامة والثانية متاخرة عنه وهي
الضرورة المشروطة بشرط المحمول ولا يخلو شيء من الموجودات عن
هذه الضرورة وثبوت الامكان للممكن واجب والا لجاز زواله
عنه فيجوز ان ينقلب الممكن واجبا او ممتنعا **البحث الخامس**
في الحدوث والقدم قد يراد بالحدوث وجود الشيء بعد عدمه في زمان

106

معنى وبهذا المعنى لا يكون الزمان حادثا وقد يراد به احتياج الشيء
في وجوده الى غيره دامت الحاجة او لم تدم وللقدم معنيان مقابلان
لمعنيي الحدوث وكون الممكن بحيث يستحق من ذاته لا استحقاقية
الوجود والعدم لذاته هو الحدوث الذاتي وهو متقدم على استحقاقية
احدهما من غيره لان ما بالذات اقدم مما بالغير والحدوث لا يكون
علة الحاجة الى المؤثر ولا جزءا منها ولا شرطا لتاخره عن وجود الشيء
المتاخر عن تاثير المؤثر فيه المتاخر عن حاجته اليه المتاخرة
عن علتها وهو كيفية زائدة على وجود الحادث والا لكان الشيء حال
بقائه حادثا ولوقع العدم السابق والا لكان قبل حدوثه حادثا
وحدوثه نفسه لزم التسلسل والحادث الزماني متقدم عليه المادة
والمدة اما تقدم المادة فقد بيناه واما تقدم المدة فلما بينا
من وجوب تقدم الحركة عليه المستلزم لوجوب وجود الزمان فقد
يحتج الشيخ على تقدم المادة عليه بان الحادث قبل حدوثه ممكن وهذا
الامكان ليس هو الامكان العائد الى القادر لجواز تعليله بهذا
الامكان وهو ثبوتي لما مر فيستدعي محلا ولو كان قديما والا لكان له
محل اخر فقد عرفت ما فيه **المقالة الثانية**
في العلل والمعلولات وفيها مباحث **البحث الاول** في اقسام
ما يحتاج اليه الشيء كل ما يحتاج الشيء في وجوده اليه يسمى علة وهي
اما تامة وهي جملة ما يتوقف عليه وجود الشيء واما غير تامة وهي
بعض ما يتوقف عليه وجوده وهي ان كانت داخلة في المعلول

هي المادية ان كان بها وجود الشئ بالقوة والا فالصورية وهي
اذا حصلت كان الشئ موجودا بالفعل لا بها فقط بل بها وبغيرها و
ان كانت خارجة فهي الفاعلية ان كان منها وجود الشئ والغائية
ان كان لاجلها الشئ وهي علة لعلية العلة الفاعلية ومتاخرة
الوجود عن وجود الشئ في الخارج لكن متقدم عليه في العقل والشرط
ان لم يكن كذلك وعدم المانع داخل في الشرط وجزء من العلة التامة
والمادية بالنسبة الى المركب تسمى عنصرية وبالنسبة الى الصورة
قابلية والمعلول اذا ارتفع ارتفعت العلة التامة بجزئه بل لان المعلول
لا يرتفع الا وقد كانت العلة التامة مرتفعة قبله والا لتخلف المعلول
عن العلة التامة **البحث الثاني** في تحرير ما قاله الامام في اثبات
واجب الوجود لذاته قال لا شك في وجود موجود فهو ان كان واجبا
لذاته فقد حصل المرام وان كان ممكنا فلا بد له من علة وعلته
ان كانت واجبة لذاتها فقد حصل المطلوب ايضا وان كانت ممكنة
افتقرت الى علة اخرى والكلام فيها كالكلام في الاول فيلزم الدور او التسلسل
وكلاهما محالان اما الدور فلانه لو توقف وجود الشئ على ما يتوقف
على وجوده لزم توقفه على نفسه لان المتوقف على المتوقف على الشئ
متوقف على ذلك الشئ واما التسلسل فلان الجملة المركبة من آحاد
غير المتناهية ممكنة لافتقارها الى اجزائها فلها علة وهي استحال
ان تكون نفسها لامتناع تقدم الشئ على نفسه ولا جزءا منها لان المؤثر
في الجملة مؤثر في كل واحد من اجزائها فيلزم كونه مؤثرا في نفسه

107

بل امرا خارجا عنها والخارج عن جملة الموجودات الممكنة واجب لذاته
وفيه نظر لانا لا نسلم ان المؤثر في الجملة مؤثر في كل جزء منها فانه يجوز
ان تكون الجملة مفتقرة الى المؤثر ويكون بعض اجزائها غنيا عنه
او حاصلا بمؤثر اخر ولانه لو وجب ذلك فالمعلول الذي تقدم بعض
اجزائه على البعض بالزمان كالسرير فعلته التامة ان كانت موجودة
مع الجزء المتقدم لزم تخلف المعلول عن العلة التامة وان كانت مع
الجزء المتاخر لزم تقدم المعلول على علته التامة سلمنا ذلك لكن لم قلتم
بان الخارج عن هذه الجملة خارج عن جملة الموجودات الممكنة
وانما يلزم ذلك ان لو اشتملت هذه الجملة على جميع الموجودات
الممكنة وهو ممنوع فانه يجوز ان يكون في الوجود جمل غير متناهية
كل واحد منها يشتمل على موجودات ممكنة غير متناهية سلمناه لكن
لا يلزم من ان يكون الخارج عنها واجب الوجود ابطال التسلسل و
انتم بصدد بيان ذلك والصواب ان يقال بعد لزوم الدور او التسلسل
لتحصيل المطلوب ان اللازم ان كان هو الدور فهو باطل لما مر وان
كان هو التسلسل فاما ان يكون باطلا او لم يكن واياما كان لزم
المطلوب وبعد ذلك نقول ان الطريق في اثبات هذا المطلوب ما ذكرناه
قبل لا يقال لا نسلم ما ذكرتم من المنع فانا لا نسلم ان العلة التامة
للشئ استحال ان تكون نفسه لانا نقول العلم بهذه المقدمة ضروري
فان العلة التامة للشئ يجب تقدمها عليه بالوجود والشئ استحال
ان يتقدم على نفسه بالوجود لا يقال المجموع المركب من الواجب لذاته

وعلة الموجودات الممكنة ممكن وعلته التامة نفسه فانتقض ما ذكرتم
من المقدمة لانا نقول من الراس هذا المجموع اما ان يكون موجودا
او لم يكن وانما كان يلزم ثبوت موجود واجب لذاته اما اذا كان
موجودا فظاهر ضرورة استلزام وجود المجموع وجود جزءه واما اذا
لم يكن موجودا فلما ذكرنا من الدليل السالم عما ذكرتم من النقض
لا يقال لو تسلسلت العلل والمعلولات الى غير نهاية لحصل جملتان
احديهما من معلول معين الى غير النهاية والثانية من الذي
قبله بمرتبة واحدة الى غير النهاية فالثانية اذا انطبقت على
الاولى عند مقابلة الجزء الاول منها بالجزء الاول من الاولى
والثاني بالثاني والثالث بالثالث وهلم جرا كان الناقص
كالزائد فان لم ينطبق انقطعت فتناهت والاولى زادت عليها
بمرتبة واحدة فتناهت ايضا او نقول الثانية اما ان يستغرق
الاولى على تقدير التطبيق او لا تستغرقها او نقول الثانية اما
ان يصدق عليها انها قابلة للتطبيق على الاولى او لا يصدق
عليها ذلك ولانه لو تسلسلت العلل فان كان بين هذا المعلول
وبين كل واحد من علله علل متناهية كان الكل متناهيا
لكان بينه وبين كل واحد من علله علل غير متناهية فلا انتهاء
محصورين حاصرين وانه محال بالضرورة وهذا الوجه هو
الذي ذكره صاحب الاشراق ولانا نقول كلاهما ضعيفان
اما الاول فلانا لا نسلم ان الثانية ان لم تنطبق على الاولى

بالتوهم انقطعت فانه يجوز ان يكون عدم انطباقها عليها لعجزنا
عن توهم مقابلة اجزائها باجزائها واما العبارة الثانية فلا نسلم
استحالة كون الناقص مثل الزائد على تقدير التطبيق فان التطبيق
محال فيجوز ان يلزمه المحال ولا نسلم انه يلزم من انقطاعها على
تقدير التطبيق لو لم تستغرقها انقطاعها في نفس الامر واما
العبارة الثالثة فلا نسلم انقطاعها ان لم يصدق عليها انها قابلة
للتطبيق لا بد من برهان واما الثاني فنقول لم قلتم بانه اذا
كان بينه وبين كل واحد من علله علل متناهية كان الكل
متناهيا وانما يلزم ذلك ان لو كان الكل واقعا بينه وبين علة
من علله وهو ممنوع بل هو اول المسئلة **البحث الثالث**
في ان المعلول الشخصي لا يجتمع عليه علتان مستقلتان والا لكان
واجبا بكل واحدة منهما لوجوب وجود المعلول عند وجود علته
التامة لكن وجوبه باحديهما يوجب الاستغناء عن الاخرى
فيلزم استغناؤه عن كل واحدة منهما عند وجوبه بكل واحدة
منهما ولانه ان لم يكن لكل واحدة منهما مدخل في وجوده لم يكن احديهما
علة تامة وان كان لكل واحدة منهما مدخل كان كل واحدة منهما
جزء العلة التامة وقد فرض انهما علتان مستقلتان هذا
خلف واما المعلول النوعي فيجوز ان يجتمع عليه علتان مستقلتان
على معنى ان بعض جزئياته يقع بعلة وبعضها باخرى لان حرارة
ال[illegible] لها في اما علة لها او لها مدخل في وجودها والا فاننا

ان يكون للحرارة مدخل في وجودها او لا يكون فان لم يكن لها مدخل
في وجودها امكن انفكاكها عنها وان كان لها مدخل في وجودها
تقدمت عليها وكذا نقول في حرارة شعاع الشمس بالنسبة اليه
وسائر جزئيات الحرارة بالنسبة الى ما هي لازمة له ولقائل ان يمنع
امكان الانفكاك لو لم يكن لشيء منهما مدخل في الاخر لاتصال الطبيعة
النوعية محتاجة الى نحو العلة المعينة لذاتها والا لكانت غنية
عنها لذاتها فلا يعرض لها الحاجة اليها لانا نقول لا يلزم من عدم
احتياجها اليها لذاتها غناؤها عنها لذاتها لكنها [illegible] لكن لا نسلم
ان الطبيعة عرضت لها الحاجة اليها بل الذي عرضت له الحاجة
اليها فرد من افرادها والطبيعة غنية عن كل واحد من العلل
المعينة ومحتاجة الى علة ما لكن كل واحد من العلل لما اقتضت
وجود جزئي منها يلزمه الطبيعة لاشتمال الجزئي عليها **البحث
الرابع** في ان البسيط من غير تعدد الالات والقوابل والشرائط
لا يصدر عنه امران لانه لو صدر عنه امران لكونه مصدرا لاحدهما
غير كونه مصدرا للاخر منهما او احدهما ان كان داخلا فيه كان مركبا
وان كانا خارجين كان مصدرا لهما ويتسلسل او ينتهي الى ما يكون
احدهما داخلا فيه ولقائل ان يمنع كونه مصدرا لهما ان لو كانا خارجين
وانما يلزم ذلك ان لو كانت المصدرية محتاجة الى العلة وليست
كذلك بل هي من الاعتبارات العقلية التي لا تحقق لها في الخارج
فلا تحتاج الى العلة **البحث الخامس** في ان البسيط لا يكون قابلا

وفاعلا معا لشيء واحد لان اعتبار كونه فاعلا غير اعتبار كونه قابلا له
اذ باعتبار الاول مفيد وبالثاني مستفيد فهذان الاعتباران [illegible]
ان كان داخلا لزم التركيب وان كانا خارجين كان مصدرا لهما فيلزم
التسلسل او الانتهاء الى ما يكون احدهما داخلا لما مر وضعفه معلوم
لما مر **البحث السادس** في ان القوة الجسمانية لا تقوى على تحريكات
غير متناهية اما الطبيعية فلان قوة كل جسم اقوى واكثر من قوة
بعضه وليست زيادة جسمه في القدر [illegible] منع التحريك لان قبول
الجسم الاصغر للتحريك انما كان لجسميته وهي مشتركة بينه وبين الاكبر
فلو حرك كل القوى جسما من مبدا الى غير النهاية وبعضها لو حرك
جسما من ذلك المبدا الى غير النهاية وحركات الكل ازيد من حركات
لامتناع الاستواء في المعلول مع الاختلاف في العلة فيلزم الزيادة
على غير المتناهي في الجهة التي هو بها غير متناه وهو محال فتعين
انه يحرك من ذلك المبدا حركات متناهية لان انضمام المتناهي
الى المتناهي لا يوجب اللاتناهي واما القسرية فلانها لو حرك جسما
من مبدا الى غير النهاية فنصف ذلك الجسم لو حركته مثل حركاتها
الاولى لكانت الحركة مع العائق الطبيعي كهي لا معه وان حركته ازيد
وقعت الزيادة على غير المتناهي من الطرف الغير المتناهي وانه
محال والحجة الاولى ضعيفة لجواز ان يكون حركات كل القوة غير متناهية
وان كان حركات كل واحد من الضعفين وبعضها متناهية وكذا الثانية
لانا لا نسلم وقوع الزيادة على غير المتناهي وانما يلزم ذلك ان لو كانت

الحركات مجتمعة في الوجود بالفعل وفساده ظاهر وهذا المنع يرد
على الاول **المقالة الثالثة في احكام الجواهر والاعراض** وفيها
مباحث **الاول** في تحقيق ماهية الجوهر والعرض كل امرين حل
احدهما في الآخر وحصلت منهما حقيقة متحدة لا بد ان يكون احدهما
حاجة الى الآخر والا امتنع التركيب بينهما فان كان المحل غنيا مطلقا
يسمى موضوعا والحال فيه عرضا وان كان له حاجة من وجه يسمى هيولى
والحال فيه صورة فالموضوع والهيولى يشتركان اشتراك اخصين تحت اعم
وهو المحل والعرض والصورة تشتركان اشتراك اخصين تحت اعم
وهو الحال والجوهر هو الماهية التي اذا وجدت في الاعيان كانت
لا في موضوع فيخرج عنه الواجب لانه اذ ليس له ماهية وراء الوجود
ويدخل فيه الصور العقلية للجواهر لانها وان كانت في المحال حالة
في الموضوع لكن يصدق عليها اسم الجوهر وكونها في الموضوع لا ينافي
جوهريتها لان الكون في الموضوع اعم من الكون في الموضوع على تقدير
الوجود في الخارج وثبوت الاعم للشيء لا يوجب ثبوت الاخص له
واما العرض فهو الموجود في الموضوع فعلى هذا جاز ان يكون الشيء
الواحد جوهرا وعرضا ضرورة ان الصور العقلية للجواهر الكلية
كذلك نعم لو فسرنا العرض بانه الذي اذا وجد في الاعيان كان في
موضوع كانت تلك الصور جواهر فقط لا اعراضا ثم الجوهر ان كان
حالا فهو الصورة وان كان بالعكس فهو الهيولى وان كان مركبا
منهما فهو الجسم وان لم يكن كذلك فان كان متعلقا بالاجسام تعلق التدبير

والتصرف فهو النفس والا فهو العقل **البحث الثاني** في اثبات
الهيولى الجسم الذي هو متصل واحد والا لكان مركبا من اجزاء لا تتجزى
اي من اجسام صغار كل واحد منها لا يقبل الانفصال الا بحسب
الفروض او الاوهام او باختلاف عرضين والاول محال لانا اذا
وضعنا جزئين جزئين فالوسط ان كان مانعا من تلاقي الطرفين
فما يلاقي الوسط احدهما غير ما يلاقي الآخر وان لم يكن مانعا منه
كان الطرفان متلاقيين فليس هناك وسط ولا طرف والثاني ايضا
محال لان القسمة الفرضية او الوهمية وغيرهما يحدث اثنينية
يكون طبيعة كل واحد منهما مثل طبيعة الآخر ومثل طبيعة الخارج عنهما
في النوع وما صح بين اثنين منها صح بين اثنين آخرين فيجوز
بين المتباينين ما يصح بين المتصلين وبين المتصلين ما يصح بين المتباينين
اللهم الا لمانع خارجي لازم او زائل وان كان هذا المانع لازما
طبيعيا كان نوع تلك الطبيعة في شخصه وهو يقبل الانفصال بالحقيقة
والقابل له امتنع ان يكون هو الاتصال او الجسم لان القابل يبقى مع
المقبول والاتصال والجسم لا يبقيان مع الانفصال فهو امر وراءهما
للاتصال والانفصال وهو الهيولى والثاني الصورة الاتصالية الحالة
فيها المسماة بالصورة الجسمية ويلزم من هذا ان يكون كل جسم كذلك
لان طبيعة الامتداد الجسماني استحال ان يكون غنية لذاتها عن
الهيولى والا لما حلت فيها فهي محتاجة اليها لذاتها ومن نظر لجواز
ان [illegible] لذاتها عن الهيولى ولا محتاجة بل يعرض كل منهما

لكن يجوز ان يكون الانفصال [illegible] القابل له

[illegible] الوهاب [illegible] الوقف [illegible]

لها سبب خارجي والصورة الجسمية لا تنفك عن الهيولى والا لكان
متناهية لما سيأتي فيكون متشكلة وهو محال لان لحوق الشكل اياها
ان كان لنفسها لتشابهت الاجسام في الاشكال ولكان شكل الجزء
مثل شكل الكل وان كان بفاعل خارجي لكان مقدار الجسماني من غير
هيولاه قابلا للفصل والوصل وان كان بسبب الهيولى او مقارناتها
كان المجرد عن الهيولى مقارنا اياها والهيولى ايضا لا تنفك عن الصورة
والا ان كانت متحيزة كانت قابلة للقسمة في الجهات الثلث ضرورة ان
كل متحيز فان فيه يمينه عن يساره واعلاه عن اسفله ولو كانت كذلك لكانت
هي نفس الصورة او مقارنة اياها وان لم تكن متحيزة فلما قارنتها
الصورة والا فارقتها اما حال كون الصورة في الحيز او حال كونها
لا في الحيز والاول محال لامتناع مقارنتها على الحيز لما وجودها في الحيز
والثاني ايضا محال لامتناع وجود الصورة لا في الحيز وفيه نظر
لان المحتاج الى الحيز هو الجسم لا الصورة وليست علة الصورة والا
لتقدمت عليها بالوجود ولا بالعكس والا لوجدت فيهما والا لاستغنى
كل منهما عن الاخرى من كل وجه والا لامتنع التركيب بينهما فلا بد
لكل منهما حاجة الى الاخرى من وجه فالهيولى تفتقر الى الصورة في
بقائها والصورة تفتقر اليها في تشكلها وتشخص كل منهما بالاخرى و
هي كما لا تنفك عن الصورة الجسمية فلا تنفك ايضا عن صور اخر نوعية
لان الاجسام مختلفة في اللوازم لاختلافها في قبول الاشكال بسهولة
وعسر وبعدم قبولها اياها وهذه اللوازم امتنع اسنادها الى الجسم

المشترك فهي لصورة اخرى لا يقال لم لا يجوز اسنادها الى الهيولى
حتى تكون الاجسام مختلفة بالهيولى لانا نقول الهيولى قابلة
فلا تكون فاعلة لما مر وفيه نظر لجواز ان تكون مستندة الى فاعل
خارجي وقد عرفت فساد ما مر في امتناع كون الشيء قابلا وفاعلا
معا والقوة مبداء التغير في اخر من حيث هو اخر وانما قلنا من حيث
هو اخر لئلا يخرج في هذا الرسم القوة التي هي مبداء باعتبار وذو مبداء
باعتبار اخر فان الطبيب مثلا اذا عالج نفسه فانه باعتبار انه
معالج مغاير اياه باعتبار كونه مستعجلا والطبيعة هي مبداء قريب
لحركات ما هي فيه وسكناته بالذات واحترزنا بقولنا قريب
عن المبداء الذي هو لحركات ما هي فيه او سكناته بواسطة
وبقولنا بالذات عن الحركات والسكنات بالعرض
في اثبات النفس الناطقة وبيانه من وجوه الاول القوة
العاقلة تعقل البسائط ضرورة ان معقولاتها اما بسائط او
مركبات وكيف كان لا بد من تعقل البسائط ويلزم منه ان تكون
مجردة والا لكانت قابلة للقسمة فيكون البسيط ايضا قابلا لها
لان الحال في احد جزئيها يكون غير الحال في الجزء الاخر الثاني
ان المعقولات الكلية مجردة عن المادة فالقوة العاقلة لها ايضا
كذلك والا لكان لها وضع ومقدار مخصوصان فالحال فيها
مقترن بعوارض مخصوصة فلا يكون مطابقا للافراد المختلفة
بالصغر والكبر فلا يكون كليا الثالث ان القوة العاقلة مدركة

الوجود المطلق فيكون مجردة والا لزم انقسام الوجود المطلق لانقسامها
فاجزاء الوجود المطلق ان كانت عدمات كان الشيء متقوما بنقيضه و
ان كانت وجودات كان الكلي متقوما بالجزئي السابع ان القوة العاقلة
تدرك السواد والبياض معا فيكون مجردة والا لزم اجتماع الضدين
في جسم واحد الثامن ان القوة العاقلة لو كانت جسمانية لكانت حالة
في جزء من البدن وهو محال والا لكانت دائمة التعقل له او دائمة اللاتعقل
لان صورة ذلك الجزء ان كانت كافية في تعقلها اياه لزم الاول والا
ولا لتوقف تعقلها اياه على حصول صورة اخرى لكن حصول تلك الصورة
ممتنع لامتناع حصول صورتين مختلفتين في مادة واحدة فيلزم الامر
الثاني نعلم ان القوة العاقلة مجردة عن المادة لكن لها حاجة الى
البدن ولاجلها تعلقت به وعندي الوجوه كلها باطل اما الاول فلان
ذلك انما يلزم ان لو كان الحلول حلول السريان وهو ممنوع واما الثاني
فلانه لا يلزم من عدم مطابقة الكلي لما تحته من الافراد بحسب المقدار
والعوارض عدم مطابقته اياها اصلا لجواز ان يطابقها بحسب
الماهية على معنى ان مفهوم الكلي المنتزع من كل فرد من افراده هو
مفهوم ذلك الكلي واما الثالث فلانه لا يلزم من عدم كون اجزاء
الوجود وجودات ان تكون عدمات حتى يلزم ما ذكرتم من المحال لجواز
ان تكون امورا مفهومها غير مفهوم الوجود والعدم فيحصل من اجتماعها
الوجود لم قلتم بانه ليس كذلك واما الرابع فلانسلم لزوم اجتماع الضدين
في جسم واحد وانما لزم ذلك ان لو كانت صورة السواد ومثاله

يضاد الصورة البياض ومثاله وهو ممنوع بل المضادة بين السواد
والبياض بعينهما لا بين مثاليهما سلمنا لكن لا نسلم استحالة اجتماعهما
في جسم واحد بل المستحيل اجتماعهما في محل واحد لا في جسم واحد
فانه يجوز ان يجتمع الضدان في جسم واحد بان يكون احدهما حاصلا في
بعض اجزاء الجسم والاخرى في البعض الاخر وح يكون محل احدهما
غير محل الاخر واما الخامس فلانسلم ان صورة ذلك العضو وان لم يكن
في ادراك القوة العاقلة اياه توقف الادراك على صورة اخرى
حتى يمتنع اجتماعهما في تلك المادة بل اللازم ح توقف الادراك على
شيء آخر فيجوز ان يكون ذلك الشيء امرا يجوز اجتماعه مع صورة ذلك
العضو فيه   في اثبات النفس الفلكية حركات
الاجرام الفلكية ارادية والا لكانت طبيعية او قسرية والاول محال
والا لكان المطلوب بالطبع مهروبا بالطبع والثاني ايضا محال
لان القسر على خلاف الطبع فحيث لا طبع فلا قسر ولانها لو كانت
بالقسر لكانت على موافقة القاسر فيلزم اتحادها في الجهة والسرعة
والبطء ويلزم منه ان يكون لها نفوس مجردة لان حركاتها لو صدرت
عن تخيل صرف لما انتظمت على نظام مضبوط مرور الشهور والسنين
والدهور الطويلة فهي اذن عن تعقل فلها قوة مدركة للامور الكلية
والمدرك للكلي مجرد لما مر وفيه نظر لجواز ان تكون حركاتها طبيعية
ويكون مطلوبها نفس الحركة او قسرية ويكون القواسر مختلفة وصادرة
عن عقل صرف ويبقى على نظام مضبوط   في اثبات

العقل الموجد للجسم تصف منه الصورة الجسمية على الهيولى ولا شي
من الاجسام كذلك لان الاثر الفائض من الجسم انما يفيض على ما
له وضع بالنسبة اليه والهيولى لا وضع لها قبل الصورة فالموجد للجسم
لا يكون جسما ولا واجبا لذاته لانه ان صدر منه كل واحد من جزئيه
بلا واسطة كان البسيط مصدرا لاثنين وان صدر احدهما بواسطة
الآخر لزم تقدم الهيولى على الصورة او بالعكس فهو اما نفس او عقل
والاول محال لانها محتاجة الى الجسم بوجه ما والا لما تعلقت به
فتعين الثاني وهو المطلوب ولانه قد ثبت انتهاء الممكنات الى
موجود واجب لذاته فيصدر منه واحد منها فهو لا يجوز ان يكون
عرضا والا لكان متقدما على الجوهر لكونه علة لما بعده فهو جوهر
ولا يجوز ان يكون جسما او احد جزئيه ولا نفسا لما مر فهو عقل
ولقائل ان يمنع ان الاثر الفائض من الجسم انما يفيض على قابل الوضع
بالنسبة اليه وبقية المقدمات ايضا ممنوعة على ما عرفت

في ان كون الجوهر جنسا لما تحته ليس بيقيني

لان الماهيات التي يصدق عليها رسم الجوهر جاز ان يكون مختلفة
بتمام الماهية احتج الامام على انه ليس جنسا والا لكان ما تحته ممتازا
بعضه عن البعض بفصول جوهرية لامتناع ان يكون العرض مقوما
للجوهر فيستدعي فصلا آخر الى غير النهاية وفيه نظر لجواز ان
يكون جنسا للانواع دون الفصول لا يقال لو كان جنسا لكان العقل
الصادر عن الواجب لذاته مركبا من الجنس والفصل واحدهما الخارج

مادة والآخر صورة فان صدر عنه بلا واسطة او احدهما بواسطة
الآخر لزم ما قلناه لانا نقول لم لا يجوز ان يصدر عنه مادة مجردة
ثم تفيض عليها صورة فان البرهان ما قام على امتناعه

في اقسام العرض المنتهي وانها تسعة الكم وهو الذي يقبل
القسمة والتجزي لذاته والكيف وهو الذي لا يتوقف تصوره على
تصور غيره ولا يقتضي القسمة واللاقسمة في محله اقتضاء اوليا وانما
قيد الاقتضاء بالاولى ليندرج فيه العلم بالمعلومات التي لا تنقسم
فانه يقتضي اللاقسمة بواسطة وحدة المعلوم والاين وهو حصول
الشيء في مكان او هو اما حقيقي ككون زيد في مكانه الذي يخصه
او غير حقيقي ككونه في البيت او في السوق او في البلد او في الاقليم
ومتى وهو حصول الشيء في الزمان المعين ككون الكسوف في ساعة
كذا والوضع وهو الهيئة الحاصلة للشيء بسبب نسبة اجزائه بعضها
الى البعض والى الامور الخارجة عنه كالقيام والقعود والاضافة
وهي النسبة التي تعرض للشيء بالقياس الى نسبة اخرى كالابوة
فانها تعرض للاب بالقياس الى البنوة والملك وهو هيئة تعرض
للشيء بسبب ما يحيط به وينتقل بانتقاله كالتعمم والتقمص وان يفعل
وهو هيئة تعرض للشيء حال تأثيره في غيره كالمسخن ما دام يسخن
والقاطع ما دام يقطع وان ينفعل وهو هيئة تعرض للشيء حال
تأثره عن غيره كالمتسخن ما دام يتسخن والمنقطع ما دام ينقطع وكون
هذه التسعة اجناسا عالية غير يقيني لان الماهيات التي يصدق

عليها اسم الكم جاز ان تكون مختلفة بتمام وكذا اعني من الاقسام قبل
الاجناس العالية من الاعراض اربعة لان العرض ان امتنع ثباته
لذاته فهو الحركة والا فان كان معقولا بالقياس الى غيره فهو النسبة
وان لم يكن كذلك فهو الكم ان قبل القسمة والتجزي لذاته والا فهو
الكيف وان يفعل وان ينفعل داخلان تحت الحركة وسائرها تحت
النسبة ومنهم من جعل النسبة جنسا لما عدا الكم والكيف والباقي
على شيء من ذلك ومنهم من قدح في انحصارها في التسع بان النقطة
والوحدة خارجتان عنها وفيه نظر لانا لا نسلم وجودهما في الخارج
وحملها على مختلفات الحقائق حملا ذاتيا والعرض ليس جنسا
لما تحته لتصورنا المقدار مع الشك في عرضيته ومنهم من قال
بان الاعراض النسبية لا وجود لها في الخارج والا لكانت حالة في
محل وحلولها في المحل ايضا نسبة فيكون حالا في المحل ويتسلسل والتالي
بل هذا التسلسل ممنوع وللكم خواص الاول قبول المساواة واللامساواة
لذاته اذ ليس ذلك للجسمية والا لساوى الجسم الصغير بالسواء الكبير
لاشتراكهما في الجسمية الثانية قبول الانقسام وقد يراد به كونه
بحيث يمكن ان يفرض فيه شيء غير شيء وهو يلحق المقدار لذاته وقد يراد
به الانفكاك الموجب للاثنينية وهو لا يلحقه لذاته لان الملحوق يجب
بقاؤه عند عند اللاحق والمقدار الواحد لا يبقى عند الانفصال
الثالث يمكن ان يفرض فيه واحد عاد له اما بالفعل كما في العدد او
بالقوة كما في المقدار والمقدار زائد على الجسمية لان الجسم الواحد

114

يتوارد عليه مقادير مختلفة مع بقاء جسميته والكم منفصل ان لم يكن
بين اجزائه حد مشترك ومتصل ان كان وهو الزمان ان لم يكن قار
الذات والمقدار ان كان قارها وهو الخط ان لم يقبل القسمة الا
في جهة واحدة والسطح ان قبلها في جهتين والجسم ان قبلها في
الجهات الثلث ويسمى الثخن والتعليمي والطول قد يراد به نفس
الامتداد والامتداد المفروض اولا واطول الامتدادين والعرض
قد يراد به البعد المقاطع للمفروض اولا واقصر الامتدادين والعمق
قد يراد به الثخن والبعد المقاطع للمفروضين والثخن النازل
وهي كميات بالذات ان اريد بها الامتدادات والا فكميات ماخوذة
مع اضافة ما والكم بالعرض هو الذي يكون الكم موجودا فيه كالمعروض
او يكون موجودا في الكم كالشكل او يكون موجودا في محل الكم كالبياض
والزمان كم بالذات وبالعرض لانطباقه على الحركة المنطبقة على
المسافة والحركة كم بالعرض لانطباقها على الزمان والمسافة اللذين
هما كم بالذات والابعاد متناهية والا لامكن ان يتوهم خطين
يخرجان من نقطة واحدة ويتباعدان بحيث يكون البعد الاول
ذراعا والثاني ضعفه والثالث ثلاثة امثاله ويكون الى غير النهاية
ولو امكن ذلك لامكن ان يكون بينهما بعد يشتمل على امثال البعد
الاول التي هي غير متناهية فيلزم انحصار ما لا يتناهى بين
حاصرين ولان الابعاد لو كانت غير متناهية لامكننا فرض خط
غير متناه مع كرة متحركة خرج من مركزها خط متناه مواز للخط الاول

ولو امكن ذلك لزال هذا الخط بحركة الكرة من الموازاة الى المسامتة
وذلك يقتضي امكان وجود نقطة في الخط الغير المتناهي هي اول
نقط المسامتة لكن ذلك محال لان كل نقطة نفرض فيها انها
اول نقطة المسامتة فان المسامتة مع النقطة التي فوقها قبل
المسامتة معها لان المسامتة انما يحصل بزاوية يتقاطع الخطين
وكل زاوية شانها ذلك يمكن تنصيفها الى غير النهاية وح يكون المسامتة
مع الفوقانية قبل المسامتة مع التحتانية بالضرورة ومنهم من احتج
بالتطبيق وعرفت ما فيه وللقائل ان يقول على الاول لا نسلم امكان
توهم خطين خارجين من نقطة واحدة على الوجه المذكور وعلى ذلك
التقدير وانما يلزم ذلك ان لو كانت اللانهاية من جميع الجوانب ولا نسلم
امكان وجود بعد مما بينهما مشتمل على ابعاد غير متناهية وانما يلزم
ذلك ان لو كان هناك بعد هو آخر الابعاد وهو اول المسئلة وعلى الثاني
لا نسلم امكان توهم الخطين على الصفة المذكورة ح ولا نسلم ان الخط
المتناهي اذا تحرك بحركة الكرة لابد ان يحدث في الخط الغير المتناهي
نقطة هي اول نقطة المسامتة فان الحركة انما يقع في زمان وكل
زمان منقسم فكل حركة منقسمة فوقوع نصفها قبل وقوع كلها وهكذا
الى غير النهاية فلا يوجد في الخط الغير المتناهي نقطة هي اول
نقطة المسامتة ومنهم احتج بالتطبيق وقد عرفت ما فيه لا يقال
لو كانت الابعاد متناهية ووقف شخص في النهاية فان امتنع مد يده
هناك جسم مانع وان امكن كان شيء قابلا للزيادة والنقصان فهو

115 مقدار ولان الجسم ماهيته كلية نفس تصورها لا يمنع من وقوع الشركة
فيمكن وجود اجسام غير متناهية لانا نقول لا نسلم اقتضاء امتناع مد
اليد لوجود جسم مانع بل ذلك لعدم الفضاء الذي هو شرط مد اليد
ولا نسلم ان التناهي مع وقوف الشخص على النهاية اذا كان محالا لا
كان التناهي محالا فانه لا يلزم من امتناع المجموع امتناع شيء من اجزائه
ولا نسلم ان كون ماهية الجسم كلية يقتضي امكان وجود اجسام غير
متناهية دفعة لانه يجوز ان يكون امكان وجودها في ازمنة مختلفة
على انا نقول المدعى عدم وجود اجسام غير متناهية فامكان وجودها
بغير النهاية لا ينافيه ما ادعيناه والمقدار لا يوجد مفارقا عن المادة
والا لكان غنيا عنه فلا يحل فيها البتة والمقدمتان ممنوعتان
ويقارنها في التخيل لامكان تخيلنا المقدار مفارقا من المواد فانا
اذا تخيلنا الجسم مع قطع الالتفات الى ما عداه يسمى جسما تعليميا ولا
يمكننا تخيله الا متناهيا فيلزمه سطح واذا تخيلنا ذلك السطح من
غير الالتفات الى ما يقارنه من الكيفيات كاللون والضوء يسمى سطحا
تعليميا فكذا الخط والنقطة ثم الجسم يمكن اخذه لا بشرط شيء وبشرط
لا شيء واما السطح والخط فانه لا يمكن اخذهما بالاعتبار الثاني
فان السطح لا يمكن تخيله الا بحيث يعرض فيه جهات والخط الا بحيث
يعرض فيه جهتان والاول جسم والثاني سطح ويمكن اخذهما بالاعتبار
الاول لانا نفرض الخط ونحمله على كل خط وكذا السطح وذلك انما يكون
اذا كانا ماخوذين لا بشرط شيء والنقطة والخط والسطح لا يتميز في الوضع

لانها لو تعين بالوضع لكان ما من النقطة الى جهة غير ما منها الى الحركة
وما من الخط الى يمينه غير ما منه الى يساره وما من السطح الى اعلاه غير
ما منه الى اسفله فلا تكون النقطة نقطة ولا الخط خطا ولا السطح سطحا
هذا خلف   وانواع الكيف اربعة لانها ان لم تكن مختصة بالكميات
فان كانت محسوسة فهي الانفعاليات والانفعالات وان لم تكن
محسوسة فان كان استعدادا نحو الانفعال كاللين او نحو اللاانفعال
كالصلابة فهي القوة واللاقوة وان لم يكن استعدادا بل كمالا فهي
الحال والملكة وتسمى بالكيفيات النفسانية وان كانت مختصة
بالكميات كالتربيع والزوجية فهي الكيفيات المختصة بالكميات
النوع الاول الكيفيات المحسوسة وهي ان كانت غير راسخة
كحمرة الخجل وصفرة الوجل فهي الانفعالات وان كانت راسخة كحلاوة
العسل وملوحة ماء البحر فهي الانفعاليات وسميت بهذا الاسم لانفعال
الحواس عنها اولا والمحسوسات اما ملموسات او مبصرات او
مسموعات او مذوقات او مشمومات   اما الملموسات فهي الحرارة
والبرودة والرطوبة واليبوسة واللطافة والكثافة واللزوجة
والهشاشة والجفاف والبلة والثقل والخفة   اما الحرارة والبرودة
فغنيان عن التعريف لكن من شان الحرارة تفريق المختلفات
وجمع المتشاكلات لافادتها الميل المصعد بواسطة التسخين فان
المركب الذي لا يكون بسائطه شديدة الالتحام لما كان تركيبه من
اجسام مختلفة في اللطافة والكثافة وكل ما كان الطف كان اقبل

116 للخفة من الحرارة فانها اذا عملت في المركب بادر الاقبل الى التصعد
قبل مبادرة الابطأ دون العاصي فيعرض من ذلك تفريق تلك
الاجسام المختلفة الطبائع ثم يحصل بعد ذلك اجتماع المتشاكلات
لمقتضى طبائعها واما الذي بسائطه شديدة الالتحام فان كان
اللطيف والكثيف فيه قريبين من الاعتدال فاذا قوي نار
الحرارة حدثت فيه حركة دورية كما في الذهب فان اللطيف اذا
مال الى التصعد جذبه الكثيف فحدثت حركة دورية وان كان
الغالب هو اللطيف تصعد واستصحب الكثيف والا فان لم يكن الكثيف
غالبا جدا اثرت النار في تليينه والا فلم يقو على تليينه ايضا و
من اسباب الحرارة الحركة اما البرودة فمنهم من جعلها عبارة عن عدم
الحرارة عما من شانه ان يكون حارا فالتقابل بينهما تقابل العدم
والملكة وهو باطل لانها محسوسة ولا شيء من العدم كذلك واما
الرطوبة فهي الكيفية التي بها يصير الجسم سهل التشكل وسهل الترك
له وهي غير السيلان فانه عبارة عن حركات توجد في اجسام بحيث
في كيفية متواصلة في الحس يدفع بعضها بعضا حتى لو وجد كذلك
في التراب والرمل كان سيالا واليبوسة هي التي بها يصير الجسم
عسر التشكل وعسر الترك له واما اللطافة فيقال على رقة القوام اعني
سهولة قبول الاشكال الغريبة وتركها وعلى قبول الانقسام وعلى سرعة
التاثر من الملاقي وعلى الشفافية والكثافة على مقابلات هذه الاربعة
واللزوج هو الذي يسهل تشكيله ويصعب تفريقه والهش بالعكس

والجسم الذي طبيعته لا تقتضي الرطوبة فان لم يلتصق به جسم
رطب فهو الجاف وان التصق فان كان غايصا فيه فهو المنتقع والا
فهو المبتل والزق المنفوخ المسكن تحت الماء قسرا نجد فيه مدافعة
صاعدة والحجر المسكن في الجو قسرا نجد فيه مدافعة هابطة والاولى
هي الخفة والثانية هي الثقل واما المبصرات فالبياض منها
قد يحصل عند مخالطة الهواء للاجسام الشفافة المتصغرة الاجزاء
كالثلج فانا نراه ابيض ولا سبب لبياضه الا ذلك وقد يكون كيفية
حقيقية قائمة بالجسم كبياض البيض المسلوق وليس ذلك بسبب ان
النار احدثت فيه هواء لانه بعد الطبخ يصير اثقل واما غيره من
الالوان فهي كيفيات حقيقية محسوسة اما الضوء فان الهواء المقابل
للشمس يصير مستضيئا فانه مقابل لوجه الارض فيصير مضيئا له فالضوء
الحاصل من المضيء لذاته هو الضوء الاول ومن المضيء لغيره هو الضوء
الثاني والذي يدل على ان الهواء يتكيف بالضوء رؤيتنا الجو الذي
في افق الشرق وقت الصباح مضيئا والظل هو الضوء الثاني
والظلمة عدم الضوء عما من شانه ان يصير مضيئا ومنهم من زعم ان
الضوء اجسام شفافة منفصلة عن المضيء متصلة بالمستضيء وهو باطل
والا لكانت حركتها بالطبع الى جهة واحدة فلا يحصل الاستضاءة
الا من تلك الجهة واحتجوا على كونها جسما بانه متحرك وكل متحرك جسم
والصغرى ممنوعة فان المضيء لما كان غائبا سبق الى الوهم ان الضوء متحرك
ومنهم من زعم ان الظلمة كيفية مانعة من الابصار وهو باطل لانه اذا جلس

شخص في غار مظلم وخارج الغار جماعة واوقد واحد منهم نارا فان
القاعد في الغار يراهم دون العكس فلو كانت الظلمة كيفية مانعة
من الابصار لما اختلف الحال وذهب الشيخ الى ان الالوان غير موجودة
في الظلمة لانا لا نراها فيها لعدم الرؤية اما لعدمها او لكون الظلمة مانعة
من الابصار والثاني باطل لما مر فتعين الاول اجاب الامام عنه
بان قال انا نمنع الحصر لجواز ان يكون عدم الرؤية لعدم شرطها فان
من شرط المرئي ان يكون مضيئا لذاته او لغيره واما المسموعات
فهو الصوت والحرف وهو كيفية تعرض للصوت يتميز بها عن صوت
آخر في الحدة والثقل تميزا في المسموع والسبب الاكثري للصوت تموج
الهواء وليس المراد منه حركة انتقالية من هواء واحد بعينه بل حالة
شبيهة بتموج الماء فانه يحدث بصدم بعد صدم وسكون بعد سكون وسبب
التموج امساس عنيف وهو القرع او تفريق عنيف وهو القلع ويحتاج
الهواء الى ان ينقلب من المسافة التي سلكها القارع الى جنبيها بعنف
شديد ويلزم من ذلك ان ينضغط الهواء المتباعد للتشكل والتموج
الواصل هناك ويتوقف الاحساس بالصوت على وصول الهواء الى
الصماخ لميلانه من جانب الى آخر عند هبوب الرياح ومن اتخذ انبوبة
ووضع احد طرفيها على فيه والآخر على صماخ الانسان وتكلم فيه بصوت
عال سمع ذلك الانسان دون الحاضرين وكذلك نرى ضرب
الخشبة بالفاس قبل سماع الصوت وكل ذلك يدل على ما قلنا والصوت
موجود في الخارج قبل وصوله الى الصماخ والا لما ادركنا جهته والهواء

ذا التوج وقاوم جسم كجبل او اذ الموج وقاوم جسم كجبل او جدار املس ومنعه عن الصوت الى جانبه
دار املس ومنعه عن الصوت
جانبه

واذا اردت ان تعرف غرة كل شهر فخذ التاريخ المشهور عن تاريخ هجرة النبي صلعم فاسقط منه خمسمائة سنة ثم اسقط مما بقي من التاريخ ثمانية ثمانية او اقل ثم انظر الى البيوت الثمانية لكل شهر مرقوم فيها ارقام ايام الاسبوع في هذه الجدول فان بقي واحد فلذلك غرة يوم البيت الاول وان بقي اثنان فلذلك غرة يوم البيت الثاني وقس على هذا الترتيب لا يكون خطا ابدا والله اعلم

محرم	ب	و	د	ا	ه	ج	ز	د
صفر	د	ا	و	ج	ز	ه	ب	د
ربيع الاول	ه	ب	ز	د	ا	و	ج	ز
ربيع الآخر	ز	د	ب	و	ج	[illegible]	ه	ب
جمادى الاول	ا	ه	ج	ز	د	ب	و	ج
جمادى الآخر	ج	ز	ه	ب	و	د	ا	ه
رجب	د	ا	د	ج	ز	ه	ب	و
شعبان	و	ج	ا	ه	ب	ز	د	ا
رمضان	ه ز	د	ب	و	ه	ا	ه	ب
شوال	ب	و	د	ا	ه	ج	ز	د
ذو القعدة	ج	ز	ه	ب	و	د	ا	ه
ذو الحجة	ه	ب	و	د	ا	و	ج	ز

Türkiye Yazma Eserler Kurumu
Süleymaniye U. Kütüphanesi
Turhan Sultan
292

Türkiye Yazma Eserler Kurumu